

تحت دائرة الضوء

مصباح قطب

البلد في ٩٣ - ٩٤ - ١٩٩٥

أعوام فاصلة

في تاريخ الأمن والأمان

١٩٩٥/٩٤/٩٣

أعوام فاصلة في تاريخ

الأمن والأمان

تأليف

مصباح قطب

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى أكتوبر ١٩٩٦

عنوان الكتاب : ١٩٩٥/٩٤/٩٣ أعوام فاصلة

في تاريخ الأمن والأمان

اسم المؤلف : مصباح قطب

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤ شارع ٩ ب المعادي - ت : ٣٧٥٢٠٣٣

المدير العام والمشرف على السلسلة : فريد زهران

تصميم الغلاف : أحمد بهاء الدين شعبان

صف وتنفيذ : عبيد ياسين

رقم الإيداع : ٩٥/٤٢١٠

الترقيم الدولي I.B.N.S : 977-5652-00-6

٩٥/٩٤/٩٣

أعواء فاطمة في تاريخ
"الأمن والأمان"

الفهرس

٧	- المقدمة
٩	- خلفية ومنظر عام
	(الجريمة المكشوفة وجريمة الظل)
١٥	- العقوبات والإجرام والوطأة
٢٧	- ١٩٩٥ الذي يغطي ما قبله
٣٤	- المواجهة حاسمة .. دائما !
٣٧	- الفصل الأول : الجنائيات بصفة عامة
٦١	- الفصل الثاني : فاصل بين الجنح والجنائيات
٦٩	- الفصل الثالث : الجنح
٨٩	- الفصل الرابع : الأمن الاقتصادي
٩٩	- الفصل الخامس : الأمن الاجتماعي
١١٣	- الفصل السادس : الحلم القومي الأمني (١٩٩٦ الذي يغطي ١٩٩٥)
١٣١	- الفصل السابع : عام الذروة (١٩٩٣)
١٤٧	- ملحق للاعتبار والذكرى



خلفية ومنظر عام

أ - الجريمة المكشوفة وجريمة الظل

كفر الناس ، ومن حقهم ، بالكتب التى يقال أنها بالوثائق ؛ فقد رأينا كيف أن أكثرها كتب "طيارى" ؛ تعتمد على معلومات من جرائن لم تمض إلا عدة سنوات عليها ، مع كذا صورة من الجرنان ، أو المجلة القديمة وهذه هى الوثائق .. وذ لكم هو التوثيق .

ودون أدنى افتعال أو مبالغة ، فإن الكتاب الذى بين يدى القارئ اليوم ، هو كتاب وثيقة بالكل ، وبالفعل ! . ذلك ان تقرير الأمن العام السنوى ، والذى يضم بين دفتيه احصاءات الجنايات بأنواعها ، والجنىح بأنواعها ، إضافة إلى الجرائم الاقتصادية كالتهرب الضريبى والجمركى ، وجرائم المخدرات ، والآداب ، وجرائم الأحداث والمشردين ، وجنايات قتل اطفال السفاح !! ، مع جهود الشرطة فى مكافحة الجريمة .

أن تقريراً كهذا لهو بالفعل وثيقة شديدة الأهمية وقوية الدلالة على مجمل الأحوال فى البلد . ولا يمكن أبدا ان نعتبر أنه من قبيل الصدفة قيام وزارة الداخلية منذ ما بعد منتصف الثمانينات بإلغاء المؤتمر الصحفى السنوى ، الذى كان يقدم فيه التقرير إلى رأى العام . كما لا يمكن إعتبار قيام الداخلية بتضييق نطاق توزيع التقرير ، هو الآخر ، من قبيل الصدفة ناهيك عن ادخال تعديلات متتالية على طريقة ومادة أخراج التقرير بلغت ذروتها فى التقارير التى نعرضها الآن ، وبما يعكس الحرص على شطف - أو غسل بلغة المخابرات - معلومات وبيانات كل تقرير مما يمكن ان ينتج دلالات ، تسمح بتوظيفها فى انتقاد اداء الداخلية - والدولة ! - أو شن هجوم

عنيف ؛ أو غير عنيف .. أو لطيف ، عليهما . مع انه يمكن استخدام هذه المعلومات ذاتها لتقدير أداء الداخلية تقديرا موضوعيا له ثقل ومصداقية .

بالأمانة هكذا ، فان الدافع الأساسي لإنتاج هذا الكتاب ، مرتبط بحالة شخصية . (لها عموميتها) حالة يهيمن على الكاتب فيها الاعتقاد بأن أكثر قيمتين محورية في الحياة ، هما الأمان والشفافية ، أننى ألاحظ أنى أصبح من بين أشجع الناس حين تكون المعارك التى انخرط فيها معلومة الأبعاد وواضحة الحدود والمحتوى . وأكون من بين أشطر الناس مهنيأ اذ كانت بيئة العمل عامرة بالأمان . الأمان بمعناه الشامل ، ذلك لأن هناك جرائم تقوضه ولا يؤتمها القانون ، مثل : الخسة والندالة . يعنى تفتح الشخصية الإنسانية (شخصيتى على الأقل) بالمعرفة وبالأمان ؛ والمفيد لكتابنا هذا إنها مترابطان ويخدم كل منهما الآخر لذلك وانطلاقا من ايمان بان على الكاتب ان يتعري ليكتسى الآخرون ، فقد رأيت أن على ان أسعى أيضا لتعرية كل ما من حق الرأى العام أن يراه على طبيعته ... ان يراه واضحا . ومن ذلك ما يجرى على ساحة الجريمة ، وعلى ساحة المؤسسة المسئولة عن مكافحتها والوقاية منها . يطمح الكتاب لأن يقرب ولو بمتري الطريق الطويل إلى عالم يسبح فى السلام السماوى .. سلام الظلال الكثيفة التى تنقرها العصافير فى معبد فرعونى ذات ظهيرة فى عالم بلا اجرام ولا تسلط ولا "كلم البيه عدل .. تراخ" ولا كعب داير أو سوط فاير .. لا قتل ولا سحل . عالم من روائح الكافور والعلم والعدل والنساء الجميلات والعصارى والعمل ... وجنات ونهر !

لقد لاحظت ان ابنى الذى يبلغ من العمر الآن .. تسعة شهور يحرن كثيرا على الأكل ، رغم انى أظل ألف وراءه وأدور وأخبط وألاعب وأدأدى ، وحين يتصادف أن يرى دولابا

مغلقة ، وينجح فى فتح ضلفة لم يفتحها من قبل - أو درجا -
ويكشف ما وراءها ، يمد فمه ويلقف الطعام من المعلقة الممدودة
وحده . اذن الكشف هنا .. معرفة المجهول .. أهم من الأكل ..
انهما فاتحا الشهية للحياة ، ومن ثم تأتى بعد ذلك الرغبة فى
الأكل وممارسة بقية الوظائف المعروفة للكائن الحى . المعرفة
أمان .. ودواء وغذاء . وأنا من ملة ابنى فى هذه الحقة . وقد
أوشكت ، أن ارفع شعارا ضخما ، رغم أنى اعرف نفسى تماما
وانى على قدى ، كما أكره الطنطنات الضخمة المهيبة . هذا
الشعار هو : إن رفع سقف الاتاحة المعلوماتية للناس هو قضية
عمرى . ومن أجل ذلك أنبش فى تقارير كل المؤسسات التى
تخبي وتخفى من البنوك إلى الداخلية وما فوقها ... وأعرف
تماما أن لبلادى أسراراً ، احافظ عليها ، لكننى أومن بأن الاتفاق
على ما هو سر يجب أن يتم عبر حوار اجتماعى سياسى واسع
وحر أولا ... مش كل موظف أو مسئول يخبي ويقول لك : ابعد
عن الحقة دى علشان مصلحة الوطن أو المصلحة القومية ،
نصدقه . فقد تكون مصلحته هو أو غيره أو قد يكون جهله
وجبنه . المعرفة والأمان وبعدهما إرمونا فى البحر .. لنخوضه،
أو إرمونا إلى الصخر لنفتته . من هنا جاء هذا الكتاب ليقدّم
معلومات تستطيع خدمة المعرفة وخدمة الأمن الذى هو شق هام
فى معادلة "الأمان" ؛ ولقد بدأت الفكرة بكتابة عن تقرير واحد
يغطى جرائم ١٩٩٤ ، ثم أتاح تأخر النشر الفرصة لإضافة
١٩٩٥ ، وتقديم خلفية عن ١٩٩٣ ... كل ذلك فى ضوء ان
الأعوام الثلاثة أعوام ذات طابع شديد الخصوصية فى المسألة
المصرية .. الأمنية ، حيث فيهم بلغت أحداث الارهاب الذروة
وتمت إعادة هيكلة الكثير من العمليات الشرطية والأشكال
التنظيمية والفكرية الأمنية ، بغض النظر عن قيمة ذلك وجدواه ،
وكذلك تم تحويل المجرى الاقتصادى - بل والاجتماعى والنفسى

والثقافى - للبلد عن المسار الذى مضت فيه منذ ١٩٦٠ بشكل خاص اى منذ عام التأمينات "وبدء التطبيق الاشتراكى" ، بغض النظر عن عيوب المسار القديم . لقد أصبحنا أمام مصر "ثانية" غير التى عهدناها ، واذلا يخلو الجديد من فوائد ، فان البلد تبدو كالتائهة ، أو كالأذى شرب توكسفينا من زجاجة خطأ ، أو بمرضاته .. وفى هذا الوضع تغيرت خريطة الجرائم وتغيرت فيشات وتشبيهات المجرمين .. تغيرت ملامح الجناة وسحنات الضحايا ، حتى الضحايا من رجال الشرطة انفسهم . وقد اختار الكتاب ان يضغط برفق .. وقوة لا ابتزاز معها ولا افتعال ، على أعصاب الداخلية المصرية لتجعل من تقديم المعلومات الأمنية للمواطن العادى (الموظف / العامل / العاطل / المستثمر / الصحفى / الضابط ! الخ) جزءا حيويا من أنشطتها وواجباتها ، ولا يكفى هنا ان يقال أنه أنشئ بالوزارة مركز إعلامى فخيم وذى امكانيات فمثل هذا المركز قد يفيد فى التعقيم أكثر من فائدته فى التنوير ، حيث يتم فيه إنتاج معلومات صحفية أمنية "معلبة" ثم تقدم إلى رؤساء تحرير !! وصحفيين ، ومنتديات .. ومن ثم إلى الرأى العام كما هى .. ويا ثقل دمه الذى يعمل عقله عليها أو فيها أو يسعى ليكتب أو يقرأ ؟ غيرها.

إن تقرير الأمن العام الذى كان يباع للكافة من قبل هو الآن مادة مجهولة لنحو ٩٨٪ من ضباط الداخلية أنفسهم وعلينا هنا ان نطالب المركز الإعلامى بالوزارة بان يزود الضباط بالمعلومات الأمنية ذات الطابع القومى - والتى تفيدهم بالقطع فى اعمالهم - جنبا إلى جنب مع ما يقدمه للرأى العام . ولا يمكن للمرء أن يصدق أننا دخلنا عصر المعلومات طالما بقيت الداخلية - وغيرها من الوزارات - سائرة على طريق : "هات لى جواب من العلاقات العامة" وهى الاجابة التقليدية لأى مسئول

إذا طلبت منه الاجابة ولو عن سؤال حول قائمة شهداء الدفاع المدني خلال العام السابق ؟

لكل ما سبق لا يكتفى هذا الكتاب بلعب دور في فض نطاق التكتيم المضروب حول التقرير ، بل يعمد إلى إثارة القضايا المختلفة المرتبطة به مثل معايير تصنيف الجرائم والمتهمين والمجنى عليهم ، والأسس الاحصائية لجمع البيانات ، والمسكوت عنه فيما يتعلق بالجرائم التي تقع على الفئات المستضعفة بنحو خاص مثل الفقراء ومن لا سند لهم من المسلمين والمسيحيين والنساء والأطفال . ويحاول الكتاب جهد الطاقة ان يبتعد عن الاثارة ، وعن التحيزات والتعميمات ، بحيث يضع آليات عمل الشرطة وجهودها ، وقصورها ، في الموضع الصحيح ، مبتغياً في كل الحالات ان يعمل على سند من : "النفس اللوامة" التي تحاسب صاحبها على كل ما يكتب وما يدلى فيه برأى ، وما ينشئ من تقييمات وأحكام .

وإذا كان تقرير الأمن العام قد انتظم في الصدور منذ عام ١٩٤٠ ، كما تقول الدراسات الجنائية (لم يصدر التقرير عامي ٤٥ و ١٩٤٦ فقط) ، فإن من حسن حظ المؤلف إنه استطاع على مدار الخمس سنوات الأخيرة أن ينفرد بالحصول على التقرير لتقديمه صحفياً . وقد نشأت بيني وبين هذه المادة شبه الجافة ، ألفة ، كما شدتني الرغبة في المعرفة إلى العودة إلى ما تيسر من التقارير القديمة ، والإصدارات الشرطية ، مثل مجلة كلية الشرطة ومجلة أكاديمية الشرطة (مركز البحوث) وتقرير السجون السنوي (الذي توقف منذ سنوات) ومجلة الانتربول الدولي ، ومجلة الفرع المصري (لا تظهر الآن ولو لمن يسعى) ألخ ، لتكوين صورة شاملة عن علاقة الخطاب الشرطي بزمناه ، وما طرأ عليه من تحولات وتبدلات ، ولقد بح صوتي - الألتغ ! - من الدعوة إلى عمل مؤتمر سنوي لمناقشة

تقرير الأمن العام ، باعتباره مرآة شديدة الحساسية لما يدور في البلد ، واقتراح التوصيات لتطوير نظم تبويبه وجمع بياناته وأخراجه . إن هذه الوثيقة لا تقل بحال - إن لم تفق - عن التقرير السنوي لمركز دراسات الأهرام ، الذي تعقد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مؤتمرا سنويا لمناقشته . أيضا فإن عصر المعلومات الذي نعيشه ، يثبت كل يوم ، أن ادخال تحسينات ولو بسيطة على تقنيات معالجة البيانات وتحليل المعلومات ، وصناعتها من قبل ذلك ، يمكن أن يكون له مردود عال في تحسين اداء المؤسسة حتى مع ثبات سياساتها وخياراتها (أيدولوجيتها إذا شئنا المستوى الأكبر) ، لذلك فالمؤتمر الذي أدعو إليه له أهميته للداخلية وللوطن وناسه . إضافة إلى أنه سيضع بذرة في حقل جعل قضية الأمن قضية مجتمعية ، وليست أمنية فقط .

أقول هذا وأنا أعلم أن تقرير الأمن - بنظامه الراهن - يعج بالمثالب ، وقد شكوا باحثون كثر في سنوات خلت من ذلك ، وانهقد مؤتمر لإحصاءات الجريمة منذ سنوات في أكاديمية الشرطة ، ولم يعمل بتوصياته ، كما أن هناك مثالب سيجرى استعراضها هنا لدلالاتها وانعكاساتها . لكن تبقى للتقرير أهميته رغم كل ذلك وهي أهمية تبرز في ظل استعراض تطور ظهوره وهذا ما سنفعله الآن ، قبل أن ننتقل لتقديم تقارير كتابنا ، التي تغطي الجرائم التي وقعت في أعوام ٩٣ و ٩٤ و ١٩٩٥ .

ب- العقوبات والإجرام والوطأة

يبدو أن هناك ارتباطاً بين اكتمال صورة قانون العقوبات المصري الحالي (صدر عام ١٩٣٧ برقم ٥٨) وبين انتظام احصاءات الأمن العام منذ ١٩٤٠ . لكن ما يعيننا هنا ، وقد أفدت من دراسات خريطة الجريمة من ١٩٤٠ - ١٩٧٤ التي يضمها المجلد ١٣٦ للمجلة القومية الجنائية الصادر في ١٩٩٣ ، ان هناك اجماعاً على أن المصدر الرئيسي والوحيد - كما وصف - للمعلومات عن الجريمة ، وهو تقرير الأمن العام ، عليه تحفظات كثيرة أهمها عدم التناسب بين حجم الجرائم المبلغ عنها وتلك التي لم يبلغ عنها ، وأن قياس وطأة الجريمة في كل محافظة ، أو على المستوى القومي ، غير دقيق .. فهو قياس كمي ، أي يقيس الوطأة بالكثرة العددية للجريمة ومعدلها (لكل مائة ألف من السكان) اذا لا يوجد تقدير قيمة يزن كل جريمة بمقدار خطورتها لكن الأمر لم يمتض على منوال واحد في كل العصور ، ففي تقرير ١٩٤٧ على سبيل المثال ، وكمثل لتقارير العهد الملكي الليبرالي * ، نلتقى مباشرة من أول التقرير

* لاحظت على نفسي تفاقم أعراض الحنين العاصف إلى الفترة الليبرالية قبل يوليو ١٩٥٢ ، منذ أكثر من عام وبالذات خلال عملي على مادة هذا الكتاب . أصبحت وأنا الشاب اليساري والفلاح الفقير شديد السخط على الكثير الذي جاء مع الثورة وما تلاها ، وإلى حد الشطط وغياب التصور النقدي الموضوعي . وراء ذلك سبب رئيس هو جودة المعلومات التي كان يقدمها العهد "البائد" ! وجودة البشر الذين كانوا يصنعونها مقارنة بما نحن فيه ومعه ولو كان المجال يسمح لقدمت للقارئ نماذج من أعمال مصلحة عموم الاحصاء التي كانت تتبع وزارة المالية وكيف انها كانت تحصى في كل قرية عدد العميان وفاقدى احدى أعينهم والارثوذكس والكاثوليك والبروتستانت والإسرائيليين الخ . كان ذلك يحدث منذ مائة عام فتأمل .

بمقدمة موقعة من صباير الطنطاوى ، مدير عام إدارة عموم الأمن العام (سيتطور الأمر فى عهد الثورة إلى البدء بصورة الرئيس ثم صورة الوزير ، ثم مدير المصلحة ، وقد تم الغاء صورة الأخير وظلت صورة الأولان حتى الآن) .

تحدث المقدمة ببلاغة سياسية سنفتقد مثل تحددها ووضوحها طوال الوقت فيما بعد ، فالمدير يبدأ بالسطر التالى : "ان حالة الأمن العام فى البلاد تسير دائما الحالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها" ثم يلى ذلك قوله "وقد يكون من المناسب قبل أن أعرض لحالة الأمن العام فى عام ٤٧ القضاى ان نلم الماما موجزا بتطوراتہ منذ أن بزغ فجر الحياة النيابية فى مصر سنة ١٩٢٤ (انظر مرة أخرى إلى تلك الرابطة) ويواصل : "ولاشك أن الفقر والجهل من أسباب ارتكاب الجرائم كما أن الازدهار الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة من أقوى دعائم مكافحة الجريمة" .

غير ان للمدير ايدولوجيته اليمينية من جهة أخرى ، (أنظر الملحق) وهى غير خافية ، حتى وأن أورها بعد كلام يقول فيه "وليس من شك فى أن الاصلاح الاجتماعى الشامل لجميع الطبقات أصبح ضرورة لازمة لسلامة ولحياة المجتمع المصرى" . فهو يرى فى الأفكار التى راجت بعد الحرب الثانية "انحراف خطير" فى العقائد من سياسية واجتماعية ، وأنها بعثت آمالاً خلابة كاذبة بين بعض البيئات المصرية . وواضح أنه يعنى الأفكار الاشتراكية والاجتماعية التقدمية بالذات وهو يبدى اعجابه بالاجراءات التى قام بها اثنان من زعماء أحزاب الاقلية وهما محمد محمود باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا عندما توليا مهام الداخلية ، والمعروف انهما سياسيان محافظان غير ديموقراطيين لكن المقدمة القصيرة تتطرق بفهم عميق للأوضاع فى مصر ، وتدلل على ما تقول بالأرقام والمعلومات ، وتفسر

الظواهر ، وتوضح الطريق إلى التصحيح الأمني والسياسي في ثقة وهدوء . كل ذلك على الرغم من أن الاحصاءات والبيانات الواردة في التقرير أقل - نوعا وكما - من التي سترد من بعد في تقارير ما بعد ثورة يوليو . أيضا فإن التقارير قبل ١٩٥٢ ومن أمثلتها تقرير ١٩٤٧ هذا تميزت بشيئين : الأول التحليل الذي كانت تقدمه في نهاية كل تقرير عن حالة الأمن في المديریات والمحافظات ، وإيرادها للاقتراحات التي كانت ترد للمصلحة من مديريات الأمن والجهات الأمنية المختلفة ، وهي مقترحات لو وردت اليوم لوصفت بأنها تطاول على قدرة قيادات الوزارة والأمن . ثانيا : في التقرير القديم أيضا كان هناك قسم خاص بقضايا الأجانب في الجداول التقليدية . وطبعاً لم تنقطع الصلة بين القديم والجديد فجأة فمثلاً وفي تقرير الأمن عن جرائم عام ١٩٥٤ ، نجد - في الباب الثالث - عنواناً مثيراً هو : "أساس محاسبة رجال الأمن" ، وتحت العنوان كتب التقرير : "ذكرنا في تقريرنا السابق عن حالة الأمن في سنة ١٩٥٣ أن الوزارة لا تحاسب رجال الأمن على زيادة عدد الحوادث في مناطقهم ، بل بالجهود التي تبذل لمنع حصول الجريمة قبل وقوعها ، وفي ضبط مرتكبيها ان وقعت .." . وواضح أننا ازاء معيار جديد - بصرف النظر عن التطبيق الفعلي - يعكس محاولة الثورة "القطع" مع ما كان سائداً من قبل في مؤسسة الشرطة ، حيث عرفت هذه المؤسسة - ولا تزال ! - بالتلاعب في البلاغات والتصنيفات (أشهرها تجنيح الجنايات) . حتى تظهر التقارير مدى يقظة رجال الأمن ، وحتى تظل الزيادات في الجرائم قريبة من معدل الزيادة في السكان ، وكأنها مجرد انعكاس له .

على أية حال فإن مما يلخص أوضاع الفترة اليوليوية بأفضل الصور ، هو التقارير التي صدرت في فترة تولى زكريا

محيى الدين وزارة الداخلية . وتغليل حكمنا هذا راجع إلى تصور مفاده أن زكريا محيى الدين ، الذى نعت بأنه شديد المحافظة أو على يمين النظام ، هو تجسيد حى وصريح - أى غير مراوغ - لايديولوجية النظام الحقيقية ، بما هو نظام يسيره مجموعة من الضباط المنتمين إلى البورجوازية "المصرية" الصغيرة ، بكل ما لهذه الفئة وعليها .

وفى ١٩٥٧/٢/٧ يقدم اللواء محمد محمود الباجورى ، وكيل الداخلية المساعد لشئون الأمن العام والبوليس إلى زكريا محيى الدين وزير الداخلية تقرير الأمن العام السنوى الذى يغطى جرائم ١٩٥٦ (لاحظ أن تقرير ١٩٩٤ ظهر فى أكتوبر ١٩٩٥ ؟!) بقوله : "هذا هو خامس التقارير التى اتقدم بها منذ وليت منصبى" . والمعنى اننا حيال "ميه" فكرية واحدة على امتداد تلك الحقبة . قلنا أن صورة الرئيس - عبد الناصر - بدأت من قبل تظهر فى أول التقرير ، ثم صورة الوزير ، ثم الوكيل ، كل على صفحة ، وفى صفحة رابعة ، فى تقرير ١٩٥٧ هناك ثلاث صور لمدير عام مصلحة الأمن العام ، ووكيل عام المصلحة وحكمدار بوليس العاصمة غيرا أن الصور أصبحت قاصرة على الرئيس والوزير من بعد المهم تظهر هنا ملامح الوزير (أو السلطة) الصارم ، والجاد أيضا ... ، كما تظهر خلفيته الثقافية المحافظة ، والسلفية ، لكن مؤشرات عديدة على الحيوية تتجلى بشكل يستحق التأمل :

أ - فى مقدمة وكيل الداخلية نجد "... ولهذا عنيت الدول المتمدينة باظهار تقارير الأمن العام بها فى الصورة التى تلائم رغبة الباحثين وتيسر مهمة البحث لديهم ولقد خطونا هذا العام خطوة فى هذا السبيل ، فاضفنا إليه بعض فصول وزودناه بخرائط وصور (ملونة !) لعلها تحقق ما نصبو إليه" . يعنى تلبية رغبة الباحثين هى الأصل .. يا سلام ! .

ب - يأتى الخطاب السياسى هنا على لسان الوزير وحده (لم يعد من حق الموظف الكبير أو الصغير ان يفعل ذلك بل انه كثيرا ما ينتزع الحق من الوزير ذاته) حيث قدم التقرير نص خطاب له فى حفل احياء ذكرى شهداء البوليس ، والذي أقيم فى بورسعيد ومنه اقتبس لأسباب لا تخفى على القارئ هاتين العبارتين فقط : "... لأن نقص عدد الجرائم مرتبط بزيادة الرخاء" و "أخوانى رجال البوليس ان التعاون على البر يرفع من شأن المتعاونين ويعود عليهم بالخير ... وكانت المؤسسة الاجتماعية لصولات وعساكر بوليس مدينة القاهرة ثمرة لهذا التعاون".

وفى العرض الموجز ، الذى يفترض ان مصلحة الأمن العام هى التى حررتة نجد العبارات الدالة التالية "وسيجد كل باحث فى شئون الأمن العام ان الجنايات التى وقعت فى انحاء الجمهورية إنما وقع أغلبها تحت ظروف خاصة وعوامل طارئة وليس من بينها - والحمد لله - جنايات بسبب منازعات اقليمية أو طائفية أو لمعتقدات سياسية خطيرة أو اجتماعية منافية لسلامة الجمهورية". أولويات صحيحة ولا حكم على الضمائر .. حتى هذه اللحظة !

ج - شكل التقرير اقترب إلى حد مما هو عليه الآن ، لكن نلاحظ أن فيه مكاشفات ، أخذ بعضها يظهر ويختفى ، واختفى بعضها بشكل تام فى الوقت الراهن . مثلا عدد الحراس إلى عدد السكان فى كل محافظة ، كذا عدد الضباط ، وقد اختفى هذا البيان تماما فى تقرير ١٩٩٤ الذى يغطى جرائم ١٩٩٣ ، وأيضا فى تقريرى جرائم ٩٤ و ١٩٩٥ الحالى ، واختفت معهما الجداول الاجمالية بالانجليزية للجنايات والجنح .

د - فى تقرير محيى الدين أيضا هناك أبراز لعلاقة الحالة الاجتماعية للمتهمين والمتهمات بما ارتكبهوه ، وسيعرض

هذا الجانب لعملية تشويش شديدة عليه فيما بعد ، ولا زالت مستمرة فمثلا ذكر تقرير ٥٧ معلومات عن الحالة الاجتماعية للسيدات المتهمات ، وما يخص كل عشرة آلاف نسمة من جرائم مختلفة للشرائح العمرية المختلفة ، وعدد عصابات النساء ، وعدد من تم اسقاطهن من الحوامل ! ، ويتوسع فى بيان دوافع الجرائم ، ويقدم أمثلة فى نهاية التقرير لجنايات تم ضبطها بتفصيل مثير ، منها جناية شروع فى قتل بسبب خطف طرطور فى مولد السيدة ، وجناية قتل مواطن ألقى تحية على مجهولين كانوا مختبئين ترصدا على جانب طريق ، وكرر التحية ! . وجناية قتل بسبب خلاف على هل يكون الفرع بمطربين أم بمطربات ، وأخرى بسبب ضرب خروف الخ . نماذج تحتشد بالمعنى وترسم صورة اجتماعية انثربولوجية شرطية حية للجريمة ويبيئتها ومرتكبيها وتعامل رجال الأمن معها . طبعاً اختفى كل ذلك بعد وقت قصير من التقارير التالية .

هـ - أيضا مع الحديث عن الجرائم فى كل محافظة عام ١٩٥٧ ترد سطور من مثل "وعلت مديرية أمن المنيا الزيادة فى الجنايات ، الأخرى ، بأن ٣٧ جناية "عود" أضيفت لها فى هذا العام مقابل ١٩ فى العام الماضى ، وهذه الجنايات جميعها جنح سرقات اعتبرت جنايات لتعدد سوابق المتهمين" (لاحظ أن العكس هو الذى يحدث الآن كما قلنا حيث يتم تجنيح الجنايات) . ورغم ميل التعليقات ، كما هو معروف فى مصر ، للشككية ، لكن الأمر يعكس درجة من الحرص على المتابعة وعلى كربة الجهاز التحتى وأيضا لم يستمر هذا التقليد .. تقليد نشر تبريرات مديريات الأمن للزيادات فى الجرائم .

* أخيرا كان لدى الدولة المركزية الثقة بما يجعلها تسمح لتقرير الأمن العام بان يوضح اعداد الفارين من الجندية ومن ضبط منهم ، وبالمناسبة كان عدد "الهاريين من أنفار الجندية" فى

ذلك العام هو ٦٠٩٥ تم ضبط ٣٧٢٦ منهم ، مقابل ٧٥٩٩ فى عام ١٩٥٥ كان تم ضبط ٢٣٤٢ منهم (أرقام ضخمة أليس كذلك ثم إننا لن نراها من بعد قليل ولن نسمع عنها) . وعند الحديث عن أنشطة إدارات مصلحة الأمن العام ، ترد العبارات التالية (ص ٨٦) : "وقد انتقل السادة مدير قسم المباحث الجنائية والمفتشون والضباط فى ٥٠٣ حالة هامة مقابل ٢١٩ فى سنة ١٩٥٥ اشتركوا فيها مع رجال المباحث الجنائية المحليين" . أن ذلك يعنى أن انتقال المفتشين للعمل مع رجال المباحث المحليين فى وقائع محدده - وليس لمجرد التفتيش - هو عمل قديم ، وليس بدعة تحدث "لأول مرة" كما ذكر ذلك تقريرين متتالين (١٩٩٢ - ١٩٩٣) . أود أن أزيد أيضا أن ما يحويه تقرير ١٩٥٧ وما فيه عن انجازات الوزارة ، يؤكد أن ما يجرى الآن من تحديث تكنولوجيا فى وزارة اللواء حسن الألفى هو عمل مماثل ، يرتكز على نفس القاعدة .. قاعدة : الأيدى الحديدية .. الحداثيّة ، التى مثلها زكريا محيى الدين نفسه زمان ، ويمثلها الآن (مع الأخذ فى الاعتبار تطور ذات الشرائح الحاكمة طبقيا) أفضل تمثيل اللواء رءوف المناوى الرجل القوى فى وزارة الداخلية ومدير العلاقات العامة . (أظن أنه أو من على شاكلته سيكون الوزير القادم) بل ولأن المرء يكاد يتصور أننا بازاء إعادة إنتاج - معدل ! - للنظام السياسى الناصرى ، فإن ما سيتم فى وزارة الداخلية سيكون محكوما بشكل خاص بما قام به زكريا محيى الدين ، ولا تنسى أنه أى محيى الدين مؤسس فاعل لأجهزة الأمن القومى بصفة عامة . اننا نكتشف من ذلك التقرير ، أن زكريا محيى الدين أسس مدرسة الثقافة لجنود البوليس ، وانشأ مدرسة للمرور ، ومدرسة خاصة لحملة الشهادات الإعدادية والابتدائية لتخريج أو مباشرة "قادرين على اداء المهام العصرية" ! .

وانشأ مدرسة للتربية البدنية ، وطور أوضاع اللاسلكى ،
وتم فى عهده تزويد كلية البوليس بجهاز "البوليجران" (كاشف
الكذب) وأجهزة أشعة مختلفة ، وأجهزة تصوير آثار الأقدام
وبصمات الأصابع (كله لأول مرة!) ، وجهاز تسجيل أصوات
المتهمين والشهود "يكشف أسرارهم لمواجهتهم بها عند
الضرورة" . هكذا قال التقرير . أيضا يقول التقرير فى الحديث
عن مصلحة الدفاع المدنى "وإدارة كاتم أسرار أصبح لديها الآن
صورة صحيحة عن ضبط البوليس وحالاتهم الاجتماعية
والثقافية ودرجة كفاءتهم فى أعمالهم وأصبح فى مقدور هذه
الإدارة بعد تنظيمها ان تمد الوزير بكافة ما يطلبه منها من
معلومات عن الضباط" (قارن كل ما تقدم بالتحديثات العلمية
والتكنولوجية التى تجرى الآن) . كان الكل اذن فى خدمة واحد
هو الوزير ومن فوقه الواحد الكبير وهو الرئيس ، ولم يكن هنا
حذر من نشر المعلومات التى لا يضر النظام نشرها ، ولكنها
تساعد فى تحسين اداء المسؤولين "اللى تحت" ومراقبتهم . ويظل
الكلام فى السياسة بالتقرير كما قلنا هو للوزير فقط (لم تعد هناك
كلمات للوزير منذ نهاية الستينات ويبدو ان ذلك تأسس على أن
السياسة هى من عمل الرئيس وحده) . من حقه أن يقول ما
يشاء، ويقرر ما يشاء فى عهد الوزير زكريا ، ورغم الانجازات
الحقيقية وكلام الوزير ذو الصبغة الدينية فى بورسعيد عن
الصدق والاخلاص والتضحية فى سبيل الحق والواجب ، نجد ان
التقرير يقول فى صدد عرض جهود مصلحة الإدارة العامة أن
الإدارة نفذت لأول مرة فى تاريخ مصر أكبر عملية شهدتها
البلاد وهى الاستفتاء على الدستور ورئاسة الجمهورية فى
١٩٥٦/٦/٢٣ ، حيث حصل الرئيس جمال عبد الناصر على
٩٩,٩٪ من الأصوات اذ نال ٥٤٩٤٥٥٥ صوت من

٥٤٩٩٨٢٢ صوت صحيح ، وكان اجمالى الأصوات
٥٥٠٨٢٩١ ."

أن هذه العقلية الشمولية التى تستحل لعبا كهذا دون ان يهتز جهازها الاخلاقى الذى طالما حدثتنا عن متانتة هذه العقلية هى التى ستقول أيضا بعد سطور و "اعتمد مجلس الوزراء ١٥٠ ألف جنيه لصنع أكياس من القماش وحقائب من الصاج توزع بالثمن على حجاج الدرجة الثالثة لوضع امتعتهم بها وذلك توحيدا لمظهرهم وحرصا على توفير الراحة لهم" (لا حظ نظرته لهؤلاء "الرعا ع" ووصايته عليهم) . ومن باب الأمانة ورغم كل ما تقدم فإن التقرير يعكس درجة من الشفافية غير موجودة الان فى عصر "انفجار المعلومات" والتعددية ، و"أزهى عصور الديمقراطية" شفاقية أعلى بكثير سواء فى خطابه العام أو احصاءاته أو توليفته ... ونقصد بالتوليفة شمول العرض الذى يقدمه التقرير لكافة أنشطة الداخلية بما فيها حتى نشاط نادى ضباط البوليس ولزوايا معلوماتية سيتم اهمالها بعد حين ، مثل ذكر ميزانية مصلحة الأمن العام - مثلا - وعدد من اسقطن من الحوامل وغير ذلك كما اسلفنا . بل أن تقرير ١٩٥٨ ، وكان زكريا محيى الدين وزيرا للداخلية أيضا ، بجانب وجود وزير تنفيذى للداخلية (؟) تولى موقعه عباس رضوان ، هذا التقرير القريب الشبه بالموجود الآن من ناحية التبويب والاحصاء طرح نظاما - أظن أنه لم يتكرر ولعله لم يطبق - لوضع تقديرات من درجات لحالة الأمن فى كل مركز ، وهو النموذج الذى عرض فى اجتماع عقد بمكتب الوزير وحضره المحافظون والمديرون فى ١٠/١١/٥٨ (لاحظ أن مثل هذا الاجتماع لم نسمع عنه منذ السبعينات !) وكان موضع مناقشة فى الاجتماع الشهرى لرؤساء المباحث الجنائية الذى رأسه مدير الأمن العام فى ١٩٥٩/١/٨ . وكان أساس التقدير - المعقد نسييا - هو تقويم كل ١٪ مما يحال

من الجنايات المحددة بخمس درجات وعلى هذا فالنهاية القصوى هي ٥٠٠ درجة . وتم وضع درجات أيضا لضبط المتهمين في الجنايات ، والهاربين (تخصم) ودرجات لضبط المخدرات والأسلحة . وقد دعت مصلحة الأمن في النموذج الفعلى الذى أعدته والمنشورة صورته فى التقرير إلى ضرورة أن يعد كل مركز بحثا مقارنا عن الجريمة فى عامين سابق وحالى ، فى نطاقه ، وتقديم مقترحات لعلاج الظواهر الجديدة . كان نظاما واعدة كما هو ظاهر يعكس تطلعا طموحا إلى أداء علمى وإلى اهتمام بمحاصرة الجريمة ...

ألم يكن عبد الناصر يهتم بحادث انقلاب جرار فى قرية كما يهتم بأى حادث قومى كبير كما قيل بغض النظر عن رأينا فى فعالية مثل هذا الاهتمام ومداه . لقد ورد فى هذا التقرير ما لم يستمر أيضا : دراسة عن تعديل بعض التشريعات الجنائية فى ضوء خبرة الواقع ، وقسم خاص لتحليل احصائيات مثل احصائيات الانتحار ، مع تركيز على القاهرة (فيها جداول خطيرة عن الارتباط بين المهنة والدافع للانتحار مثلا ، بل والمهنة وطريقة ارتكاب جريمة الانتحار .. وبين السن والدافع) وبحث تحليلى عن انحراف الأحداث وجرائم الخطف .

ثم يدخل منتصف الستينات وتبدأ البروباغندا فى التقدم على حساب الوضوح والمعلومات الحقيقية والعلم (كتب أحد المستشارين مقالا فى مجلة كلية الشرطة فى يوليو ١٩٦٣ كان عنوانه "الميثاق اسمى الشرائع الوضعية" !) . وسرعان ما يصبح التقرير على ما هو عليه ويستمر حتى الآن مع فوارق بسيطة سنوضحها فيما بعد ... وخاصة فى تقاريرنا الأخيرة . التى تظهر فى وقت كتب فيه مساعد كبير المعلمين لقطاعى التعليم والأجهزة الاستشارية (عميد د. أحمد ضياء الدين خليل) فى باب

قطوف أدبية بمجلة كلية الشرطة - عدد يناير ١٩٩٥ - شعرا
يقول فيه :

والتقينا بعد رحلة لعينينا بدأت بتقابل خفية بين نظرتينا
تعرفنا على حقيقة قصدينا ثم خيم الخوف على موقفينا
خوف الوهم الذى يخادع فهمينا فيباع بيننا وبين ما تعنيه أهاتينا
ولا غرابة فالهوى قدر لا يفهمه عقلينا لقوته التى تفوق كل تحمل لقدرتينا
والتقينا وما التقينا مرتبطينا (؟؟) فالعين والحس يهمسان قبل اليدينا

هذا هو شعر الدكتور العميد المساعد ولا أريد أن اتحدث
عن باقى القطوف ولا عن الرسوم الكاريكاتورية البالغة السذاجة
على الخلاف وداخل العدد ... والخيال الصبيانى . والعبد لله لا
يخشى شيئا فى الحياة سوى أن تحوز مثل هذه العقليات أدوات
معرفية شرطية متقدمة ، وأدوات تكنولوجيا شرطية متقدمة أيضا
، مع فقرها الثقافى والنفسى هذا . عموما لعلى كنت راغبا فى
الترفيه عن القارئ ، ولعلنى مسكون بالهواجس من جراء متابعة
اهتمام الضباط الذين حكمونا منذ ثورة يوليو بالتكنولوجيا الأحدث
واهمالهم المزرى للثقافات "الأحدث" وغير الأحدث . ولا أريد أن
يتصور القارئ من القفز فوق تقارير السبعينات والثمانينات ان
وراء ذلك تقدير خاص للحقبة الساداتية ، أو للبدايات المباركية .
كل ما فى الأمر أن هيكل تقرير الأمن قد استقر منذ نهاية
الستينات وهذا ما يعنينا هنا ، وقد أخذت بياناته تضرر تدريجيا ،
بصرف النظر عن حدوث تحسينات طارئة فى هذا العام أو ذاك .
أيضا فإن المرء ينتمى إلى نوع من التفكير يعتقد ان ما نحن فيه
سببه كامن فى طبيعة ما بذرته ثورة يوليو .. أيضا بغض النظر
عن المكانة الكبيرة للزعيم جمال عبد الناصر ، أو اختلاف
الرئيس مبارك عن محمد أنور الساداتى ! .

والآن إلى عرض وتحليل ونقد تقارير جرائم
١٩٩٥/٩٤/٩٣ . بطريقة صحفية ، لا دراسية بالمعنى العلمى،

وليس لذلك سبب إلا ان المؤلف يدع ما لقيصر لقيصر أماما
للمحرر فهو لله وللقرءاء !

* من المفارقات أو وزارة الداخلية تهتم بالرد على كل الشكاوى التى تنشر
بجريدة "الأهالى" التى أعمل بها ، لكنها لم ترد مرة بتعليق أو توضيح أو
اشتباك مع العروض التى قدمتها لتقارير الأمن العام على مدار اعوام ،
وكان بعضها ينشر على صفحة كاملة . على كل فان المادة عن جرائم
١٩٩٥ هى فقط طبقا للمنشور بالأهالى مع اضافة ليست كبيرة أما عامى
١٩٩٣ و ١٩٩٤ فقد أعدت مادتهما خصيصا للكتاب .

ج- ١٩٩٥ الذى يغطى ما قبله

رغم كل المآخذ ، فأئنا نحمد للدخالية ، الحرص على إصدار تقرير الأمن العام السنوى ، وندعو الله أن يحفظ هذه النعمة من الزوال ، وأن ينجيها مما لحق بالكثير من التقارير السنوية لمؤسسات هامة وسيادية ، اختفت تقاريرها من الأصل ، أو تحولت إلى مادة دعائية فارغة تبث فى مجلات وأوراق لا يقرأها أحد .

ويمكن تلخيص أهم الملاحظات الاحصائية على مجمل التقرير الصادر فى نوفمبر ١٩٩٥ لىغطى احصاءات ١٩٩٤ * ، وما تلاشاه وما جدد ، فى النقاط التالية :

* يقوم التقرير من خلال المقدمة التى كتبها رئيس المصلحة اللواء نصار زاهر بتشميننا فى البدء رائحة معلومات حقيقية ، ثم يتركنا دون ان يقدم لنا ولو "نشقة" مما أشار إليه .. فهو يتحدث مثلا لأول مرة عن الأبحاث التى قامت بها إدارة الرقابة الجنائية بالمصلحة ، فيذكر منها : دراسة تحليلية لحوادث الاصابة الخطأ من اسلحة الشرطة ، وأخرى حول حوادث الاشقياء الخطرين للقيام بأعمال البلطجة (هل كانت الحكومة تستكشف طاقات البلطجية لتوظيفها فى انتخابات ١٩٩٥ ؟) ودراسة حول حوادث التعدى على الصيادلة واقتحام الصيدليات (أغلبها لأقباط كما هو معروف) ودراسة لجرائم الاعتداء الجنسى عامى ٩٣ و ١٩٩٤ ألخ أى أننا ببساطة بازاء تقرير أمن عام مواز ليس من حقنا الاطلاع عليه .

* تغيرت الآية التى ظلت تصدر التقرير تقليديا لسنوات طويلة (مع تغيرات أخرى فى شكل الغلاف وطريقة الطباعة)

* ملاحظات ستتكرر أو هى متكررة .

وهى الآية الكريمة المنتهية بـ "... وآمنهم من خوف" ؟ فأصبحت : "يأيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" . وواضح أن للتغيير علاقة بارتفاع موجات الإرهاب التى مرت ، وتمر على البلاد ، غير أن المثير أنه لم يحدث فى أى عام من أعوام ذروة المد الإرهابى ، أن اعطانا تقرير الأمن العام معلومات عن الوضع على هذه الجبهة ، ولولا القوائم التى تظهر فى نهاية التقرير والمسماة "شهداء الشرطة" لما خطر ببالنا ان مصر تتعرض لهذا النوع من الجرائم . طبعاً التقرير يدمج الجرائم الارهابية فى الجنايات المختلفة كالقتل والشروع ، مقاومة السلطات .. أو فى خانة و"أخرى" التى تعد هى الأخرى طلسماً من طلسم التقارير الاحصائية الأمنية وغير الأمنية فى مصر .

* حافظ التقرير على التصنيف التقليدى للجنايات والجناح الممتد منذ عشرات السنين اللهم باستثناء تعديلات طفيفة فى الطريق . ولم يكن هذا التصنيف خانقاً وضيقاً فى يوم بمثل ما هو اليوم ، بسبب التعقيد الشديد فى الحياة المصرية وما يرتكب فيها من جرائم . وأسباب هذا التعقيد من عولمة وخصخصة وغيرها معروفة ، لكن المهم أن التصنيف التقليدى يحرمانا من معرفة الجرائم الحديثة ذات الطابع المافياوى ، والجرائم الاقتصادية المرتبطة بنهب الدولة ونهب المواطنين معاً بأساليب غير مطروقة ، كما لا يمكن من التقرير معرفة مدى انعكاس ثورة المعلومات والاتصال الحالية على الجريمة فى مصر وانعكاس تطور تكنولوجيا الجريمة على الوضع عندنا (ليست البندقية الموجهة بالليزر مثل العادية مثلاً) الخ .

* ومن مطالعة لنموذج التقرير الاحصائى الذى يجمع من خلاله قسم الاحصاء بالمصلحة (التابع لإدارة الرقابة الجنائية فيها) البيانات يمكن أن نرى أولاً أن الكثير مما فيه لا يظهر فى

التقرير ، إلى جانب أنه نموذج تقليدى أيضا . فالنموذج يطلب المعلومات الآتية : رقم القضية - جناية أم جنحة (المادة القانونية المنطبقة) الجهة الأمنية / محل الإقامة / جهة الميلاد / وهل المجنى عليه معروف أم مجهول / نوعه وجنسيته وديانته وحالته الاجتماعية / حالته التعليمية / عدد المجنى عليهم . ويكرر النموذج نفس الشئ بالنسبة للجناة ، مع معلومات عن الجريمة من حيث الوقت - المكان - الوسيلة - القصد - المحل - اليوم والساعة - ليل أم نهار - داخل أو خارج النقطة الأمنية - ريف أم حضر - وسيلة الإرتكاب (من بين ١٤ وسيلة + أخرى) - القصد (١١ قصدا بما فيها وأخرى) - محل الجريمة تفصيلا - الأداة - إقامة المتهم .

هذا اذن هو النموذج الذى تقوم عليه الإحصاءات . وفضلا عما هو معروف من أنه يتم ملء هذه النماذج بطريقة "السلق" وعلى عجل ، لغياب الوعي بأهمية المعلومات لدى القاعدة الأمنية العريضة فإن النموذج السابق يحتاج لمراجعة على الأقل فى تعريف الدوافع ، والقصد من الجريمة ، وضرورة ذكر السوابق ، ومعلومات عن الطرف الثالث فى العملية ألا وهو رجل الشرطة نفسه ، ثم الشهود والأجهزة المدنية المرتبطة مثل المستشفيات مثلا والمبلغين . وفى تصورى أن هذه الاجتهادات "البراوى" قد تكون لها قيمة كبيرة ، اذا كنا نؤمن حقا بأهمية المعلومات فى كل مجال بما فيها مكافحة الجريمة ؛ ويجب ان نخصص موظفا فى كل موضع للتسجيل الاحصائى الحى ويمكن ان نسمح له بالجلوس بجوار ضابط المباحث وطرح اسئلة خارج المحضر مع مراقبة دقة العملية بآليات فعالة . وطبعاً فإن عقد مؤتمر سنوى يمكن أن يقدم خبرات لها أهميتها فى هذا المجال ، ويعجز كاتب غير متخصص مثلى على التنبؤ بها مسبقا .

* نلاحظ أيضا أنه بينما اختفت احصاءات هامة في التقرير ، لأول مرة ، مثل احصاءات الجرائم موزعة على المراكز والأقسام في كل محافظة ، وغابت كما قلنا احصاءات قوة البوليس في كل محافظة ، والجداول بالإنجليزية ، وتم تقليص الحديث عن ديانة المتهمين فلم يظهر إلا في قليل من الجداول فإن اختفاءات أخرى تحدث ولكنها ذات طابع مريب اذ كنت قد لاحظت في دراسات بسنوات سابقة ارتفاع نسبة المنتحرين من الأقباط بالنسبة إلى عددهم بين السكان ، على حين أن نسبة مشاركتهم في الجرائم الأخرى - كجناة أو مجنى عليهم - طبيعية ، وهو أمر قد يحتاج لدراسة . أختفى هذا البيان هذا العام له .. معرفش ! . وبينما يحدث الكثير من التغييب لبيانات هامة ، فقد انحصر جديد تقرير هذا العام فيما جاء بالمقدمة التي كتبها مدير المصلحة . من ذلك التوسع في تقديم بيانات عن رخص السلاح ؛ منها يظهر أن عدد الرخص التي استحوقت التجديد في عام ١٩٩٤ بلغ ٥٠ ألف رخصة ، وأن عدد الرخص الجديدة في ذلك العام بلغ ٥٩٢٠ رخصة بخلاف وجود ١٤٤٧ نكلم من مواطنين ممن تم رفض الترخيص لهم بحمل السلاح . أضف إلى ذلك أن كمية الأسلحة التي تم ضبطها تشمل ١٨٢ مدفعا ، منها ٤٤ من شمال سيناء و ٣٢ من قنا (أى مخدرات وإرهاب كما هو واضح) وتم ضبط ١٣٥٨ بندقية آلية ، و ١٠,٣١٨ ألف بندقية غير مشخنة ، و ٦٩٣ بندقية مشخنة ، و ٢٧٧٧ مسدس ، و ١٣١ قنبلة ، و ٢٦٢٠ كجم من مادة تى. أن. تى شديدة الانفجار منها ٨٦٣ كجم من شمال سيناء و ١٦٥٩ من جنوب سيناء (التهريب من إسرائيل يجب أن يناقش هنا) . وطبعاً لا يوضح الجديد المقدم أسباب حيازة هذه الأسلحة وعدد أسلحة الشرطة التي فقدت وعدد تلك التي تم ضبطها بين المضبوطات ، ولا يذكر أيضاً كم من الأسلحة المضبوطة تم

تسليمه إلى إدارة الإمداد والتموين للشرطة وكم تسرب في الطريق . كل هذا أرقام مظلمة ، وكذلك الحالة الاجتماعية لحائزي الأسلحة المضبوطة ومهنتهم . على كل لقد بذل وزير الداخلية جهدا ملموسا في جمع الأسلحة من أعضاء بمجلس الشعب والشورى وسياسيين وتنفيذيين كبار وغيرهم كانوا يحوزونها بطريق غير مشروع ، أو أن ما بحوزتهم أنواع تقرر عدم الترخيص بها مثل البنادق الآلية ولعلنا نرى أثر هذه المحاولة في تقرير ١٩٩٥ .

* من الجديد أيضا الذي تقدمه مقدمة اللواء نصار زاهر الحديث عن الخدمات التي قدمتها المصلحة لجهاز الأمن القومي ، فيذكر أنه تم الكشف عن ١٤٤,٤ ألف شخص طلبت أجهزة الأمن القومي وأمن الدولة والأجهزة المحلية والشعبية الكشف عنهم لأسباب مختلفة . وقد ظهر أن من بين هؤلاء ٢٧٥ حالة ايجابية ، أي غير مؤهلة لشغل ما طلبت الجهات الكشف عن الشخص لأجله . والعبد لله - المحرر - لا يثق كثيرا في جودة المعلومات التي تجمعها أجهزة الأمن عندنا ، وكلها تأخذ من ماعون واحد هو في النهاية العمدة وشيخ الخفراء وشيخ الحارة والمخبر ، ولذلك فكثيرا ما رشحت الأجهزة أشخاصا لوظائف عالية ثم ظهر فيما بعد أن في سجلهم "بلاوى" .

* بعد ذلك يقدم التقرير للعام الثاني على التوالي بيانات واسعة نسبيا عن "الجريمة الاقتصادية" وهي حصرا : التهريب الضريبي والتهريب الجمركي والعدوان على المسطحات المائية وجرائم المصنفات الفنية وجهود شرطة الكهرباء وشرطة النقل والمواصلات . لكن البيانات لا تقدم صورة حقيقية لما يستشعر المواطن حدوثه يوميا على تلك الساحة الممتدة من جرائم ، ولا الدوافع والادوات والحالة الاجتماعية للمتهمين . وطبعاً واضح هنا انحياز جهاز الشرطة الطبقي ، ولو أنه انحياز يبدو وكأنه

جاء دون قصد ، كما أن ترتيب الأنشطة حسب قيمة الأموال المتهربة من الضرائب يكشف أيضا عن خلل يشير إلى أن المتهربين من طراز خمس نجوم (طبقة الوكلاء والوسطاء الدوليين والمستوردين والمصدرين وتجار الممنوعات) لا تطالهم كثيرا يد شرطة التهرب ، دليل ذلك أن الأنشطة مرتبة كالتالى : تصنيع وتجارة المشغولات الذهبية والفضية ، ثم الجزارة والاتجار فى اللحوم البلدية !! ، ثم تمليك وحدات سكنية ، ثم تجارة الماشية والجمال ، ثم استيراد وتجارة المواد الغذائية ، ثم الاتجار فى مواد البناء الخ .

وقد ذكر أن الإدارة العامة لمباحث الضرائب والرسوم ضبطت نحو ٧,٩ مليار جنيه إيرادات أخفيت عن مصلحة الضرائب ولم يقل التقرير ما قيمة الضرائب المستحقة اجمالا عن هذا المبلغ - فهذا هو الأساس - ولكنه ذكر فقط المبالغ التى تم تسديدها فى قضايا التصالح وهى ليست كبيرة .

ولا أريد أن أكرر نواقص الاحصاءات المقدمة ، فقد ذكرت الكثير من ذلك فى موضوعات صحفية ، وقد نعالج شيئا من ذلك أيضا فى ثنايا استعراض الاحصاءات ، بيد أنه يجب أن نشير فى تلك المقدمة إلى ان عام ١٩٩٤ سجل أعلى رقم لشهداء الشرطة الذين سقطوا فى ميدان الواجب ، وقد وردت الأسماء فى ٦ صفحات من التقرير تحت اسم "وثيقة شرف" وشمل العدد لواء واحدا هو اللواء رعوف خيرت واثنين من العمداء ومقدم واحد ، و٣ برتبة رائد ، و٤ برتبة نقيب ، و٣ ملازم أول ، ثم ٥٢ من الصف والمتطوعين ثم ٣٦ مجندا يليهم ٢٥ خفيرا . والملاحظة الملفتة ان اسماء منقريوس وجرجس وملاك وشاروبين وعازر تتجاور فى كل صفحة مع اسماء عنتر وسيد ومحمد وحسن ، ماعدا الصفحات التى تضم اسماء الضباط الشهداء ، اذ كلهم من المصريين المسلمى الديانة . والآن نبدا

العرض المبسط بطريقة تحليل المضمون ، لاهم الجداول والاحصاءات والمؤشرات . وسوف نقدم أيضا بعض الجداول الكاملة لبيان صورة الجريمة اجمالاً ، ونلفت النظر أن جدولى الجنايات والجنح العامين الرئيسيين ، اللذين كانا يحويان احصاءات منذ أول الأربعينات (أو اواخر العشرينات) مما كان يتيح الفرصة للمقارنة بين العهود السياسية الثلاث الرئيسية التى مرت بها مصر (الليبرالية - اليعولوية - الساداتية / المباركية) . هذين الجدولين يبدآن من عام ١٩٨٤ فى السنة الماضية والسنة ١٩٨٥ فى تقريرنا هذا ، مما يعنى أننا حيال جرائم وقعت فى سنوات ذات سمات اقتصادية سياسية اجتماعية وثقافية متشابهة ، مما يعد مفيداً لدراسة العهد الراهن فى حد ذاته ، لكنه لا يعطى فرصة للتحليل التاريخى والاجتماعى وللخلفية التى تجرى على ارضها الجرائم وتتبدل وتتطور وتتلاشى وتتعدد الخ .

السخيف ان التقرير - وما تلاه - أغفل ذلك دون ان يشير إلى ما فعله أو حيثياته . وصحيح انه يصعب أن يظل الجدول العام يضم الجنايات والجنح ، فى صورتها الاجمالية ، من العشرينات للآن ، لكن يمكن للتقرير ان يدع سنة من تحت مع كل سنة جديدة مبقيا على كتلة مناسبة - للبحث - من السنوات .

د- المواجهة الحاسمة .. دائما !

يعتبر التقرير أن عام ١٩٩٣ كان عام "المواجهة الحاسمة مع العناصر الإرهابية" لكن عام ١٩٩٤ يعتبر و"بحق .. عام السيطرة الأمنية" . ويعتبر أيضا في صفحة تالية أن من الأمور البديهية أن ترتفع معدلات الجرائم الجنائية نتيجة "للتغيرات السياسية والاقتصادية ... فضلا عن التزايد السكاني" . بيد أن المشاهد أنه كان يمكن استغلال عملية تعبئة كامل طاقة الشرطة لمواجهة الإرهاب ، في الحد من معدلات الجنايات أيضا ، أو على الأقل في الحد من جنايات بعينها .. مثل جريمة الخطف مثلا أو التهديد ، والاغتصاب وضرب الموت . ذلك أن التواجد المكثف للشرطة في الشوارع ، وبالذات ليلا ، وعلى المحاور الهامة ، ومضاعفة الأكملة والدوريات ، كان يمكن أن يلعب هذا الدور لو كانت المسألة "في البال" . وعموما لقد حدث في سنوات سابقة تراجع لبعض الجنايات ، فسر ها خبراء الأمن فعلا بوجود الشرطة في الشارع بطريقة أقوى ، بسبب الإرهاب ، لكن يبقى أن تتولى جهة ما دراسة العلاقة بين نشاط الشرطة في مكافحة الإرهاب ونشاطها في ملاحقة والحد من الجريمة ، وانعكاس ذلك على تطور ومعدلات الأجرام .

وفي الحديث عن جهود الشرطة في مكافحة الجريمة ثمة انجازات تتطوى على قدر من الإيهام ، وقد تكرر ذلك على مدار العشرين سنة الأخيرة على الأقل ، ونضرب لذلك مثلا واحدا : يذكر التقرير تحت بند المضبوطين من المحكوم عليهم والمتهمين الهاربين أنه تم ضبط ١٣٧٣١ محكوم عليه وهارب في جنائية ، وضبط ١١٩٥٨٧٧ (أى ١,٢ مليون تقريبا) محكوم عليه وهارب في جنح الحبس ، وضبط ٨٩٨٠٧٦ محكوم عليه

وهارب فى جنح الغرامات وضبط ١٧٠٣٤٨٨ محكوم عليه
وهارب فى مخالفات . ولم يقل لنا التقرير هل كانت الأحكام
غيايية أم حضورية على هؤلاء (لأن أحكاما كثيرة تصدر
"غيايى" ثم يذهب المتهم بعد ذلك لمتابعة القضية من تلقاء نفسه)
. كم من بين المحكوم عليهم فى الجنايات الهاربين هرب من قسم
شرطة .. من السجن .. من قاعة المحكمة .. من المطار ، وكم
هرب بأساليب أخرى ؟ ثم هل كل من حكم عليه من الفلاحين فى
غرامة توريد أو مخالفة دورة - وهؤلاء بمئات الآلاف - ولم
يذهب إلى المحكمة فى جلسة النطق يعد هارباً ؟ قس على هذا
مخالفات المرور والرى واشغالات الطريق والتي لا يمكن بحال
اعتبار اصحابها من الهاربين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . كان
يمكن للتقرير أن يفصح بشجاعة خاصة وأنه ضيع عدة صفحات
فى نهايته ليبين توزيع أعداد المضبوطين فى كل بند على
المحافظات فى بيان ظهوره "زى عدمه" تماماً .

لكن نحن لازلنا فى مقدمة التقرير التى قلت أنها احتوت
على معلومات جديدة ، وبيانات هامة ، لن تجدها داخل صفحات
التقرير مما يشير إلى أهمية ما لدى مدير المصلحة "ويغرف" منه
وحده ... خذ اليك :

* تسجيل معلومات لعد ٢٣٣٤ شخص لارتكابهم جرائم
بالخارج وإضافة بيانات عن ١٥ شخص مسجل (لاحظ انخفاض
عدد مرتكبى جرائم الخارج إلى العدد الكلى وهذا أيضاً يحتاج
دراسة خاصة سواء من الشرطة أو مركز البحوث الجنائية
والاجتماعية) .

* تسجيل معلومات لعدد ٥٨١٨ شخص مفرج عنهم من
السجون والليمانات والكشف عن ٥٩٠٨٤٨ شخص (؟) متقدم
للحج والعمرة منهم ١١٧٩٦ حالة ايجابية (بمعنى أن هناك ما

يتعلق بها ويقتضى موقفا كالمنع من السفر أو المتابعة
أو.. أو..).

*"المشاركة مع مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية والإدارة العامة للشئون القانونية ومباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية فى وضع ضوابط على استيراد مسدسات الصوت وتداولها للحد من حالات تعديلها واستخدامها كأسلحة نارية بمعرفة الخارجين على القانون" (بالنص !).

* قامت إدارة المساعدات الفنية بمصلحة الأمن العام بتنفيذ ١٤٦ اذن قضائى لمراقبة ٣٧٤ خط تليفونى وأسفرت تلك المراقبات عن ضبط ١٨ قضية آداب عامة وسرقة سيارات (يعنى مفيهاش سياسة عمليات المراقبة تلك ؟).

يبقى القول لمن يريد أن يعرف أن مصلحة الأمن العام تضم عدة إدارات هى : إدارة الرقابة الجنائية (وهى قسمان : الإحصاء - الضبط) وإدارة المعلومات الجنائية ، وإدارة المباحث الجنائية ، إدارة الرخص (رخص الأسلحة وتراخيص استخدام المفرقعات واستيراد وتجارة السلاح وتداوله عموما) ، إدارة المساعدات الفنية وهى تختص أساسا بعمليات المراقبة السرية وتأمين عمليات ترحيل المتهمين السياسيين من السجون لمحاكمتهم ، وأخيرا إدارة الشئون المالية والإدارية ، ثم مكتب الشرطة الجنائية العربية والدولية (الانتربول المصرى) .

* أكدت مقدمة ١٩٩٥ أنه تم تحويله إلى إدارة عامة .

الفصل الأول

الجنائيات بصفة عامة

الجنايات بصفة عامة

ها نحن قد دخلنا إلى الهيكل الإحصائي الذي يبدأ كما هي العادة بـ "الباب الأول - الأمن الجنائي - الجنايات بصفة عامة". والجنايات كما هي مصنفة هنا، وكما هي أيضا منذ أكثر من أربعين عاما، هي: القتل العمد - ضرب أفضى إلى موت - ضرب أحدث عاهة - خطف - هتك عرض واغتصاب - تهديد - سرقة - حريق عمد - تسميم ماشية - اتلاف مزروعات - اختلاس - رشوة - تزوير أوراق رسمية وتقليد أختام - تزوير بكنوت - تزيف مسكوكات - تعريض وسائل النقل للخطر أو تعطيلها - تعطيل مواصلات سلكية - عود - مقاومة سلطات وتجمهر - جنايات أخرى.

في بداية الباب نجد جديدا شكليا هو توضيح للزيادة والنقص في الجنايات الهامة في كل محافظة، مقارنة بالعام السابق مباشرة، وقد جاء ذلك في صفحات ثلاث، كان يمكن الاستغناء عنها لأن معرفة ذلك من الجداول، لا تتطلب أى خبرة من أى نوع، كما لا تتطلب جهدا.

يبدأ الباب بـ ٧ جداول عناوينها هي:

* الجنايات المبلغ بها سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٤ حسب أنواعها.

* الجنايات المبلغه سنة ١٩٩٤ (حسب أنواعها) مقارنة بما أبلغ منها سنة ١٩٩٣.

* الجنايات المبلغه من المحافظات حسب شهور السنة خلال عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤.

* الجنايات التى أبلغ بها خلال عام ١٩٩٤ تبعا لوسيلة ارتكابها .

* الجنايات المقيدة ضد مجهول والمتهم فيها اشخاص خلال سنة ١٩٩٤ وعدد المتهمين فيها ونوعهم وجنسياتهم وديانتهم وحالتهم المدنية والعلمية .

* المتهمون فى جنايات عام ١٩٩٤ موزعون عدديا حسب مهنتهم فى كل نوع من الجرائم .

* أخيرا : الجنايات المبلغة خلال عام ١٩٩٤ حسب حالة ضبط الجناة .

بعد ذلك ينقسم باب الأمن الجنائى (الجنايات) إلى ستة فصول تضم ٢٠ جدولا توضيحيا ؛ نقدم أيضا عناوينها مقسمة على الفصول ، حتى يتسنى لمن يريد أن يدلى بدلوه فى قضية التويب والهيكل الاحصائى ان يكون على بينة ، وليعرف القارئ أيضا - كما سيظهر دون تعليق منا - لماذا وضعت الداخلية ، جداول فى جناية وحذفتها فى أخرى ، ولماذا زادت العدد هنا وقلته ها هناك ، وما هو السبيل إلى احصاء متوازن معلوماتيا ومنتج للدلالات والمعانى ، حتى يصلح للبحث والدرس ؟ .

- الفصل الأول (جنايات القتل العمد والشروع فيه) وفيه جداول :

* جنايات القتل العمد المبلغة من المحافظات موزعة حسب الشهور خلال عام ١٩٩٤ .

* جنايات القتل العمد المبلغة خلال عام ١٩٩٤ وفق بواعث ارتكابها موزعة على المحافظات .

* بيان توزيع جنايات القتل والشروع فيه التى أبلغت من المحافظات عام ١٩٩٤ تبعا لوسيلة تنفيذ الجريمة .

* جنايات القتل العمد حسب حالة ضبط الجناة عام ١٩٩٤
موزعة على المحافظات .

- الفصل الثاني (جنايات السرقة) وفيه جداول :

* جنايات السرقة المبلغة من المحافظات موزعة حسب
شهور السنة في عام ١٩٩٤ .

* بيان توزيع جنايات السرقة والشروع فيها التي أبلغت عام
١٩٩٤ .

* جنايات السرقة حسب حالة ضبط الجناة خلال عام
١٩٩٤ موزعة على المحافظات .

- الفصل الثالث (جنايات الخطف) وفيه :

* جنايات الخطف المبلغة من المحافظات موزعة حسب
شهور السنة خلال عام ١٩٩٤ .

* جنايات الخطف المبلغة خلال ١٩٩٤ وفق بواعث
ارتكابها .

* جنايات الخطف حسب حالة ضبط الجناة عام ١٩٩٤
موزعة على المحافظات .

- الفصل الرابع ويشمل جداول الحريق العمد وهي :

* جنايات الحريق العمد المبلغة من المحافظات حسب
شهور السنة عام ١٩٩٤ .

* جنايات الحريق العمد حسب حالة ضبط الجناة خلال عام
١٩٩٤ موزعة على المحافظات .

* جنايات الحريق العمد المبلغة خلال سنة ١٩٩٤ موزعة
حسب مكان وقوع الجريمة في كل محافظة .

- الفصل الخامس (جنايات هتك العرض والاغتصاب) ويشمل :
- * جنايات هتك العرض والاغتصاب المبلغة من المحافظات موزعة حسب الشهور خلال عام ١٩٩٤ .
 - * جنايات هتك العرض والاغتصاب حسب حالة ضبط الجناة في ١٩٩٤ موزعة على المحافظات .
 - * المجنى عليهم في جنايات هتك العرض خلال عام ١٩٩٤ حسب نوعهم وجنسياتهم وديانتهم وحالتهم الدينية والعلمية ، موزعة على المحافظات .
 - * جنايات الاغتصاب وهتك العرض المبلغة عام ١٩٩٤ حسب رقم المادة التي تخضع لها موزعة على المحافظات (نسى محرر التقرير كتابة عبارة حسب رقم المادة فأضفتها "الكاتب") .

- الفصل السادس : جنايات مقاومة السلطات والتجمهر ويشمل :

- * جنايات مقاومة السلطات والتجمهر المبلغة من المحافظات موزعة حسب الشهور خلال عام ١٩٩٤ .
- * جنايات مقاومة السلطات والتجمهر حسب حالة ضبط الجناة خلال ١٩٩٤ موزعة على المحافظات .

الجنايات المقيدة ضد مجهول والمتهم فيها أشخاص خلال سنة ١٩٩٤
وعدد المتهمين فيها ونوعهم وجنسيتهم وديانتهم وحالتهم المدنية والعلمية

الحالة المدنية						النوع		الجنايات المقيدة ضد متهمين		عدد الجنايات المقيدة ضد مجهول	إجمالي الجنايات للمبلغ عنها	الجريمة
لم يبين	أعزب	لرمل	مطلق	متزوج	أفلى	نكر	عدد المتهمين	عدد الجنايات				
٤٢	٤٢٢	٧	٥	٩٧٣	٥٥	١٣٩٤	١٤٤٩	٦٨٨	١٠٩			قتل عدد
٥	١٣٤	٢	-	٢٣٨	١٦	٣٦٣	٣٧٩	٢٠٩	٢			ضرب أفضى إلى موت
٨	٤٤	٢	-	١٠٩	٨	١٥٥	١٦٣	١٠٥	٢			أحداث عاهة
-	١٤	-	١	١٥	٥	٢٥	٣٠	١٤	٢			خطف
-	١٣١	٢	١	٨٣	٥	٢١٢	٢١٧	٢٠١	٢			هتك عرض واختصاص
-	٢	-	-	٢	٢	٣	٥	٤	١			تهديد
١٢	٢٩١	١	٢	٢٧٠	١٥	٢٢٢	٢٧٧	٣٤٢	٢٣			سرقة
-	٢١	١	-	٨٠	٧	٩٥	١٠٢	٧١	٤٦			حريق عدد
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			تسميم ماشية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-			اتلاف مزروعات
-	٩	-	-	١١١	٣	١١٨	١٢١	٧٩	١			اختلاس
٢	١١	-	-	٧٠	٤	٧٩	٨٣	٦٠	-			رشوة
٥	٥٢	-	١	٢٣٦	٣٠	٢٦٤	٢٩٤	٢١٧	٨			تزوير لوراق رسمية وتقليد أختام

تابع جدول الجنايات المقيدة ضد مجهول والمتهم فيها أشخاص خلال سنة ١٩٩٤
وعدد المتهمين فيها ونوعهم وجنسياتهم وديانتهم وحالتهم المدنية والعلمية

الترتيب	الحالة المدنية						النوع		الجنايات المقيدة ضد متهمين		عدد الجنايات المقيدة ضد مجهول	إجمالي الجنايات المبلغ عنها	الجريمة
	أعزب	أرمل	مطلق	متزوج	أقربى	ذكر	عدد المتهمين	عدد الجنايات					
١	٢٨	١	-	٧٢	٣	٩٨	١٠١	٨٢	٥	٨٧	تزييف أوراق مالية (بنكوت)		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تزييف مسكوكات		
-	٣	-	-	١	-	٤	٤	١	-	١	تفريض وسائى النقل للخطر أو تعطيلها		
-	٣	-	-	٨	٢	٩	١١	٧	٥	١٢	تعطيل مواصلات سلكية ولاسلكية		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	عود		
-	١٥	-	-	٢١	٢	٣٤	٣٦	١٤	٣	١٧	مقاومة سلطات وتجمهر		
-	٤١	-	-	٦٢	٤	١٠٠	١٠٤	٤٨	٤	٥٢	جنايات أخرى		
٧٦	١٣٢٢	١٦	١١	٢٣٥١	١٦١	٣٦١٥	٣٧٧٦	٢١٤٢	٢٢٤	٢٣٦٦	المجموع الكلى		

تابع جدول الجنايات المقيدة ضد مجرّمين والمجرّمين فيها أشخاص خلال سنة ١٩٩٤
وعدد المتهمين فيها ونوعهم وجنسيتهم وديّاتهم وحالتهم المدنية والعلمية

الجنسية		الديانة						الحالة الاجتماعية							
مصري	غير مصري	مسلم	مسيحي	لاولادى	توحيدى	لم يحدد	الجملة	ليس	يكنز ويكتب	المتقن	اعتلى	ثقوى	على	لم يحدد	الجملة
٦٣٨٨	٨١	٥٥٤٨	٧٠١	٨	٣	٢	٤٨٨٤	٨٥٨١	٠٣٤١	٥٤	١٠١	٣٧٣	٢٧١	٤٨	٤٨٨٤
٣٠١	-	١٠١	١	-	-	-	٣٠١	٥١	٣٥	١	٣	٤٤	٠١	١	-
٢٨	-	٢٨	-	-	-	-	٢٨	٧١	٢١	-	١	٥	-	-	٢٨
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٠١	١	١١	-	-	-	-	١١	-	٧	-	-	١	١	-	١١
٣	-	٣	-	-	-	-	٣	٣	-	-	-	-	-	-	٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٨٠	١٨	٧٧	٣	٨	١	-	١٠١	٣٤	٦٥	٣	١	٧٤	٣	-	١٠١
٢٦٢	٢	٢٧٨	١٤	-	١	-	٣٦١	١٨	١١١	١	٨	١٣	٨٨	٥	٣٦١
٢٧	١	٧٨	٥	-	-	-	٢٧	٧	١٨	١	١	٢١	٥٤	١	٢٧
٢٠١	١	١١١	٦	-	١	-	١٨١	٧	٦٨	٣	١	١٢	٢١	١	١٨١
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٠١	١	٢٦	٢	-	-	-	١٠١	٧٨	١٣	٢	١	١١	٨	-	١٠١
٨٨٤	-	٨٤٤	٠١	-	-	-	٨٨٤	٢٧٨	٦١٨	١	١٨	٣٤	٥	١١	٨٨٤
٥	-	٥	-	-	-	-	٥	-	١	-	-	١	١	-	٥
٨١٨	-	٦٠١	٧	-	-	-	٨١٨	٥٠١	٣١	١	٣	٣٠	٢١	-	٨١٨
٣٠	-	٣٠	-	-	-	-	٣٠	٣٤	٠١	-	١	٢	١	-	٣٠
٢٦١	-	٢٥١	١١	-	-	-	٢٦١	٠٧	٥٥	-	٥	٢١	٣	٧	٢٦١
٦٨٨	-	٨٤٨	٢١	-	-	-	٦٨٨	٢٦١	٧٠١	١	٢١	٢٣	٠١	٥	٦٨٨
٦٣٣١	-	٥١٥١	٢٤	-	-	٢	٦٣٣١	٧٦٨	١٢٨	١١	٣٥	٢٨١	٦٥	٢٣	٦٣٣١

ماذا يقول "باب الجنايات" للصحفى ؟

من القراءة السريعة - وليس أمام الصحفى إلا ها غالباً ،
ويحمد له فى كل الحالات تقديم المعلومات فتلك مهمته الأساسية
- يتضح أن :

- عدد الجنايات المصنفة ١٩ جنائية + وأخرى بينما يهتم
الباب فى الجداول التوضيحية بستة جنائيات فقط أوردها
فى ستة فصول كما قدمنا .

- تم تخصيص ٢٠ جدول لتقديم بيانات عن الجنايات الست
بمتوسط ثلاثة وثلاث جدول لكل جنائية . وواقعياً تراوح
العدد بين ٣ و ٤ وحازت جنائية مقاومة السلطات جدولين
فقط فتأمل وتعجب أن شئت .

- ان الأساس الذى اختيرت بمقتضاه الجنايات الست لعرض
بياناتها فى جداول ، دون سواها ، غير واضح ؛ كما أن
الأسس التى تم بمقتضاها اختيار مادة الجداول (جنائية
كذا موزعة على شهور السنة أو المحافظات) غير
واضحة ، لكن الظاهر بجلاء غياب الجداول المقارنة بين
سنوات أو سنتين ، غياباً مطلقاً فى الفصول الستة ،
ووجود مقارنات فى ٣ جداول من الجداول السبع التى
وردت عن الجنايات اجمالاً فى مقدمة الباب .

- من الـ ٢٧ جدول (٧ للاعداد الكلية للجنايات كافة و ٢٠
للتوضيح فى جنائيات بعينها) يوجد جدولان فقط يتحدثان

* لاحظ أن جدول (٣) من الجداول القليلة التى أوردت ديانة المتهمين ،
وبالطبع فإنه توجد مزايدات رخيصة حول مسألة الديانة فى مجالات شتى ،
حتى من قبل ناس ينتسبون إلى الاستتارة لكن المرء يتمنى أن تأتى
إحصاءات الداخلية كاملة لا لشيء إلا لخدمة الهدف الأمنى ذاته أولاً ، ولأنه
قد يأتى يوم نحتاج أن ندرس فيه أثر المغايرة الدينية أو العوامل المشتركة
بين الأديان على جرائم بعينها أو على الحد من الجريمة ومكافحتها .

عن المتهمين من حيث النشوع والجنسية والديانة والحالة المدنية والعلمية ، مع أن مثل هذا الصنف من البيانات مطلوب بشدة للتحليل الاجتماعي ولقراءة الواقع من خلال حركة الجريمة .

ونطمئن القارئ من الآن إلى أننا لن نسعى إلى التعامل مع الجناح على هذا المنوال الجاف ، فتدبر معمار احصاء الجنايات كاف للدلالة على ذهنية منتجي التقرير وانحيازاتهم وربما .. قدراتهم ! .

فإذا ما تركنا الشكل وجئنا إلى الموضوع .

يغرينا الجدول رقم ١ والمنشور هنا بأن نبادر إلى استنتاج أن ارتفاع عدد الجنايات الكلى أعوام ٩٠ و ٩١ و ٩٢ عما عداها من سنوات فى الحقبة من ٨٥ إلى ١٩٩٤ ، قد يكون له علاقة ببداية ما يعرف حركيا باسم برنامج الإصلاح الاقتصادى ، الذى دخل حيز التنفيذ من ١٩٩٠ ؛ وقد يكون له علاقة أيضا بوصول حالة "السدا ح مدا ح" الأمنية التى قاد البلاد إليها شيخ العرب الوزير السابق محمد عبد الحليم موسى إلى ذروتها فى عهده كادت قوى الإرهاب والغباوه أن تقوض بنيان الدولة وفق ما قاله لى فى أكثر من مناسبة ضباط شرطة كبار . لكن المرء لا يستطيع أن يقيم أحكاما كالتى تغرى بها البيانات هكذا دون أدلة كافية وفى غياب ونقص البيانات ، لذلك نكتفى بترك القارئ يتفاعل مع الجدول بالطريقة التى يراها وأن يلاحظ :

جدول رقم (٤)
الجنايات المبلغ بها سنة ١٩٨٥
إلى سنة ١٩٩٤ - حسب أنواعها

السنة	القتل العدد	ضرب الضرب إلى موت	ضرب أحدث عاهة	هتك عرض واغتصاب	تهديد
١٩٨٥	٧٦١	٢٠٧	١٣٢	١٨	١٩٣
١٩٨٦	٧٧٥	٢٤٦	١١١	١٣	١٦٤
١٩٨٧	٨٤١	٢٤٧	١٣٠	٢٨	٢٠٠
١٩٨٨	٧٨٤	٢٤٤	١٢٠	١٥	١٨٩
١٩٨٩	٧٢٨	٢٢٥	١٠٤	١٨	١٩٩
١٩٩٠	٨٣٩	٢٢٨	١١٩	٦	١٨٠
١٩٩١	٨٥٩	٢٢١	١٣٦	١٨	١٦٤
١٩٩٢	٨٢٤	٢٠١	١٢٥	١٥	١٧٥
١٩٩٣	٨٤٣	٢٠٧	٨٥	١١	١٦٢
١٩٩٤	٧٩٧	٢١١	١٠٨	١٦	٢٠٣
١٩٨٥	٢١	٢٣٢	٧٠	-	-
١٩٨٦	٢١	٢٣٩	٧٥	-	٢
١٩٨٧	٢٧	٣٣٥	١٢٣	١	٢
١٩٨٨	١٨	٣٢٢	٨٩	-	١
١٩٨٩	١٠	٣٥١	١٠٦	١	-
١٩٩٠	١٥	٣٧٠	١٢٦	-	٢
١٩٩١	٥	٣١١	١١٥	١	٢
١٩٩٢	٨	٣٢١	٩٨	-	١
١٩٩٣	٧	٣٣٩	١٠٩	١	-
١٩٩٤	٥	٢٧٥	١١٧	-	-

تابع جدول رقم (٤)

السنة	اختلاس	رشوة	تزوير أوراق رسمية وتقليد اختتام	تزوير أوراق مالية (بنكnotes)	تزوير مسكوكات
١٩٨٥	٨١	١٠٨	١٤٦	٣	-
١٩٨٦	٨٩	١٠٨	١٧٤	١٥	-
١٩٨٧	٩٧	٩٧	٢١٩	٤١	-
١٩٨٨	١٠٥	٦٨	٢٠٥	٥٦	-
١٩٨٩	٨١	٨٨	٢٣٠	٣٤	-
١٩٩٠	٨٣	٥٥	٢٧١	٦٢	-
١٩٩١	١١٩	٤٩	٢٤٥	١٤٣	-
١٩٩٢	٩٢	٤٠	٢٥٨	٢١٠	-
١٩٩٣	٩٩	٣٩	٢٠٧	١١١	-
١٩٩٤	٨٠	٦٠	٢٢٥	٨٧	-

تابع جدول رقم (٤)

السنة	تعريض وسائل النقل للخطر أو تعطيلها	تعطيل مواصلات سلطانية	عود	مقاومة سلطات وتجمهر	جنايات أخرى	الجملة
١٩٨٥	-	٢	١	٣٣	١١	٢٠١٩
١٩٨٦	١	٣	-	٤٠	٣٦	٢١١٢
١٩٨٧	-	٤	-	٣٧	١٧	٢٤٤٦
١٩٨٨	٢	٢	-	٤٥	٣٢	٢٢٩٧
١٩٨٩	٤	٢	-	٣٦	٢٢	٢٢٣٩
١٩٩٠	٢	١	-	٢٥	٢٢	٢٤٠٦
١٩٩١	٤	٣	-	٣١	٣٥	٢٤٦١
١٩٩٢	١	٨	٢	٣٢	٣٦	٢٤٣٨
١٩٩٣	-	٥	١	٢٥	٤٠	٢٣٥٤
١٩٩٤	١	١٢	-	١٧	٥٢	٢٣٦٦

- ١ - اختفاء جرائم تزيف المسكوكات تماما لأنها جريمة "متجيش همها" في العصر الحالي كما هو معروف .
- ٢ - إنخفاض جنایات "مقاومة سلطات وتجمهر" عام ١٩٩٤ إلى أدنى مستوى لها في العشر سنوات المعروضة وارتفاع الجنایات في "أخرى" إلى أعلى مستوى لها أيضا في نفس الفترة . ولأن لا شيء يبرر الانخفاض فمن حق المرء أن يتوقع ان أحد أسبابه كامن في ازاحة جنایات كثيرة منه إلى خانة و"أخرى" مع تمبيع توصفيها .
- ٣ - أحذر القارئ - ولعله ليس في حاجة إلى تحذيرى - أن يستنتج من أنخفاض رقم جنایات الاختلاس إلى أدنى معدل ، والنزول الشديد لجنایات الرشوة أعوام ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ (وأن عاودت الارتفاع نوعا في الأخير) أقول أحذر أن يرى في ذلك ما ليس فيه . فالمعول عليه هنا هو عدد البلاغات التي تلقتها الشرطة وأجهزتها المعنية ، وموقفها حيال تلك البلاغات والمرء يدهش من تكرار القول على السنة مسئولين كبار : اللي عارف حاجة عن فساد يقول لنا لأن الأصل في المسألة أيضا أن تكشف

الدولة ما لديها من معرفة - وبعضها عن طريق ما يرسل به المواطنون للأجهزة - لنكمله نحن إذا كان ناقصا . والمعمول عليه أيضا هو أن يلمس المواطن (والموظف) انحسار هذه الجرائم في مواقع العمل الرسمي . وتنوّه إلى أن جرائم الرشوة والاختلاس هي من تلك التي يقال فيها أن نسب الضبط للمتهمين كانت ١٠٠٪ عادة . وهذا أيضا ليس انجازا لأنك ببساطة لا تقيم قضية الأوانت تضبط بالفعل .

٤- المثير بعد ذلك أن جرائم هتك العرض والاغتصاب سجلت أعلى رقم لها عام ١٩٩٤ ، وكان من المتصور أن تقل هذه الجناية مع انتشار الشرطة لمجابهة الإرهاب ، ومع تشديد الأحكام في هذا النوع من الجرائم .. وأيضا مع التعليمات التي صدرت للشرطة "بالمرونة" في التعامل مع القحبات داخل اللوكاندات والأوتيلات لأسباب أمنية خاصة !!! (وسياحية وعربية !) .

٥- بينما أنخفضت جنايات القتل العمد في ٩٤ انخفاضاً ظاهراً ارتفعت جنايات ضرب أفضى إلى موت وضرب أحدث عاهة فهل الأمر ينحصر في مجرد "تحويل مسار" العنف من قناة إلى أخرى ؟ .

* * *

بعد هذه الملاحظات (العينة منها بمعنى أصح) ينقلنا الجدول الثاني إلى الجنايات موزعة على المحافظات ومقارنة بعام ١٩٩٣ ، ولن نتوقف كثيراً عنده لأننا أوردنا في نهاية الكتاب عرضاً لجرائم ١٩٩٣ . لكن سأشير فقط إلى أنه من بين

٥٢ جناية وردت تحت اسم و"أخرى" ، فإن ١٢ منها وقعت في سوهاج .

وأعلى رقم مسجل هذا العام بعد سوهاج هو "٥" وحازته الاسكندرية وبورسعيد ونلاحظ كذلك أن رباعى محافظات العنف: أسيوط وقنا وسوهاج والمنيا ، احتل المقدمة فى جنايات القتل العمد بأرقام ٢٦٩ و ٦٦ و ٦٥ و ٤٧ جناية على التوالي . لكن الصورة ليست كذلك فى جنايتى ضرب أفضى إلى موت أو أحدث عاهة مما يعنى أن الصعايدة "مايهزروش" . بل أن المثير أن أسيوط وحدها تستأثر بأكبر من ثلث جرائم القتل العمد (٢٦٩ من ٧٩٧) وبفارق رهيب حتى عن التالى لها مباشرة وهو قنا (٦٦ جناية) . ولا أريد للقارئ أن يتعجل ويستخلص أن ذلك له علاقة بالارهاب فقط . ففي العام الأسبق كتبت دراسة فى مجلة "اليسار" تبين لى منها أن أسيوط "رائدة جرائم القتل التقليدية أيضا" . وللأسف فقد حرمتنا تقرير هذا العام ، بالغائه جداول توزيع الجنايات على مراكز وأقسام كل محافظة ، من عمل قراءة مشابهة ، وأن كان الرقم الكلى يقول أن أسيوط وقع فيها ٣٨٦ جناية مختلفة عام ١٩٩٤ من جملة ٢٣٦٦ جناية ، محتلة بذلك المركز الأول تليها القاهرة (٣٠٠) جناية . والمعنى أن المحافظة أى أسيوط تحتاج لدراسة اتجاهات الحركة الاجتماعية والجنائية بها فى إطار أوسع من إطار "الإرهاب" وحده إذا أردنا أصلاحاً للأحوال ، وعلى الأقل علينا أن ندرس جرائم القتل هناك فى إطار غير الذى عهدناه . واللافت للنظر فى هذا الجدول أيضا أن الاسكندرية تحتل المرتبة الأولى فى جناية ضرب أفضى إلى موت بواقع (٣٩ جناية) ، والثانية فى هتك عرض واغتصاب بواقع ٢٧ جناية واحتلت الإسكندرية مرة أخرى المركز الأول فى جنايات السرقة بواقع ٨٣ جناية (من أجمالى ٣٧٥) . واحتلت كذلك المركز الأول فى جناية تزوير

البنكنوت بواقع ٢٣ جناية . والمشكلة ان معدى التقرير حرمونا من ايراد عدد السكان فى كل محافظة - لأول مرة أيضا وهذا العام - مما لا يسمح بقراءة أوسع للحالتين السكندرية والاسيوطية ، خاصة مع نقص المعلومات فى نواحى أخرى والذي تحدثنا عنه .

ومن المفارقات فى الجدول الخاص بوسائل ارتكاب الجنايات أن عدد الجنايات التى استخدم فيها الحرق ١٣٠ جناية، وكنا قد عرفنا أن عدد جنایات الحریق العمد نفسها ١١٧ بما يعنى أن الحرق استخدم فى ١٣ جناية أخرى إضافية أيضا نلاحظ أن الأسلحة النارية احتلت المقدمة كوسيلة فى جنایات القتل اذا استخدمت فى ٤٩١ جناية من ٧٩٧ لكن المثير أن القتل تم بالضرب بالعصا فى ٤١ جناية ، كما تم القتل بالخنق فى ٤١ جناية ، وبالآلات الحادة فى ١٥٨ جناية .

من المثير أيضا أن الآلات الحادة تحتل المرتبة الأولى بين وسائل السرقة إذ استخدمت فى ٢٤٨ جناية من ٣٧٥ بينما استخدمت اليد فى ١٧ جناية فقط والأسلحة النارية فى ٦١ أى أننا لازلنا نعيش عصر "تبشيل" الزبون ، يعنى ملء وجهه بالبشيل ، بغرض السرقة .. ياسا تر .. المهم أننا لا نأمل بطبيعة الحال أن يأتى يوم نعرف فيه العلاقة بين الوسيلة ووظيفة الجانى وعمره وحالته الاجتماعية ، كما لا نأمل أن نعرف الأدوات الجديدة ، ما بقيت الداخلية تصنف الوسائل هكذا : أسلحة نارية - آلات حادة - حرق - ضرب بعصا - خنق - غرق - تسميم - باليد - طرق احتيالية - تقديم وقبول رشوة - خطاب تهديد - تزوير - وسيلة أخرى ! .

* * *

ولازلنا فى الجداول الشاملة للجنايات . ومن الجدول المنشور هنا يمكن أن نلاحظ (كعينة ملاحظة أيضا) :

١- أن أعلى رقم لجنايات ارتكبتها من ديانتهم اليهودية هو الرقم الذى ظهر هذا العام (٧) . وذلك استنادا على ذاكرتى الشخصية من خلال متابعة السنوات العديدة الماضية ، المهم أن السبعة ارتكبو جناية واحدة هى جناية تزوير أوراق مالية "بنكنوت" وللمناسبة عدد المتهمين المسلمى الديانة فى هذه الجناية هو ٨٨ ، والمسيحيين هو ٤ .

٢- أن فئة أعزب هى ثانى الفئات ارتكبا للجنايات فقد جاء منها ١٣٢٢ متهم من بين ٣٧٧٦ متهم فى الجنايات المقيدة ضد متهمين ، بينما احتل المتزوجون - طبعاً ! - المرتبة الأولى بواقع ٢٣٥١ متهم وللقارئ أن يكمل القراءة فى هذا الاتجاه (حسب الحالة الاجتماعية) . وفى اتجاه الحالة التعليمية التى حقق الأميون فيها المرتبة الأولى كمتهمين ومن بعدهم فئة يقرأ ويكتب ثم حملة الثانوية ، ثم الجامعيين ، فحملة الاعدادية ، فالابتدائية .

٣- من المحير أن يذكر أن ٧٦ من المتهمين حالتهم الاجتماعية لم يبين . وأيضاً ٧٦ آخرين كانت حالتهم التعليمية لم يبين . فهل هو نسيان تسجيل ، أم استسهال ، أم عدم وضوح الصفة فى المحاضر مما جعل القائم بالاحصاء ينصرف عنها ، أم أن هناك من ينكر حالته الاجتماعية أو يخفيها ألخ ؟ .

* * *

وفى جدول توزيع المتهمين عددياً حسب مهنتهم فى كل نوع من الجنايات ، نجد أن المهن التى يقدمها تقرير الداخلية

ومنذ عشرات السنين هي : مزارع - تاجر - موظف وعامل
حكومة - رجال القوات المسلحة - رجال الشرطة - رجال
التعليم - طب وتمريض - صياد ومراكبي - سائقون - مراقب
أمن وحراسة - عامل عادى وحرفى - أنثى غير عاملة - بدون
عمل - موظفو وعمال القطاع العام - عاطل - مجندون
بالشرطة - طلبة - مهن أخرى : والتمويهات فى هذا التصنيف
المهنى واضحة (وتتطلب تعديلا عاجلا) فمثلا :

١- من هو المزارع بالضبط خاصة وأن من الواضح أن
الصفة هنا تضم البشر من طبقة "لاندلس" (المعدمين) إلى
طبقة كبار الملاك . ومن الواضح أيضا أنها خانة خلقت
خصيصا لمتهمى الأرياف كلهم ، ويبدو أن الداخلية
لا زالت ترى ريف مصر باعتباره المكان الذى فتنت حياة
ساكنيه الفنان الدكتور محمد عبد الوهاب ، فغنى لهم
محلها عيشة الفلاح ، ولم تعرف عمق التخيرات
الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التى طرأت عليه .

٢- قس على ما تقدم مهنة تاجر التى تحمل فى بطنها
مستويات وتنوعات من باعة النفطالين لتصل إلى كبار
المستوردين والموزعين . وإذا جاز لنا أن نستبق القول ،
فإننا نؤكد أن الظاهر من مجمل تصنيف المهن هو تسييح
الأوضاع الطبقيّة للجناة (والمجنى عليهم فى جداول
أخرى) لهدف رئيسى هو ستر جرائم السادة والباشوات
الجدد والقدامى .

٣- ذكر التصنيف فى خانة واحدة رجال القوات المسلحة ،
بينما اختص الشرطة بخانتين : رجال الشرطة ،
ومجندون بالشرطة . فما سر ذلك يا ترى ؟ .

٤- غير واضح - ولن يكون واضحا ! - الأساس الذى قام
عليه تصنيف المتهمين غير العاملين إلى : أنثى غير

عاملة - بدون عمل - عاطل ، اللهم إلا إذا كان التقرير يود صرف النظر عن الأثر الكلى للبطالة وحتى يظهر أن الجناة من فئة عامل عادى وحرفى هم الأكثر عددا بين كل الفئات . إذا كان الأمر كذلك فعلىنا أن نكشف إنحيازنا نحن أيضا ونقول ان عدد المتهمين فى جنايات من موظفى وعمال القطاع العام بلغ ١٥ (من ٣٧٧٦) وهو عدد صغير إلى حد لاقت ومن الواجب دراسته ودراسة اخلاقية هذه الشريحة من البشر وطبائعها لنعرف كم تؤثر قيم العمل والإنتاج فى المؤسسات غير الرأسمالية .. والوعى ! ... كم تؤثر على علاقة الناس بالجريمة فى داخل الشريحة الواحدة ؟ انتهت ملاحظتنا حول التصنيف المهنى ولا بأس بعد ذلك من شئ من التفاصيل :

- فقد احتل المزارعون رقم ١ فى قائمة المتهمين بالقتل ، وضرب أفضى إلى موت ، و"أحدث عاهة".

- وأحتل العاطلون المركز الأول فى جنايات : الخطف ، والسرقه ، والحريق العمد (مشعلو الحرائق !) . وتعطيل مواصلات سلكية ولاسلكية .

- واحتلت شريحة عامل عادى وحرفى رأس القائمة فى جناية هتك العرض والاغتصاب ، وتزوير الأوراق الرسمية وتقليد الأختام ، وتزوير البنكنوت ، وفى "جنايات أخرى" ، وفى مقاومة سلطات وتجمهر (يعنى المسألة مش انتفاضة حرامية !) ، وتعريض وسائل النقل للخطر .

وبطبيعة الحال احتل موظفو وعمال الحكومة المرتبة

الأولى - بدون شرف ! - فى جنايتى الاختلاس والرشوة .

- ولم يكن هناك أول ولا آخر في جنايات تسميم ماشية واتلاف مزروعات و"عود" ، لأنه لم تقع جنايات من هذا النوع من الأصل . وأود أن ألفت النظر من خبرة خاصة كفلاح إلى أنه على الداخلية ألا تفرح أو تباهى بغياب جريمتي الانتقام التقليديتين في الريف وهما التسميم والاتلاف وان تدرس بدلا عن ذلك وسائل الانتقام التي استجدت ، والتي بدأت تأخذ طابع العنف المدني وتتماهى مع وسائله ودوافعه أيضا والمرء يتوقع في ظل نظام تعيين العمد والشيوخ ، واستمرار تزوير انتخابات البرلمان والمحليات أن تعود البورجوازية الصغيرة ، الريفية ، ورغم "العلام" والوظائف إلى شئ من ادوات الانتقام التقليدي بما فيها حتى فض بكارة بنت الخصم !! .

ويبقى القول لأصحاب الفضول حيال المؤسسات السيادية أن مجموع متهمي الجنايات من رجال القوات المسلحة هو خمسة، ورجال الشرطة هو ٥٨ متهم منهم ٣٢ في جناية قتل عمد !! ، ومجنند والشرطة ١٤ منهم ٨ في قتل عمد . وبلغ عدد المتهمين المزارعين اجمالا ٩٦٧ متهم يليهم العاطلين ٥٥٣ متهم ثم الموظفين ٢٦٢ وبدون عمل ٢٤٢ والطلبة ١٩٢ والسائقون ١٦٩

* * *

ومن الفصول الستة التي تم عرض بيانات تفصيلية خاصة بجناية واحدة في كل فصل منها ، نتوقف عند أكثر الجداول بوحا :

١- جدول جنايات القتل العمد وفق بواعث ارتكابها موزعه على المحافظات . ومنه نعرف أن الداخلية تصنف البواعث كالتالي :

- الثأر وارتبط بـ ١٢٢ جناية - الانتقام وكان الباعث في ٥٩ جناية .

- دفع العار ٤٦ جناية .

- الطمع في الميراث ٣٣ جناية .

- الدفاع عن النفس : صفر .

- حصول على مال ٥٦ جناية .

- نزاع على أرض ٤٢ جناية .

- نزاع عائلي ٥٢ جناية .

- إخفاء جريمة ٧ جنايات .

- التخلص من مطاردة السلطات ٦ جنايات .

- مشاجرة ١١٥ جناية .

- تخلص من منافس في العمل ٧ جنايات .

- ارضاء النازع الجنسي جنايتان .

- قصد آخر ٢٥٠ جناية .

إذن ودون نباهة سنلاحظ أنه تم إخفاء دوافع نحو ثلث الجنايات (تذكر أن المجموع ٧٩٧) في القتل العمد تحت ضباب خاتمة "قصد آخر" ومن حقنا أن نقول ما الذي جعل الدافع غامضاً؟ هل هو وجود عدد كبير من المتهمين لازالو هاربين؟ هل كل هروب لمتهم يعنى عدم معرفة الدافع؟ . هل المقصود أخفاء الدوافع التي تمس الطبقات العليا ، حين يقع من ابنائها جرائم قتل؟ . هل القصد إخفاء الجنايات التي تكشف مدى تضخم مخزون الوحشية في المجتمع كجنايات قتل الأم لابنائها والعكس والأب للابناء والعكس ، والأم للأب والعكس ، ولأسباب أحيانا ما تكون تافهة ظاهرياً؟ .

وبالنسبة للمحافظات والدوافع فقد احتل ثأر الأسايطه المرتبة الأولى حيث نجد ٨٠ جناية بسبب الثأر من ١٢٢ لأسيوط وحدها ، بعدها قنا (١٠) وسوهاج (٩) والمنيا ٨ ،

وأسيوط الأولى أيضا في دافع القتل للانتقام (١٦) ، بعدها المنوفية ب ٨ جنايات (غريبة!) ثم قنا ٦ ، ومثلها الدقهلية . في دفع العار الأولى البحيرة (٦) ، بعدها المنوفية (٥) وهناك ٤ جنايات تحت هذا الدافع لكل من الدقهلية وبنى سويف وسوهاج وقنا . والمفاجأة واضحة من قلة الاعداد في مدن رباعى العنف الصعيدى وتفسرى لذلك أن الصعايدة يتسترون على جناية القتل لدفع العار ولا يبلغون عنها .

فى الطمع فى الميراث جاءت قنا الأولى وفيها ٦ جنايات ثم المنيا ب ٥ جنايات ، تليها المنوفية ٤ (بلد الحيازات الصغيرة حتى أن نكتة شاعت أيام الرئيس السادات تقول ان رجلا من الشرقية المعروفة باتساع زمامها وحيازاتها تشاجر مع آخر من المنوفية ، فتعايرا .. قال الأول للثانى . يا واد ده إحنا أقل وأحد عندنا لديه عشرين فدانا . فرد الثانى بسرعة : إيه يعنى إحنا أقل واحد عندنا رئيس جمهورية!!) .

وكانت أسيوط الأولى فى دافع الحصول على مال (٩ جنايات) بعدها القاهرة ٨ ثم الجيزة ٥ وجاءت أسيوط الأولى أيضا فى دافع القتل للنزاع على أرض بواقع ١٧ جناية (من جملة ٤٢ تحت هذا الدافع لكل المحافظات ١٩) بعدها المنيا ٧ وقنا خمسة .

وفى النزاع العائلى جاءت اسيوط الأولى أيضا بعدها سوهاج ثم قنا ومعها القاهرة . ومن ست دوافع قتل للتخلص من سلطات وقعت ٣ جنايات فى سوهاج وجاءت أسيوط الأولى فى القتل فى مشاجرة ب ٣١ جناية وحدها من جملة ١١٥ بعدها المنيا ١١ ومثلها الغربية .

٢- نتوقف أيضا عند جنايات الخطف فى ١٩٩٤ وفق بواعث ارتكابها ، لنجد أن ارضاء النزاع الجنسى احتل رأس القائمة ب ٦ جنايات (من ١٦) ارتكب فى الغربية وحدها ٤ منها

تحت هذا الدافع . بعده جاء دافع الانتقام (جنايتان) ومثله دافع الحصول على مال والطريف ان التقرير كتب تحت وأخرى ٦ جنایات وأشير هنا إلى أن بقية الدوافع حسب تصنيف الداخلية ، هي : اخفاء جريمة والارث ودفع العار ونزاع عائلي وجميعها لم ترتكب جنایات خطف بسببها وان كان المرء يشك فى ذلك إلى جانب شكه فى كفاءة هذا التصنيف للدوافع من الأساس .

٣- جدول المجنى عليهم (والاهتمام بالمجنى عليهم فى العمل الأمنى المصرى محدود بشكل عام .. وقاصر .. وقد نشأت مؤخرا جميعة للدفاع عن حقوق المجنى عليهم لكن صوتها لا يزال غير مسموع) فى جنایات هتك العرض والاغتصاب حسب النوع والجنسية والديانة والحالة المدنية والعلمية ، وموزعين على المحافظات يقول أن عدد المتهمين الـ ٢٠٩ (فى ٢٠٣ جنایة) يحوى ٤٨ متزوج !! ، وواحد مطلق ، و٢ أرمل و١٥٨ أعزب .. وحتى لا تطول الخدعة نكشف أن هذه الجنایة تتميز بارتفاع عدد الأناث المجنى عليهن فيها عن أى جنایة أخرى . لكن عدد الذكور أيضا كبير . القصد الأناث هنا ١٣١ والذكور ٧٨ . وبالنسبة للديانة هناك ٢٠٢ مسلم و٧ مسيحيين ، وفى الحالة العلمية هناك ٨٤ أمى و٨٧ يقرأ ويكتب و١٨ ابتدائى و١١ إعدادى و٧ ثانوى و٢ تعليم عال . وقد خلت خانة لم يبين من المجنى عليهم وهذا نادر أو قل نادر ربما لا يتكرر . وعن المحافظات فالقاهرة هى الأولى فى عدد الجنایات تليها الاسكندرية ، لكن المسألة معكوسة فى عدد المجنى عليهم وتحتل الغربية (مثلا المنوفية) المرتبة الثالثة من الناحيتين . بعدهما الدقهلية ، ثم بورسعيد .

الفصل الثانى

فاصل بين الجنح

والجنايات

فاصل بين الجنح والجنائيات

يجب ألا نمل من القول ان البيانات التي تقدمها الهيئات الرسمية والأهلية ، في مصر ، سواء في تقارير سنوية أو فيما عداها ، هي بيانات - أو معلومات ! - رديئة بمعيار جودة المعلومة في عصرنا الراهن ، وهو قدرتها على الكشف المتعدد الزوايا . ينطبق هذا الكلام على التقرير السنوي لجهاز التعبئة العامة والاحصاء بمثلاً ينطبق على كتب مركز معلومات مجلس الوزراء وعلى تصريحات السيد صفوت الشريف (وزير الإعلام) التي يطلقها من قصر الرئاسة أو من مقر مجلس الوزراء بل وعلى تقارير الأحزاب بما فيها الحزب الذي انتمى إليه مع الفارق بالطبع . صحيح أنه يحدث تطور في الشكل أحيانا ، أو في القدرة على الإيهام المركب بالعقلانية (التي ليست في حقيقتها إلا إنتاج مطور للمنطق الشكلي بعينه) . صحيح أن بعض التقارير مثل الذي أصدرته الداخلية في مناسبة الاحتفال بعيد الشرطة في ٢٥ يناير ١٩٩٦ ، تحت اسم : مبارك والأمن . يحاول أن يقدم بعض أنصاف المعلومات وأنصاف الأسئلة ، وأنصاف الاجابات ... والفضل في ذلك - وهو فضل على كل حال - يعود للهواء رءوف المناوى الذي منحه وزير الداخلية سلطات مطلقة في مجال العمل الإعلامي والدعائي . لكن ذلك أيضا لا يخفي الاشكالية الحقيقية ، ألا وهي : اذا كانت الجهات الرسمية بابها مفتوح .. معلوماتيا كما تحاول ان تقول فلماذا لا تفتح الباب لاشكال الرقابة الشعبية - البرلمانية والمحلية - المتعارف عليها في العالم مثل لجان تقصى الحقائق وزيارات المواقع ولجان التحقيق والاستماع ؟ .

ولماذا يحال بين الأسئلة الحية ، والتي تحرك البناء الساكن للمعلومات المبتوثة ، وتتفخ فيه روح الجدل والصراع -

أى روح الحياة - ، لماذا يحال بينها وبين ان تجد فرصة للطرح فى دائرة حية (يحدث احيانا ان يسمح لتلك الاسئلة بالظهور لكن فى الغرف المغلقة) ؟ . على كل حال فلكل طبقة علامات استفهامها واجاباتها ولا مجال للوهم أو الشطحان فسؤال التغيير والتقدم ليس هو سؤال التعليل والترنم .

وفى كل الحالات فإن شريحة التكنوقراط الذين أفرزهم النظام التعليمى "تبعنا" والظروف السياسية المجتمعية اياها .. هذه الشريحة التى تسيطر على مواقع انتاج وتداول المعلومات باتت الآن تدرك قيمة ما بين أيديها وكيفية المساومة عليه لمصالحها الشخصية أو لمصالح الاتجاه الذى تخدمه . من هنا فلا أظن أن هناك أملا فى أن يستطيع الصحفي المشاغب ، ان يجد هامشا ليلعب فيه لاقتناص المعلومات الحقيقية ، كما كان الحال عليه طوال حكم السادات وحتى حرب الخليج الثانية بالذات . زمان كان الذى يضمن بالمعلومات فى الجهاز الحكومى يضمن بها جيبنا .. خوفا من المساءلة .. من الكبار .. من الصحف ، الآن فإن ممارسة الشح المعلوماتى ، أو قفل الحنفية تتم بوعى كامل تقريبا، ولها هدف محدد : ألا تصبح المعلومات ملكا لدائرة شعبية أوسع ، وألا تخرج المعلومات مجانا أو لوجه الله .. اذا لابد من مقايضات من النوع الرديء ... وعينى عينك !

بعد مقدمة "قش الغل" هذه نعرض للقارئ بعض البيانات التى وردت فى كتاب "وصف مصر بالمعلومات" الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء . بيانات عن عدة محافظات قد يجد فيها الباحث الاجتماعى المهتم بعلوم الجريمة ، ما يفيد وهو يحاول ان يستجلي أبعاد الارقام المذكورة نقلا عن تقرير الأمن العام ؛ ويقارن ويحلل ويفسر حركة الجريمة وتطوراتها .

* فى الجدول الخاص بترتيب المحافظات من حيث نصيب كل منها من البطالة (ص ٣١٨) ، يرتب مركز المعلومات المحافظات بادنا من أقلها معاناة وصولا إلى المحافظة ٢٧ التى بها أكبر عدد من المتعطلين . فى هذا الجدول تحتل أسبوط رقم ٢١ أى أن المسافة قصيرة بينها وبين من تحتل قمة المعاناة فى رقم ٢٧ بعدها الإسكندرية ، فالغربية ، ثم المنيا ، فالشرقية ، والدقهلية ، وأخيرا فى قاع الجدول أى فى قمة المعاناة : القاهرة ، بالمناسبة قدر المركز عدد المتعطلين فى أسبوط ب ٨٥ ألف ، وفى القاهرة ١٥١٨٣٤ مواطن .

* من جدول متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات يظهر أن الفيوم هى أقل المحافظات (رقم ٢٧) . ونرى أسبوط فى المرتبة ١٦ ، تحتها الغربية ، فالبحيرة - كفر الشيخ - الدقهلية - المنيا - سوهاج - الشرقية - قنا - المتوفية - الجيزة وأخيرا الفيوم كما أوضحنا . أعلى نصيب للمواطن هو فى محافظة جنوب سيناء ، بعدها البحر الأحمر ، بعدها القاهرة . وللعلم جاء نصيب المواطن فى القاهرة ٣٩٤٠ جنيه ، وفى أسبوط ٤٨٦ ، وفى الجيزة ٧١ وفى الفيوم ٧١ ، والإسكندرية ٥٨١ جنيه .

* من حيث عدد السكان لكل خط تليفون (ص ٣١٧) ، فالقاهرة الثانية (٦ مواطنين لكل خط) والإسكندرية الرابعة وفيها ٨ لكل خط . أسوان ٢٦ ، وأسبوط ٣٦ ، والفيوم ٤٦ وسوهاج ٤٨ ، وبني سنوف ٥٢ ، والمنيا ٦٥ وقنا ٨٥ . للعلم أول الجدول جنوب سيناء ب ٤ مواطنين لكل خط ، وآخره قنا .

* من حيث متوسط نصيب المواطن من طاقة الصرف الصحى بالمحافظات نجده فى الإسكندرية (رقم ١) ٤٤٩ لتر / يوم ، بعدها القاهرة ٤٣١ لتر / يوم .. وتحتل أسبوط المرتبة ٢٠ بواقع ١١ لتر / يوم ، بعدها قنا ١١ لتر / يوم ، فالفيوم ١٠

لتر / يوم ، فسوهاج ٧ لتر / يوم ثم شمال سيناء ٧ لتر ،
واسوان ٤ ، ومطروح صفر والبحر الأحمر مثلها فى المرتبة
الأخيرة ب صفر .

* أقل متوسط لاستهلاك المواطن من الكهرباء هو فى
محافظة الفيوم (رقم ٢٧ أى آخر محافظة) قبلها المنيا ، وقبلها
أسيوط ، ثم نصعد إلى كفر الشيخ فالمنوفية فالشرقية
فبنى سويف . القاهرة تحتل رقم ١ فى هذا الجدول والإسكندرية
رقم ١١ .

* نسبة المواطنين المخدمين بمياه الشرب النقية فى
أسيوط ٣٢,٣٪ وفى الأسكندرية ٩٨٪ . فى كفر الشيخ ٢٦,٨٪
وفى قنا ٧٠٪ . فى الغربية ٣٣,٦٪ وفى سوهاج ٧٦٪ . طبعا
تختلف الصورة فى متوسطات الانصبه من المياه وتراجع
محافظات الصعيد التى تقدمت نسبيا هنا . كما أن هناك شك فى
نسب الصعيد خاصة وقد تم سحب التقرير فجأة بعد بثه فى
مؤتمر كان حضره رئيس الوزراء السابق د. عاطف صدقى
وقيل ان السبب هو تصحيح معلومات خاطئة .

على هذا المنوال يمضى التقرير ليبين الموقف فى التعليم
العالى بها وقبل الجامعى ، ومعامل طبيب / ألف نسمة ، وعدد
الأسرة ، ومراكز التدريب المهنى ، ودور العبادة . ومع ان
مركز معلومات مجلس الوزراء يستحق أيضا "سنة حنان" أو طقم
تشكرات على هذا الكتاب ، إلا أن تقريره يغلفه الغموض التام
من حيث الأدوات التى استخدمها لجمع البيانات والأسس التى
صفى ونقح وعالج كل بيان على أساسها ، والمشاكل التى
واجهته وكيف تغلب عليها لم يقل المركز ما هى مصادره وهل
هى إدارات الإحصاء فى كل منشأة التى تبعث بذات البيان إلى
كل الجهات من التعبئة والإحصاء إلى التأمينات والمعاشات إلى
مركز مجلس الوزراء ... كل هذا فضلا عن أن المركز نفسه

يبدو كالقلعة العسكرية السرية .. غير مسموح بدخوله هكذا ببساطة إلا للمحاسب - محاسب الدولة - أو للأجانب من صندوق النقد والهيئات المانحة ويدهش المرء من كثرة الكلام عن الشفافية في ظل مؤسسات معلومات هذه بنيتها . أذن على من يستخدم المعلومات السابقة في قراءة الوضع الجنائي ان يحذر فضلا عن أن الوضع الاجتماعي وحده لا يفسر كل شيء فالجريمة إقرار له وأيضا للواقع الجغرافي و"الأسطوري" ! والثقافي والعوامل النفسية والتربوية والحسية التي لا حصر لها . وللأسف فإن مركز دعم القرار ، والمفترض أن مجلس الوزراء يبني قراراته على أساس ما يمد به من معلومات ، لا يعترف في نشراته الشهرية بالاحصاءات التي تخدم تبيان حجم العوامل الأخيرة . وقد يكون في ذلك خير إذا كان المركز قد قام أساسا ليمد الجهات الدولية المانحة للقروض والمساعدات بالمعلومات ، وليس الجهات المحلية . لقد تساءل د. إسماعيل صبرى عبد الله ، وطلب منى أن أسأل : ما هو القرار الذى اتخذ مجلس الوزراء أو الوزير الفلانى أو حتى ... بناء على معلومات قدمت إليه من المركز ؟ . ثم ما هو العمل إذا ظهر بعد إصدار قرار ما أن المعلومات التي قدمها المركز كانت معطوبة أو مبتورة أو مضللة ؟ . ان المركز نفسه يخفى كل شيء عن نفسه وعن تم توظيفهم به من الجنرالات وغير الجنرالات .. وعن المرتبات والمعطرات المنحية ! ... فكيف يقدم من اعتاد أن يخفى ؟ .

الفصل الثالث

الجنس

يضم الباب الثانى عن الجنح (كالعادة) بين دفتيه ٣٨ جدولاً منها خمسة مرتبطة بالانتحار والشروع فيه . وقد يحدد التقرير تركيزه على جنح السرقات ، إلى حد أنه يكاد يعتبرها هي الجنح ولذلك فإن الجدول رقم ١ الذى يورد اعداد جنح السرقات الهامة والنصب ، خلا من جنح القتل والأصابة الخطأ ، ومن جنح الحريق باهمال ، وقام بتجنيب جنحة النصب إلى خانة "لوحدها" ليبعدها عن مجموع جنح السرقات .

تحدث مقدمة الباب - مثلما حدث فى الجنايات - عن تراجع الحوادث فى محافظات كذا - يذكرها - مقارنة بالعام السابق ، وتصاعدها فى محافظات كذا ، سواء تعلق الأمر بسرقات المساكن أو سرقات المتاجر أو السيارات أو الماشية أو السرقة بطريق النشل ، غير أن هذا البيان لا يستمن ولا يغنى من جوع . ورغم ذلك فمن الملاحظ أن :

- الإسكندرية الأولى فى سرقات المساكن تليها القاهرة والعكس فى سرقات المتاجر وطبعا المحرر غير مسئول عن القارئ المناكف الذى سرق بيته أو متجره من سنوات دون أن تفعل الشرطة شيئا فمثله يقول : المهم كم ضبطت الشرطة من حوادث نسبة إلى ما أبلغت به ، وكم مرة رفض الحكمдар أو الضابط أن يحضر محضرا بواقعة السرقة من الأصل ؛ أو تلاعب فى المحضر ليتحول إلى أدارى دون أن يدري المبلغ ؟

- عدد جنح السرقات الهامة من مساكن بلغ فى الإسكندرية ١٩٤٢ وفى القاهرة ١٨٤٤ وفى أسيوط ١٠٧ وقنا ٤٩ وسوهاج ٤٢ . ومن متاجر القاهرة ٨٥١ والإسكندرية ٦٩٥ والمنيا ١٢ وأسيوط ٦٢ وسوهاج ١٧ وقنا ٢٥ . وفى السيارات القاهرة ٥٢٢ والجيزة ٤٦٦ والإسكندرية ٢١٩ والفيوم ٤ وأسيوط ٣١ وسوهاج ١٢ وقنا ٣٠ والوادى الجديد صفر .

والمعنى الذى أردت الإشارة إليه هو "إيش تاخذ الريح من البلاط". أى أن السرقة تقل فى المحافظات الفقيرة بشكل عام، بل أن مثل هذه المحافظات تصدر مشروعات اللصوص إلى المحافظات الأخرى بل وإلى الدول العربية والأفريقية فى مواسم مثل موسم الحج وأعياد الميلاد !! .

وتتخذ جداول الباب الثانى العناوين التالية :

* جنح السرقات موزعة بين المحافظات (مقارنة ٩٣ ب ٩٤ أى أن المقدمة المقارنة لم تكن لها ضرورة) ، ثم موزعة حسب شهور السنة لكل جنحة ، ثم حسب التقييد ضد مجهولين أو متهمين ونوع المتهمين وجنسياتهم وديانتهم وحالتهم المدنية ، ثم جنح السرقات من المساكن موزعة على المحافظات حسب شهور السنة لكل محافظة وفى الجدول ٦ جنح سرقات المساكن وفق وسيلة ارتكابها موزعة على المحافظات ، ثم حسب حالة ضبط الجناة ، ثم حسب مهن المتهمين موزعين على المحافظات (جدول جديد ومفيد) ثم وفقا لمحل الجريمة وضبطها .

* خصص التقرير لجنح السرقات من المتاجر خمسة جداول عناوينها : ".... المبلغة من المحافظات موزعة حسب شهور السنة" ، ثم وفق وسيلة ارتكابها موزعة على المحافظات ، وحسب حالة ضبط الجناة موزعة على المحافظات ، وحسب مهن المتهمين موزعة على المحافظات ، ووفقا لمحل وقوع الجريمة وضبطها .

* وحازت جنح سرقات السيارات ٧ جداول عناوينها : "... المبلغة من المحافظات حسب شهور السنة" ، ووفق وسيلة ارتكابها موزعة على المحافظات ، وحسب حالة ضبط الجناة موزعة على المحافظات ، وحسب مهن المتهمين موزعة على المحافظات ، ووفقا لمحل الجريمة وضبطها ، ثم جدول ببيان عددى بالسرقات من داخل السيارات وحالات ضبط الجناة

والمسروقات مع مقارنة ٩٤ بـ ١٩٩٣ ، وسرقات السيارات حسب ماركاتها موزعة على المحافظات .

* بعد ذلك يخصص التقرير ٥ جداول لجنح سرقات الماشية ومثلها لجنح النصب ، وجدولين لجنح القتل والإصابة الخطأ وجدول لجنح الحريق بأهمال ثم ينتقل بلا فواصل إلى وقائع الانتحار والشروع فيه ، وسوف نخصها هنا بتعليق منفصل ، بعد أن نقرأ هيكل جداول الجنح وأهم ما فيه من أرقام ودلالات .

جدول رقم (١) جنح السرقات الهامة والنصب المبلغ بها من ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٩٤

سنوات	سرقات من مساكن	سرقات من متاجر	سرقات ماشية	سرقات سيارات	سرقات بطريق (النشل)	سرقات أخرى	الجملة	النصب
١٩٨٥	٢١٦٥	١٠٢٩	١٨٧	١٥٧١	١٥٢٦	١١٣٤٨	١٤٨٢٦	١٩٤١
١٩٨٦	٢٢٥٨	١٢٥٢	٢٤١	١٧٦٥	١٣٣٠	١١٦٢٦	١٧٩٧٢	١٨٩٢
١٩٨٧	٣١٠٠	١٤١٠	٢٦٧	١٧٦٠	١٤٦٣	١٢٥٥١	٢٠٥٥١	١٤٩٧
١٩٨٨	٣٠٨٣	١٣٤٥	٣٤٦	١٣٩٧	١٣٧٨	١٢٠٩٣	١٩٦٤٢	١٣١٣
١٩٨٩	٣٤٨٨	١٥٧٠	٣٦٨	١٣٣٠	١٥٣١	١٤٣٦٧	٢٢٦٥٤	١٢٣٧
١٩٩٠	٤٢٠٦	١٦٧٦	٣٩٠	١٦٩٩	١٩٤٦	١٦٠٦٦	٢٥٩٨٣	١٩٥٤
١٩٩١	٤٥٢٩	١٨٨٩	٤٣٦	١٦١٢	٢٠٧٨	١٧٥٩٥	٢٨١٣٩	٢٤٦٨
١٩٩٢	٤٩٠٤	٢١٦٦	٣٧٦	١٧٦١	٢١٠٧	١٩٢٠٤	٣٠٥١٨	٢٥٥٢
١٩٩٣	٥٣١٥	٢٢٤١	٥٢٩	١٥٠٣	٢٦٧٢	٢٠٢٢٣	٣٢٤٨٣	٢٥٨٩
١٩٩٤	٥٧٧٢	٢٤٣٢	٤٨٢	١٧٦٠	٢٨٢٠	٢٢٣٥٣	٣٥٦١٩	٢٧٧٦

* * *

لن نعيد القول مرة أخرى حول غياب المعايير التي تحكم تخصيص جداول بعدد معين وتقسيم معين لجنحة وتغيير الصورة في أخرى ، وإن كنا نفهم أن ثمة حاجة إلى بيانات بعينها في جنح بعينها مثل مكان وقوع الجريمة مثلاً في سرقات المتاجر أو المساكن ، وهو بيان قد لا تكون له قيمة في جنح النصب لكن كيف يفوت التقرير الحديث عن أماكن ضبط السيارات المسروقة

(خرابة - طريق صحراوي - ضاحية إلخ) وهو بيان ذو منفعة عملية وبحثية كبيرة ... كيف يوحد بين اسم المحافظة ومحل الجريمة في أحد جداول سرقة السيارات ويطمس الفارق بينهما لماذا يذكر تفاصيل عن المتهمين في جنحة ويترك أخرى ؟ لماذا يقارن في جدول ويترك آخر إلى غير ذلك من ملاحظات المهم:

- سجل شهر أكتوبر أعلى أرقام جنح سرقات المساكن بواقع ٦٠٩ وهو أمر محير لأن المعروف أن أغلب هذا النوع من السرقات يتم في شهور الصيف حيث تكثر الاجازات . لكن الأرقام تقول أن عدد جنح يوليو هو ٤٦٣ وأغسطس ٥٥٣ وسبتمبر ٥٣٦ والطريف أن التالي لهم هو يناير ٥١٩ رغم أن الناس غالبا ما تكون "لبدانة" في البيوت وقد يكون لذلك علاقة باجازات أعياد الميلاد . وبصفة عامة ومن خبرة الواقع أصبح الكثير من سرقات المساكن يتم صباحا ، بعد أن يذهب الوالدان إلى العمل والأولاد إلى المدارس ، وعادة يقوم اللصوص بكسر الباب بهدوء وانزال العفش إلى عربة منتظرة ، وكأنهم أصحاب البيت ، أو كأنهم أقارب الساكن جاءوا يساعدونه على التعزير . بعد ذلك يبدو أن علاقة السرقات المختلفة بالشهور غير محكومة بقاعدة حتى أن سرقة السيارات التي يظن المرء أنها مقترنة بالغياب في المصايف والاجازات إلى حد ما ، أيضا و(بالركن خارج الجراجات ليلا وبالسندويتشات المخدرة لسائقى الميكروباس بعد اصطحابهم إلى "مأمورية" خاصة إلخ) ، تسجل أعلى أرقام في أغسطس وسبتمبر ، ١٦٨ لكل منهما ، وأكتوبر ١٦٧ ونوفمبر ١٦٣ يليه يوليو ١٦٢ ثم يناير ١٥٨ .

- في جنح السرقات والنصب المقيدة ضد متهمين نجد عدد الذكور المتهمين يتفوق على الإناث في كل الجنح ، بيد أن عدد الإناث يبلغ أكبر رقم في سرقات المساكن (٣١٦ متهمة من ٤٥٣٢) بغض النظر عن النسبة إلى العدد الكلى . وعددهن في

جنح سرقة المتاجر ٦٣ (من ٢٤١٤) وفي الماشية ٧ من ٨١٥ ،
وفي السيارات ٦ من ١٠٤٣ وفي النصب ١١٨ من ١٣٦٣ .
من ذات الجدول أيضا يبين أن العزاب يتفوقون على المتزوجين
في سرقات المساكن والمتاجر والسيارات بينما يتفوق المتزوجون
في النصب وسرقات الماشية (!!) . ويزيد عدد المتهمين
المطلقين عن المترملين في كل الجنح . ونكتشف مشاركة ١٧
متهم غير مصرى في جنح النصب و ١٣ في المساكن و ٤ في
المتاجر و ٢ في السيارات وصفر في الماشية ! . من جهة الديانة
فإن أعلى رقم مطلق لمتهمين مسيحيين هو في سرقات المساكن
(٧٠) ، بعده المتاجر ٢٦ ومثلها النصب ، ثم ١٥ في السيارات،
و ٩ في سرقة الماشية . والغريب أن الجدول يشير إلى وجود ٦
متهمين في السيارات و ٢ في المتاجر وواحد في النصب تحت
خانة "ديانات أخرى" أى غير الإسلام والمسيحية واليهودية . أما
طرائف الحالة العلمية للمتهمين فأهمها أن عدد المتهمين في جنح
نصب من ذوى التعليم العالى يساوى عدد المتهمين الأميين
بالضبط (١٧٧ لكل) . ويتفوق عدد الأميين في سرقات المساكن
والمتاجر والماشية على الجميع لكن فئة "يقرأ ويكتب" تفوق
الجميع في جنحتى السيارات والنصب .

وفي جدول لاحق عن مهن المتهمين في سرقات
المساكن نجد أن من بين ٤٥٣٢ متهم يوجد ٧ من رجال القوات
المسلحة و ٢٢ من رجال الشرطة و ٢٧ مجندون و ٢٠ رجال
تعليم و ١٠ طب وتمريض و ١٨ صياد ومراكبى و ٣٢ مراقب
أمن وحراسة و ٢١٤٦ عاطل و ١٢٥٨ عامل عادى وحرفى
و ٢١٢ بدون عمل و ١٢٤ أنثى بدون عمل و ١٤١ طلبة ١٣٦
سائق و ١٤٤ مزارع و ٩٧ تاجر و ٩١ موظف و ١ عامل حكومى
و ٤٠ مهن أخرى هذه هي قائمة المهن والمتهمين بكاملها . بيد
أن أعلى رقم من المتهمين العاطلين في محافظة كان في

الأسكندرية (٦٣٢) وبعدها في القاهرة (٥١٧) وفي أسيوط كان العدد ٢١ والمنيا ١١ وسوهاج ٢٨ وأكبر عدد لمتهمين مزارعين جاء من الجيزة ٢٥ تليها أسيوط ٢٠ . في مهنة "تاجر" العدد الأكبر كان من القاهرة وكذا مهنة "موظف وعامل حكومي" . وعموما فإن الجداول من هذا النوع تقدم نوعا من العلاقات التشابكية التي تتقاطع فيها العوامل وتتوازي ويتكرر الأمر في جدول مماثل عن جنح السرقات من متاجر لكن الأوزان النسبية للمهن والمحافظات تتعدل بعض الشيء حيث تتراجع الجيزة عن الموقع الثالث الذي كان لها بعد القاهرة والإسكندرية لتتقدم محافظتا وسط الدلتا الدقهلية والغربية وبعدهما المنوفية وكفر الشيخ ثم الجيزة في الأجمالى العام للعدد وتظل فئة عاطل في المقدمة كأجمالى (١١٦٠ متهم) تليها عامل عادى وحرفى ٦٦١ وبقية المهن جميعها دون المائة . عدد رجال الجيش هنا ٩ والشرطة ١٦ والمجندون ١٢ .

* في جدول ثالث مماثل أيضا عن مهن المتهمين في جنح سرقة السيارات في ١٩٩٤ ومحافظاتهم يظهران عدد المتهمين العاطلين ٥٩٦ من أجمالى ١٠٤٣ والمزارعين ٢٤ والتجار ٣٨ وموظفى وعمال الحكومة ١٣ وق . س . ١ ، والشرطة ٤ ، والمجندون ٧ ورجال التعليم ٣ ، وطب وتمريض صفر ، وصياد ومراكبى ٥ ، وسائق ٧٦ ومراقب أمن وحراسة ٤ وعامل عادى وحرفى ١٧٦ وأنثى غير عاملة ٦ وبدون عمل ٢٧ وموظف وعامل ق . ع ١٣ وطلبة ٤٠ وأخرى ١٠ . والمحير في هذا الجدول ان العدد من كل مهنة متفوق على ما عداه بالقاهرة عن باقي المحافظات ، لكن المنيا هي الأكبر في عدد المزارعين المتهمين (٤ من جملة ٢٤) وأسيوط أكبر في فئة بدون عمل (٥ من ٢٧) وفي موظف قطاع عام ١٢ من ١٣٠ ! .

* بعد ذلك نعرف أنه بينما بلغ عدد قضايا السيارات ١٧٦٠ قضية فإن ما تم ضبطه هو ١١٦٤ قضية فقط ومن المضبوط هناك ٣٩ قضية ضبطت فيها السيارات ناقصة . وناقصة هذه تعبير مهذب لأن اللصوص عادة "يسقطون" الموتور أو أهم الأجزاء مع الكاسيت - والفريون إن وجد - والكابوتش ويتركون السيارة هيكلًا عظيمًا . غير أن الجدول الذي استمر تقديمه للعام الثانی يسمح باستنتاجات ذات مغزى فالسيارات الفيات هي الأكثر عرضة للسرقة ، وسجلت هنا ٣٨٢ جنحة بعدها سوزوكي ٢٥٨ جنحة ، ثم تويوتا ٢٣٠ ثم مرسيدس ٢٠٢ ، ثم المازدا والشيفروليه بواقع ١٦٢ لكل منهما ، ثم يقل العدد فجأة ليصل ٨٨ في داتسون و ٣٥ رينو و ٣١ لادا و ١٥ هوندا و ١١ فولكس و ٧ بوني و ٥ أوبيل و ٣ رمسيس و جنحة واحدة لماركة فورد . وأهم ما ينطق به الجدول هو أن أعلى سرقات بين الماركات هي لسيارات أكلي العيش .. التاكسية في الفيات والميكروباسيين في سوزوكي وتويوتا ومازدا . وكان يتعين أن يقدم لنا تقرير الأمن العام جدول ضبط السيارات المسروقة حسب ماركاتها أيضا لنعرف أين يتوجه الاهتمام الأمني ولمن ينحاز وأيضا كنا نود أن نعرف المدد الزمنية بين الإبلاغ والضبط . لأن بيانها هو الآخر كاشف للكثير . والغريب أن الأرقام المظلمة في الجرائم ، أي الجرائم التي تقع ولا يبلغ عنها مثل السرقات في الأسواق والزحام ومثل جرائم هتك العرض في الصعيد ، وسرقات الماعز والحبوب والبط والمحاصيل من الحقول في الأرياف ... هذا النوع امتد إلى سرقات السيارات ، بالذات المسروقة من الغلبة والشغالين ، ذلك لأن الواقع العملي علم الناس أن البوليس في الغالب لن يفعل الكثير (أو شيئا) وأن عليهم اللجوء إلى الوسطاء (وبعضهم يعمل في الأقسام وفي مكافحة سرقة السيارات ذاتها) لاستعادة السيارة مقابل "الحلوان"

حيث يعرف هؤلاء من يديرون السرقة . أيضا فبعض آخر من الناس يسعى بنفسه إلى أن يكتشف سيارته على طريق مهجور ، أو غير مهجور ، وعبر الصدفة ، وباستخدام شبكات الأقارب في المدن المختلفة . حينئذ قد يبلغ البوليس حفظا لحقه اذا تمكن الأخير من ضبط السارق في جريمة أخرى ، وضبطه قبل أن يصرف ما بحوزته من كاسيتات وراديدات وكاوتش وطمبات ومجموعات تروس وورداخت ألخ .

وإذا كان التقرير لا يذكر نوع الحيازة للسيارة - وهو هام أيضا - فإن من حقنا أن نخمن أن السيارات المرسيديس والشيفرولية المسروقة هي ملك لشرائح قادرة (اللهم إلا إذا كانت الشيفرولية نظام جاز ٤٨ الفلاحى !!) وقد يوضح ذلك أنه من بين ٢٠٢ مرسيديس مسروقة ، هناك ٦٦ من القاهرة و٧٩ من الجيزة و٢٤ من الإسكندرية (ثلاثى تركيز الثروات) ، وفى الشيفرولية الدقهلية هي الثانية ١٨ والإسكندرية الأولى ٢٠ والجيزة ١٧ فالغربية ١٦ فالأسماعيلية ١٤ فالقاهرة ١٢ .

* وفى جدول متهمى جنح سرقات الماشية نجد مساهمة من كل الفئات الاجتماعية . مساهمة تبدأ من متهم واحد من القوات المسلحة ، وواحد من القطاع العام ، لتصل إلى الذروة ، وهذا طبيعى ، فى مهنة مزارع التى قدمت ٢٤٨ متهما ، تليها عاطل ٢٣٧ متهم (أغلبهم من وسط الدلتا) ثم عامل عاды وحرفى ١٣٤ متهم ثم سائق ٨٤ متهم . أن التطور الذى حدث فى هذه الجنحة غير مبرز فى التقرير ، وهو استخدام سيارات النصف نقل فى سرقة المواشى من الغيطان فى أوقات منتصف النهار ، أو مع حلول الظلام بالذات ... يتم فتح باب السيارة الخلفى وتسحب الماشية المسروقة إلى الصندوق (مع تهديد صاحبها إن ظهر) وتتطلق السيارة إلى السوق الذى يحين مواعده فى اليوم التالى مباشرة ، أو إلى جزارين بعينهم وبالمناسبة يتم

على نطاق واسع فى الريف الآن سرقة آلات رفع المياه المختلفة الماركات من على رءوس المساقى باستخدام السيارات أيضا والواضح ان بناء حظائر وجراجات خرسانية ودخول الكهرباء فى الريف جعل عمليات "النقب" التقليدية تتراجع لصالح هذه الوسيلة . المثير أيضا ان الداخلية ضاعفت عدد الخفراء فى العاميين الخيرين ، لكن لأن الدوريات الليلية التى تمر من المركز تمر على الطريق الأساسى للقرية عادة وتصر على ان يكون كل الخفراء فى استقبالها فإن السرقات تحدث من خلال الطرق الفرعية للقرى ، وعبر المدقات وقنوات الري وطرق المصارف وغالبا هنا يخف وزن السريقه ليحملها اللص على كتفه .

* ومن جداول جنح النصب نتوقف عند الوسائل التى أوردها التقرير ، وترتكب بها هذه الجريمة ، اذ صنفها كالتالى :
الايهام بوجود مشروع كاذب (٧٥٢ جنحة من جملة ٢٧٧٦) وقد وقع تحت هذا البند بالقاهرة وحدها ٣٧٢ جنحة . وافتعال واقعة مزورة (٧٧٢ جنحة) أيضا وقع بالقاهرة ٦٣١ . منها واحداث الأمل بوجود ربح وهمى ١٤٥ ، وأحداث الأمل بتسديد دين ١٨٥ ، والايهام بوجود سند دين غير صحيح ٢٢ ، واتخاذ صفة غير صحيحة ٧٦٣ جنحة خص القاهرة منها ٦٥٤ ، والتصرف فى مال ثابت أو منقول ٥٩ منها ٤٨ فى القاهرة وعموما جملة جنح النصب فى القاهرة وحدها كانت ٢٠١٥ أى نحو ٧٠٪ من المجموع . وبطبيعة الحال يحار المرء فى معرفة جرائم النصب التى لها أبعاد سياسية من وسط هذه التصنيفات .. وإلا فإين يمكن أن نضع النصب باسم توظيف الأموال وهو ليس مجرد ايهام بربح كاذب أو مشروع كاذب . وأين نضع النصب باسم : تبرع يا مؤمن لبناء مسجد واين يقع النصب تحت ستار الفن أو الصحافة أو السياحة أو الرياضة والعمران السياحى إلخ . ثم ما معنى أن تكون المنوفية هى ثالث محافظة تقع فيها جرائم نصب

بشكل عام (١١٧) بعد القاهرة والإسكندرية ورابع محافظة في
النصب باسم الايهام بوجود مشروع كاذب وبعدها دمياط . هل
معنى المشروع الكاذب هنا مشاركة وهمية على محل أو
جاموسة أو "قطفة" غنم ، أو تكعيبة خشب وهل يمكن أدماج مثل
هذا النوع من الإيهامات مع الاتهام بوجود مشروع عملاق
لصناعة سيارات كذا" أو لبناء منتجع كذا ؟ ان اللافت للنظر بعد
ذلك كبر عدد الجناة المجهولين في جرائم النصب ١٥٥٥ من
٢٧٧٦ هذا عدا ٤٣ متهم لم يتم ضبطهم فهل هناك نقص في
قاعدة بيانات البوليس ، أم تراخ . تواطؤ ... عدم معرفة بالفئات
الجديدة التي دخلت هذا الحقل .. عدم قدرة على التصدى لها أو
مجابتها ؟ . أن جدول مهن المتهمين النصابين لن يشفى الغليل
لسوء توصيف المهن كما قلنا لكن لا بأس من ذكر الأعداد
لبعضها : المزارعون ٢٩ ، التجار ٩٢ ، الحكوميون ٩٥ ، ق .
س ٤ ، الشرطة ٧ ، مجند ٥ ، رجال تعليم ٨٧ ، وأعلى أرقام
هى عاطل ٣٧٥ ، وعامل عادى وحرفى ٢٧٠ ، ثم الحكوميين ،
يليهم بدون عمل ٩٤ والمعنى ان تفوق الفئات التقليدية هذه ،
مثلا كان الأمر فى الجرائم الأخرى السابقة - وما سيلحق أيضا
- لا يكشف بحال تطورات جريمة النصب فى مصر ، خاصة
بعد دخول المحروسة عصر النصب ب : فاكس ومرسيدس
وسكرتيرة حسناء .. جدا (أو أكثر) وشقة فى حى راق ،
وخريطة مشروع فى سيناء يحملها دكتور كان أبوه "تربيا" -
مثلا - ثم سافر إلى السعودية وعاد ليعمل مع الريان ودارت
العجلة إلخ .

* * *

ويخصص التقرير الفصل الثانى فى هذا الباب لجناح
القتل والاصابة الخطأ ، والأرقام هنا مأساوية . فمثلا بلغت جناح

القتل الخطأ من جراء حوادث مرور ٥٤٠٧ (كانت ٤٦٤١ عام ١٩٩٣) أى أن ضحايا المرور فى عام نحو نصف شهداء حرب أكتوبر !! وبلغت جناح الإصابات الخطأ فى حوادث المرور أيضا ٢٦٠٦٥ (كانت ٢٥٠٣٣) وجناح القتل الخطأ بأعيرة طائشة ٤٧ (كانت ٧٥) والاصابات ٣٤٩ (كانت ٣٠٦) . والقتل الخطأ بسبب سقوط الأبنية ٨٤ (بعد ١١٤) والاصابات ٣٩٤ (بعد ٤٠١) ومفهوم ان ٩٩٪ من هذه الحوادث يقع فى بيوت قديمة بالاحياء الشعبية . وأذكر هنا أن عدد محاضر الإزالة بلغ خمسة وخمسين ألف محضر على مستوى الجمهورية ، ويتبوأ مركز المقدمة فى أسباب عدم التنفيذ ، قيام السكان بعمل اقرارات على أنفسهم بتحمل مسئولية وجودهم فى البيوت الآيلة (لو خرجوا حيروحووا فين ... الموت أرحم ا) أما جناح القتل الخطأ لأسباب أخرى لم يذكرها التقرير (ليه ؟) فبلغت ٨٦٩ بعد ١٠٩٥ ، والاصابات ١١٩٣٦ بعد ١١٥٩١ . يعنى من الآخر فان جناح القتل الخطأ ٦٤٠٧ بعد ٥٩٢٥ ، والاصابة ٣٨,٧٠ ألف بعد ٣٧,٣ ألف . غير أن المثير والغامض فى هذا الجدول هو احتلال اسيوط المقدمة فى القتل والاصابة الخطأ بالأعيرة الطائشة (١٦ و ١٥٨) . فهل هى طائشة بصحيح يا بوليس ؟ تليها القاهرة (٥٢,٧) وبقية الأرقام عادية حتى فى مدن رباعى العنف مع اسيوط وهى المنيا وقنا وسوهاج فهل فى الأمر شبهة تلاعب رسمية أو أهلية أو مشتركة .. جائز ؟ .

وننبه أيضا إلى أن كل جنحة قتل خطأ لا تغنى وجود قتيل واحد أو مصاب واحد إذان عدد القتلى يزيد عن عدد الجناح ب ٩٩٩ قتيل ، وعدد المصابين يزيد بنحو خمسة آلاف وسنعرف بعد حين أن عدد القتلى الخطأ يقترب من مائة وخمسة وعشرين ضعفا لعدد المنتحرين ... يعنى الموت المجانى .. موت الصدفة يفوق الإرادى الاختيارى بمراحل .. وكلها موتة

وتغسيله طبعاً في الآخر .. بعيداً عن الجد طبعاً ، وأيضاً لأن
قتلى المرور وبعض الحوادث الأخرى لا يحظون بهذه النعمة
... نعمة التغسيل ! . بل ان بعض قتلى حوادث السيارات على
أيدى شباب مايس وابن ستين (في سبعين) ، كالتى تحدث في
القرى السياحية وقرب البلاجات صيفاً لا يحظون حتى بتوصيف
ميتهم على انها حادثة ...

الموت بالصودا وقطع الشريان

بلغ عدد وقائع الانتحار والشروع فيه ٦٦ واقعة (بعد ٥٧ عام ١٩٩٣) وكانت وقائع الانتحار ٥٧ والشروع ٩ فقط ، والأخيرة هي التي تم فيها انقاذ الشارع .. الذي أحيانا ما يعاود الانتحار يأسا من حاله الأصلي ، أو الحال الذي أصبح عليه من جراء اصابات الشروع نفسها ايضا . وعلى طوال تاريخ تقارير الأمن العام في مصر ، لم تقدم الداخلية بيانا يوضح عدد المنتحرين الذين كانوا قد شرعوا من قبل مرة أو أكثر . بعد ذلك نجد أن شهور مارس ويوليو واغسطس في مقدمة تلك التي شهدت وقائع انتحار وشروع مسجلة ٨ لكل منها لكن الغريب ان شهر مارس ١٩٩٣ خلا تماما من الوقائع مع أنه من المعروف وجود موسمين للانتحار : أولهما مدخل الربيع وأسباب الانتحار هنا قد تكون عاطفية أو نفسية أو حتى فلسفية (حالة فرط الافتتان بالكون والرغبة في التماهي معه) . والموسم الثاني هو موسم الصيف والنتائج (فشل ما بعد المصاييف عاطفيا أو دراسيا عند ظهور النتائج) . أفلا يستحق مارس ١٩٩٣ الشاذ إذن دراسة خاصة ؟ .

وتقسم مصلحة الأمن العام دوافع الوقائع - مثلما تفعل من ٢٠ سنة ! - إلى : الانفعالات النفسية في ٣٢ واقعة (١٨ ذكور و ١٤ إناث) والتخلص من مرض (١ - ٠) وعدم تعاطي مخدرات (١ - ٠) والمنازعات العائلية (٧ - ٥) والفشل في الدراسة (٣ - ٠) والفشل في الزواج (٢ - ٠) (غريبة على الذكور !!) والنزاع على مال (٤ - ٠) والتخلص من مطاردة السلطات (١ - ٠) والتخلص من الحياة (٢ - ٣) ، وقصد آخر (٣ - ٢) ومن الواضح أن الحالة الوحيدة التي زاد فيها عدد الاناث حالة التخلص من الحياة ، ولا يمكن أن يقطع المرء بأن

السبب هو انهيار غشاء البكارة أمام استسلام خاطف ، أو الحمل السفاح ، فقد تكون الأسباب فلسفية ! لكن بغض النظر ، هل يمكن أن نجد في الدوافع السابقة ما يفيد في الكشف عن تنامي حالات الانتحار بسبب الفقر التي تنشر الصحف أخبارها ، وكان آخرها انتحار موظف تحت عجالات مترو الانفاق - وفي مكان بعيد عن المحطة بالنفق - لعجزه عن عول أسرته ؟ . هل نطمع ان نرى يوما بيانا بعدد المنتحرين الذين ارتكبوا جريمة قتل قبل انتحارهم مباشرة مثل أولئك الذين يقتلون ابناءهم - ايضا بسبب الفقر ونادرا بسبب الجنون - ثم ينتحرون ؟ . هذه هي الاسئلة الحية التي تكشف بعض اعماق ما يدور في حياتنا ونراهن أنها لن تجد اجابة أبدا . وأكاد اقطع بان تضخيم ما وقع من انتحار وشروع تحت دافع الانفعالات النفسية (٣٢ من ٦٦) هو مقصود من قبيل التلميح لأنه يمكن ادراج الكثير من الحالات تحت هذا البند ، وسر ما يراد ستره منها (تذكر ابن محام نيابات أمن الدولة الذي حاول اقتحام قصر الرئاسة فقتله الحرس ولا يزال السر غامضا حيث قيل أنه كان يعاني من اختلال واراد أن ينتحر) . بعد ذلك فإن الوسائل التي استخدمها الجناة / المجنى عليهم ، تكشف هي الأخرى اشياء . فالإناث يتفوقن على الذكور في استخدام المادة السامة والجبرق (٧ و ١٢ مقابل ٦ و ٨) . واستخدمت الأقراص في حالة واحدة (ذكر) والقاء من علو (٧ ذكور و ٣ إناث) والآلات القاطعة (٥ ذكور) والأسلحة النارية (٣ ذكور) والشنق (١٠ و ٣) والغرق (٢ ذكور) . هنا استبعدت السكك الحديدية ولا ندري هل لأنها لم تعد "وسيلة" ومنذ متى .. هل يعتبرها التقرير آلات قاطعة ؟ ثم اين الانتحار بالغاز أو بالاستنشاق ؟ ألم يحدث في مرة أن قام إرهابي أو أكثر بأعمال انتحارية أين نجد ذلك احصائيا ؟ . على أية حال تعالوا إلى مهن المنتحرين لنجد ان الـ ٢٤ أنثى منهم ١٨ غير عاملة و ٤ بدون

عمل و ٢ طلبة ويعنى ذلك أن للبطالة دور البطولة كدافع لدى الاناث وهذا بحد ذاته متغير له دلالة ايجابية من ناحية أخرى وهى ارتقاء قيمة العمل عند الاناث إلى حد الانتحار لفقدانه ، أما الذكور فمنهم ٤ مزارع و ١ تاجر ، ١ موظف مبرى ، ٤ مجندون (هذا الرقم عال كل عام وغامض وقد يكون كاذبا ومضللا) و ١ تعليم ، ١ سائق ، ١١ عامل حرفى ، ٦ بدون عمل ، ٥ عاطل ، ٦ طلبة ، ٢ مهن أخرى .

فى النهاية يمكن القول أنه يستحيل ان تتمكن من التقاط ما وقع فى الطبقات الجديدة القادرة ، أو الميسورة (المليونىة !) بشكل عام . على الرغم من ان احدا لا يريدان يعرف ليعاير ... او ليقول ان الدولة منحازة .. فالحكس هو الصحيح اذ قد تسمح الحالة الاحصائية للانتحار حاليا هكذا بان يقول محلل يسارى أنظروا .. لا ينتحر إلا الفقراء فى بلادنا ومع ان مخزون القيم الدينية والاجتماعية لديهم يمنعهم - مفترض - من ذلك ، إلا أن الظروف القاسية اصبحت أقوى ...

نريد أن نعرف الحالة وسط القادرين لا لشيء إلا لنعرف الحقيقة ، وندرس المسألة فى بعدها الإنسانى ، فقد نكتشف أشياء لها علاقة بغربة وعزلة الإنسان فى عالمنا المعاصر ، والتي يعانى منها الناس من كل الطبقات ؛ وفى كل بقاع الأرض .

* أجازت شعبة إدارة الأخطار فى اكاديمية البحث العلمى ، فى أبريل ١٩٩٦ ، بحثا أجراه المؤلف تحت اشراف أ.د. / سامى نجيب وكيل كلية تجارة بنى سويف واستاذ رياضيات التأمين ، حول "خطر الانتحار فى المجتمع المصرى المعاصر" ولأن الدراسة نشرت منها مقتطفات واسعة بعدة صحف فأننى سأرحم القراء من اعادة تقديمها فى كتيب ، أو مقتطفات منها هنا الآن ، بيد أن أهم ما كنت قد توصلت إليه هو قلة أو انعدام الاهتمام الشرطى بجناية الانتحار اذ انها تسجل كواقعة لا يعاقب القانون مرتكبها ، الأمر الذى يوضح ان جرائم كثيرة قد تقيد انتحارا وهى ليست =

وقائع الانتحار والشروع فيه ١٩٩٢
حسب الديانة والحالة العلمية (بيان اختفى مجدداً)

الديانة											
مسلم		مسيحي		يهودي		ديانت أخرى		لم يبين		الجملة	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
٤	٣	---	---	---	---	---	---	---	---	٤	٣
٤	٢	---	---	---	---	---	---	---	---	٤	٢
٥	٢	---	---	---	---	---	---	---	---	٥	٢
٢	٢	---	---	---	---	---	---	---	---	٢	٢
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
٢	---	---	---	---	---	---	---	---	---	٢	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	١	---	---	---	---	---	---	---	---	---	١
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
٥	٤	---	---	---	---	---	---	---	---	٥	٤
٣	٤	---	١	---	---	---	---	---	---	٣	٥
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
١	---	---	---	---	---	---	---	---	---	١	---
١	---	---	---	---	---	---	---	---	---	١	---
٦	١	---	---	---	---	---	---	---	---	٦	١
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
١	---	---	---	---	---	---	---	---	---	١	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
٣٤	١٩	١	---	---	---	---	---	---	---	٣٤	٢٠

كذلك والسبب الشرطية أو أهل المنتحر أو العكس بمعنى وجود جرائم انتحار ولا تقيد ويتواطئ كل الشهود وأهل المنتحر على الاخفاء ويسايرهم رجل الشرطية بعلم أو بدون رغبة في العلم .

تابع جدول وقائع الانتحار والشروع فيه حسب الديانة والحالة العلمية

الحالة العلمية

الجملة		لم يبين		عالي		ثانوي		إعدادي		إبتدائي		يقرأ ويكتب		أصلي	
ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
١	١	---	---	---	---	---	---	١	---	١	---	١	٣	---	١
٢	٢	---	---	---	١	---	١	---	---	---	---	---	---	٢	٢
---	---	---	---	---	٢	---	١	---	---	---	---	١	٢	١	---
---	---	---	---	---	---	---	١	---	---	---	---	---	١	٢	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	٢
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
١	---	---	---	---	---	١	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
٤	٥	---	---	---	---	---	١	---	---	١	٢	١	١	٢	١
٥	٣	---	---	---	---	٣	---	١	---	---	---	١	٢	---	١
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	١	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	١
---	١	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	١	---	---
١	٦	---	---	---	---	---	---	---	---	---	١	---	٢	١	٣
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	١	---	---	---	---	---	١	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
٢٠	٣٤	---	---	---	٣	٤	٥	٢	---	٢	٣	٤	١٢	٨	١١

الفصل الرابع

الأمن الاقتصادي

فى الباب الثالث من التقرير ، وتحت عنوان الأمن
الاقتصادى نلتقى بـ ٢٣ جدول ، عناوينها :

- جنایات الاختلاس عامى ٩٣ و ٩٤ موزعة على
المحافظات ، ثم جنایات الرشوة حسب حالة ضبط الجناة موزعة
على المحافظات ، وجنایات تزوير الأوراق الرسمية وتقليد
الاختام حسب حالة ضبط الجناة وسرقات الأسلاك والكابلات
بالمحافظات مقارنة بـ ١٩٩٣ ، وسرقات الاسلاك حسب ضبط
الجناة موزعة على المحافظات ، وكل ما تقدم فى إطار جهود
الإدارة العامة لمباحث الأموال .

- وعن جهود الإدارة العامة لمكافحة التهريب الضريبى
يرد جدول للقطاعات المختلفة وعدد القضايا والحالات ، وقيمة
الایرادات المخفاة وقيمة المسدد نقدا ، ثم جدول يبين جهود قطاع
الضرائب بالإدارة ، وآخر عن الأنشطة التى لاحقها القطاع ،
وجداولين عن قطاع الجمارك وأنشطته ، وجداولين عن قطاع
ضريبة المبيعات ثم أنشطته ، و جدول لقطاع المصنفات الفنية ،
وآخر لقطاع أموال وممتلكات الدولة المستردة ، ثم جدول عن
جهود شرطة التموين باعتبارها إدارة وحدها .

ثم تستعرض الجداول جهود شرطة الإدارة العامة
للسياحة والآثار والإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات ثم
الإدارة العامة لشرطة الكهرباء ، والإدارة العامة لشرطة
المسطحات المائية .

ولا نستطيع ان نسمى ما فى هذا الباب هيكلأ احصائيا
لنورد ملاحظاتنا عليه ، اذ هو فى الأساس قائم على السرد
الخالى من المعنى المحدد أو من التركيب العلائقى بين
المتغيرات والعوامل ، ولا يقدم باب الأمن الاقتصادى ، أى
بيانات عن المتهمين أو الأماكن أو الشهور أو الدوافع مع أنها لا
تقل أهمية عما فى الأمن الجنائى .

القصد من قراءة هذه البيان تشير - فقط - إلى الآتى :

- أننا بآزاء تعبير (الأمن الاقتصاى) لازال بحاجة إلى أن تتضح معالمه الشرطية ، خاصة وان التقرير حينما استحدث هذا الباب لم يقدم لذلك التقديم الواجب ، او أى تقديم .

- يشيع فى أوساط إدارات الأمن الاقتصاى ، كما نعاين - ربما باستثناء مباحث الأموال - منهج : "شوف السنة اللى فاتت كانت كام وزود أو نقص ٢٪" . وهذا المنهج مستمد من ثقافة التخطيط البيروقراطى وثقافة موظفى اعداد الموازنات التخطيطية .. أولئك الذين لا يرون معيارا سوى التزويد أو التقيص عن العام السابق حسب الحال . ولا يمكن للمرء ان يلوم الداخلية وحدها فى هذا الحال . فالسياسة الشمولية القائمة على المستوى القومى ، لا تعمل فى أفضل حالاتها إلا بهذا المعيار ايضا . لذلك يقول المسئولون الكبار - ودعونا نقدم حسن النية ونصدقهم - أنهم لا يهتمون بشئ قدر اهتمامهم بمصلحة المواطن المحدود . وبايجاد فرص عمل له ، ولا ينامون الليل لهذا السبب وانهم زودوا فرص العمل كذا فرصة وعدد الشقق ألخ . لكن الحديث عن التزامات استراتيجية محددة لا أثر له ، وعند "الزنفه" يقول المسئول : لقد عملنا أقصى ما نستطيع ... والفقر موجود فى كل العالم .. والبطالة .. والجريمة . واذا احتدم الحوار ينتقل الحديث إلى مستوى : ما هى الناس بتخلف كثير وبتزرع ٧ - ٨ قوالب سكر فى كوب الشاى .

- بلغت جملة قضايا الاختلاس التى ضبطتها مباحث الأموال ٨٠ قضية منها ٤٧ فى الحكومة و٣٣ فى القطاع العام ، وقد وقع فى القاهرة وحدها من هذين النوعين ٧ و ١٧ جنائية . وبلغت جنايات سرقات الاسلاك والكابلات ٩٩ وعموما هذه الجنائية مرشحة للتراجع فى السنوات القادمة بسبب التطورات

التكنولوجية فى مجال أدوات ووسائل الاتصال ... ومفهوم طبعاً أن الألياف الضوئية (الزجاجية) غير النحاس والألمونيوم .

- ان قيمة الإيرادات المخفاة عن الضرائب والمضبوطة مبالغ فيها كما قلنا (٧,٩ مليار جنيه) فضلاً عن أن المعيار هو حجم الضرائب المقدرة عليها . لكن الأهم ان قيمة إيرادات الجمارك المخفاة كما هو مسجل ٦٠,٥ مليون جنيه (أى قيمة البضائع التى حاول أصحابها تهريبها) ، الأمر الذى يمكن معه القول أن صراخ مسئولى الصناعة المختلفين .. الوزير ومن معه .. والمستثمرين ... وكبار الموزعين المعتمدين من التزايد الرهيب لحالات تهريب السلع التايوانية والصينية والليبية والتركية والقبرصية ألخ . هذا الصراخ إما بحق ، وفى هذه الحالة تكون مباحث الجمارك "كسلانة" . وإما مبالغ فيه فيكون رقم المضبوطات واقعيًا والمباحث صاحبه والأمن الجمركى مستتب . ولا انحياز عندى لرأى .

- بلغ عدد القضايا فى مجال التهرب الضريبى ١٣ قضية فى النشاط الذى يحتل قمة التهرب وهو نشاط تصنيع وتجارة المشغولات الذهبية والفضية والإيرادات المهربة نحو ١,١ مليار جنيه . فى المرتبة الثانية جاءت "القصابة والاتجار فى اللحوم البلدية" بواقع ١٠٦ قضية وإيرادات نحو ١,١ مليار جنيه ، فى الثالثة تمليك وحدات سكنية بـ ٨٧ قضية وإيرادات ٩,٦ مليون جنيه ، الرابعة الاتجار فى الماشية والجمال بـ ١٠٥ قضية وإيرادات ٨٦٣,٩ مليون جنيه ، ثم استيراد وتجارة المواد الغذائية بـ ٣٢ قضية و ٨١٧ مليون جنيه إيرادات ثم الاتجار فى مواد البناء بـ ٤٢ قضية و ٣٨٣,٠ مليون جنيه ، فاستيراد وتجارة الشاي بـ ١١ قضية و ٣٤٥ مليون جنيه ، والاتجار فى السيارات ١٢٨ قضية و ٣٧٢,٨ مليون جنيه ، وتقسيم الأراضى والاتجار فيها ١٣٤ قضية و ٢٣٦,٩ مليون جنيه . المهم أن مجال

الاستيراد والتصدير فى المرتبة ١٣ بـ ٢٢ قضية و ١٧٥ مليون جنيه والاتجار فى الأقمشة والمنسوجات فى المرتبة العشرين بـ ١٢ قضية و ٥٥,٩ مليون جنيه ، وفى المرتبة ٢٢ الاتجار فى الأجهزة الكهربائية والادوات المنزلية والانتيكات بـ ١٤ قضية و ٥١,٥ مليون جنيه . والنشاط الأخير هو تأجير الوحدات السكنية نظام المفروش (المرتبة الـ ٣٦) وفيه قضيتان ونحو ٤ مليون جنيه إيرادات (؟) . ونسيت ان اذكر ان فى المرتبة ٣٣ نشاط حمل إسم "أنشطة مهنية : دروس خصوصية - حضانة - محامى - راقصة ! - مستخلص - مندوب إنتاج تأمين " وفيه ١٩ قضية و ٨١٤ ألف جنيه فتأمل هذا وتذكر الحملة السنوية لأخبار اليوم على "مافيا" الدروس الخصوصية وحدهم ، وكيف بدأت الوزارة تتصدى لهم ("بدأت" هذه فى كل عام تقترن بعبارة لأول مرة !). المهم أن هرم الأنشطة المتهرية برمته لا يعكس من وجهة نظرى الهيكل الحقيقى لعمليات التهريب الضريبى فى الواقع الإقتصادى الراهن . كما أن غياب المعلومات الأخرى عن أماكن الضبط ووسائل الجريمة ودوافعها واعمار المتهمين ومؤهلاتهم يجعل نشاط المكافحة وكأنه يدور فى المطلق ويعتمد على شخصية مدير الادارة بالأساس ... ورد الفعل على بعض الحملات الإعلامية المتفجرة ولا ننسى ان احد أهم الحوافز للعمل هنا هو الحافز المادى (نسبة مما يتم استرداده) وتثير هذه المسألة حساسيات مختلفة فى جهاز الشرطة نظرا لتباين الحوافز من إدارة لإدارة .

- بدأت ديسكات الكمبيوتر تظهر فى مضبوطات شرطة المصنفات الفنية ، بعد أن عاشت هذه الشرطة سنينا على شرائط (فيديو + كاسيت) وقبلها على الاسطوانات ، وواقع الأمر ان الشق المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية فى اتفاقيات "تحرير" التجارة العالمية سيلقى باعباء جسيمة على هذه الشرطة،

وأخشى ألا تكون مؤهلة لمواجهتها ، وقد لمسنا ان الإدارة كانت قد عجزت عن حماية حقوق المؤلف المصرى - فى بند الكتب وحده - مما أدى لازدياد نشاط قراصنة بيروت وازدياد فقر المؤلفين وهزال عوائدهم . ونشير إلى أن قيمة كل مضبوطات الإدارة (٢٢ صنفا) لم تزيد عن ٥,١ مليون جنيه ، علما بأن بعض ديسكات الكمبيوتر الهامة يساوى الواحد منها مئات الآلاف (قد تصل إلى مئة مليون لديسكات برامج الدفاع والتسليح لكن ده كلام ثانى) فى حالة الاستخدام المدنى . نشير أيضا إلى أن الإدارة ذكرت أن من بين مضبوطات الشرائط الكاسيت شرائط الترويج لفكر الإرهابيين ! .

- قدرت قيمة عقارات وأراضى الدولة المستردة بـ ١٦,٣ مليون جنيه منها اراضى فضاء فى منطقة المرج وحدها بـ ١٤,٩٩ مليون جنيه !! . ونحن ندعو الله ان يعين قطاع أموال وممتلكات الدولة لاسترداد ما تقدره المصادر المختلفة بقيمة ٣ مليار جنيه فى هذا المجال ، وفى مواجهة عصابات منظمة تستخدم كل الحيل القانونية والاجرامية الممكنة لاغتصاب الأراضى وبالتواطؤ مع "كوادر" الحزب الوطنى أو بمشاركة فعالة منهم ومباشرة .

- فى إطار جهود شرطة التموين نحن ننتظر ان يظهر دور الوزير أحمد جويلى فى العام القادم ، لأنه تولى المسئولية فى وقت لم يكن ممكنا ان تظهر فيه أعماله عام ١٩٩٤ . أن اجمالى عدد القضايا التى ضبطتها مباحث التموين هو ٩٩٤٦٦ قضية ، ونشير إلى اجمالى المبالغ المتحصلة من الأحكام المنفذة عام ١٩٩٤ (٩٢٥٨٧ قضية) هو ٧١٤٤٩ مليون جنيه وهو مبلغ هزيل لا يتفق وضخامة عدد القضايا ويكشف وجود تركيز على الصغار (ما دام متوسط الغرامة لكل قضية نحو ٨٠٠ جنيه تقريبا) . كما أن آلية عمل هذا القطاع تحتاج إلى إعادة نظر ولا

يكفى ان يقال بحسن نية : الإدارة مكتبها مفتوح وتليفوناتها كذا .
فالسوق المفتوح (على الآخر !) الذى نحيا فيه يحتاج إلى طرق
مراقبة وضبط عصرية وفعالة .

- لفت نظرى أن شرطة السياحة والآثار لم تضبط قضية
فعل فاضح واحدة عام ١٩٩٤ أو عام ١٩٩٣ وان كانت قد
ضبطت ١٤ قضية هتك عرض وقضية اغتصاب واحدة فى
١٩٩٤ . وحسنا فعل التقرر حين فصل جرائم الآثار التى
تضبطها هذه الشرطة وحدها وان كنا نأمل أن يوليها عناية
خاصة فيما بعد ولو بإصدار ملاحق عنها (أنها لا تقل عن
جريمة الإرهاب بحال) . ونورد هنا أنه تم ضبط ٣ قضايا
تهريب و ١٣ إتهار و ٩٠ حيازة و ١٦ سرقة و ٣٢ عثور و ١٠٩٨
تعديات على المناطق الأثرية (؟؟) و ١٥٩ إزالة تعديات ،
وتحقيق فى ١٢ بلاغ خاصة بالمناطق الأثرية وبلاغ واحد
خاص بالمتاحف .

* تظهر عبارة غامضة فى جداول جهود شرطة النقل
والمواصلات هى عبارة "اشتباه سياسى" ومن هذا النوع ضبطت
مباحث هيئة النقل العام ٦ قضايا وضبطت مباحث شرطة النقل
٢٥٣ (اضيف إليها .. ولصق منشورات) . وضبطت شرطة
مترو الانفاق ٧٧ قضية (وهى الشرطة الوحيدة التى ذكرانها
ضبطت ١٩ قضية هارب من الخدمة العسكرية !!) .

* أظن أن ما يهمنا فى جهود شرطة الكهرباء هو قضايا
جرح سرقة التيار التى ضبطتها . نحن ازاء ٦٠٩٥٥ قضية عام
١٩٩٤ وقيمة التيار المسروق فيها ١٣,٣٧ مليون جنيه وعلى
وجه القطع فهذه "جريمة" فقراء وحرافيش يفعلونها لأغراض
عملية أو منزلية أو زفافية ويكملها أيضا جرح مخالفات شروط
التعاقد والتى بلغت ٨٤,٥ ألف قضية بقيمة ٣,٣ مليون جنيه .
ويظهر أثر الفقر واضحا فى وجود ١٦٨٩ جنحة سرقة تيار فى

قنا و ٣٧٩١ مخالفة شروط ، ١٦٦٦ فى المنيا للسرقة و ٢٥٢٦
لمخالفة الشروط .

وطبيعى أن تكون القاهرة الأولى بـ ١٥٩٩٨ قضية
سرقة و ١٨٨٧٩ قضية مخالفة شروط فما أكثر البؤساء فى
المدينة المليونية الرهيبة .

غير أن الرقم مرتفع فى الإسكندرية : ١٠٣٨٧ سرقة
و ٤٢١٩ مخالفة شروط ، وفى الجيزة ٧١٨٨ سرقة و ٤٩٥٤
مخالفة وفى القليوبية ٢٢٣٤ سرقة و ٤٢٨٣ مخالفة وفى الدقهلية
١٥٦٤ و ٤٣٦٧ . والغريب أن الرقمين فى أسسيوط ١٤٩
و ٣٨٧٦ .

- ضبطت شرطة المسطحات ضمن ما ضبطت مصنعا
لتصنيع أعلاف وتجفيف اسماك (أين ومتى وكيف أقيم وأين
الإدارة المحلية من عمل كهذا) كما ضبطت لغم وزنه ١٤,٥
كجم من مادة T . N . T وأيضا نسال أين ضبط وهل أعلن فى
الصحف عن شئ كهذا وماذا كان هدف من وضعوه . ما علينا
من هذا ومن أشياء أخرى تتعلق بعلاقة شرطة المسطحات
المتوترة بالصيادين ومسئوليتها عن التلوث وتجريف الأراضي .

الفصل الخامس

الأمن الاجتماعي

- يتناول هذا الباب نشاط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وهي تصدر وحدها تقريراً سنوياً ، كما تعلن إدارة سلاح حرس الحدود في مؤتمر صحفي كل عام نتائج جهودها هي الأخرى في هذا المجال كما يشمل الباب أيضاً بياناً بجهود الإدارة العامة لمكافحة جرائم الآداب العامة ، وإدارة رعاية الأحداث لينتهي التقرير باستعراض لأهم جهود مكافحة الجريمة (ضبط أسلحة + ذخيرة ومفرقات + مصالحات + ضبط المحكوم عليهم الهاربين + قضايا التشرد والعود) وأخيراً وثيقة شرف باسماء شهداء الشرطة في باب مستقل . ومن هذا كله ، وعنه نقول : "بلغ عدد قضايا المواد المخدرة ٨٨٠٢ وكان ١٠٦٨٥ في ١٩٩٣ وعدد المتهمين ٩١٤٩ بعد ١١١١١ . ومن حق هذه الإدارة ان تفخر بان المواطن العادي يلمس كيف ارتفعت أسعار المخدرات - الحشيش بالذات وهو اكثرها انتشاراً أو شعبية - واللافت بشدة هنا هو عودة الأفيون للظهور عام ١٩٩٤ وكان قد اختفى في ١٩٩٣ . وقد بلغت المضبوطات ٢ كيلو و ٣٢٢ جرام و ١٥ "ملي" ! . وكل ما يمكن قوله اننا نتمنى ان يستعير تقرير الأمن العام بعض المعلومات هنا من تقرير إدارة المخدرات لنعرف جنسيات المتهمين ومواقفهم القضائية على الأقل ! ، كما نتمنى ان تولى إدارة المخدرات اهتماماً خاصاً بالمخدر "الشعبي" الذي أصبح كاللبان ألا وهو "البانجو" ، سواء إحصائياً أو أمنياً أو اجتماعياً .

- لا يزال تصنيف قضايا الآداب كما هو : إدارة محال للبغاء ، والاتجار بالبغاء واستغلاله ، وممارسة البغاء عادة والاتجار بالبغاء داخل البلاد وخارجها ، والتحريض علناً على الفسق ، والتعرض للنساء على وجه يחדش الحياء ، وإدارة بيوت القمار ، ولعب القمار بالمحال العامة والملاهي وعرضه بالطرقات ، وفعل فاضح علني ، ومراهنات خفية على سباق

الخیل ، (لم تضبط قضية واحدة عام ١٩٩٤) ، ومطبوعات
فاضحة ، وتسول ، ومخالفات قانون الملاهي ، ومخالفات قانون
الأندية ، ومخالفات قانون المحال العامة وقضايا أخرى .

هناك خلط واضح أذن (تسول ومراهنات خيول لماذا ؟)
وهناك "روح" جامد معنى بالاداء البيروقراطي أكثر من عنايته
بصيانة الطاقات الاخلاقية والروحية (تذكر الطلبة الذين يشحنون
في بوكس الآداب بالبركة من قاعات السينما في الحفلات
النهارية) ثم ان المعلومات كلها في جدول واحد يوضح أعداد
القضايا لكل نوع فقط مع أن المرء تسواق لمعرفة الأجانب
(العرب غالباً !!) الجناة في مثل هذا النوع من القضايا ،
والتشابكات العجيبة بين المال "الإسلامي" وبين بعض ما لا يليق
بمواطن سليم التكوين ارتكابه . لكن يبدو أن الأبعاد السياسية
والاجتماعية لقضية الآداب هي التي حكمت تصميم هذا الجدول
- ولو بحسن نية - بحيث تتذكر حين تراه مباشرة ، غائيات
الملاهي نظام : "أرب توب على" (ارب = يارب) . وتتسى
ماعدًا ذلك وما يدور في القصور والشقق الفاخرة والمنتجعات مع
أنه أشنع بما لا يقاس .

جدول رقم (١)

بيان إحصائي بجنح جرائم الأحداث خلال عام ١٩٩٤

الأعمال البهينة	سرقته	لصق	هتك	ضرب	قتل وأصلبه	مزاولة مهله بدون ترخيص
عدد القضايا	٥٤٦٩	٢٠	٩٢	٩١٦٧	٣٤٣	٧٨٧
عدد القضايا	٣٤٥	١٠٣	٥٤	٤٥٢	٩٣١٥	٢٦١٤٨

* الجداول المنشورة هنا عن جنايات وجنح الأحداث
وقضايا الإفساد والتشرد مرعبة ، أن الجنايات تمتد إلى ساحة
عريضة ، واذ تخلو من "إحراز سلاح ومخدرات" فأن الجنح

وقضايا الأفساد لا تترك خانة من خانات الجرائم دون ان تملأها، وإذا كان جدول فئات السن لمرتكبي الجنايات من الأحداث قد جاء خاليا في خانتى عمر سبع سنوات ، ومن ٧ إلى أقل من تسع سنوات . فإن جدول فئات سن مرتكبي الجناح عامرة في كل المراحل ، وهل يصدق أحد أن من بين مرتكبي الجناح هنا أطفال دون السابعة وأن فيهم ١٤٢ ذكر و ٢٢ أنثى ، وأن أجمالى القضايا هنا ٢٦١٤٨ قضية وأجمالى عدد المتهمين ٢٥١٧٧ ذكر و ١٢٩١ أنثى . أننا ازاء طابور خامس حقيقى .. جيش من أبناء القاع والضياح يمكن أن يكون اداة خطيرة للتخريب والدمار . ولاحظوا أن من هم خارج القضايا المضبوطة كثر .

جدول رقم (٢)

بيان إحصائى بجنايات الأحداث خلال عام ١٩٩٤ م

الفعال ابيان	قت	ضرب موت	ضرب عاهه	خطف	هتك عرض واغتصاب	تهديد	سرقة بالاكراه	حريق عدد
عدد القضايا	٤٣	٢٧	١١	٢	٨٩	-	٨٤	٣
عدد المتهمين	٥٣	٢٧	١١	٢	١٠٣	-	١٠٤	٤

تابع جدول رقم (٢)

بيان إحصائى بجنايات الأحداث خلال عام ١٩٩٤ م

الفعال البيان	تزوير اوراق رسمية وتقليدية اختتام	احراز سلاح	مخدرات	جنايا خرى	اجملة
عدد القضايا	٧	-	-	٤	٢٧٠
عدد المتهمين	٧	-	-	٤	٢١٥

جدول رقم (٣) بيان إحصائي بفئات من الأحداث المتهمين في الجنج خلال عام ١٩٩٤

فئات السن البيان	أقل من ٧ سنوات		من ٧ إلى أقل من ٩ سنوات		من ٩ إلى أقل من ١١ سنة		من ١١ إلى أقل من ١٣ سنة		من ١٣ إلى أقل من ١٥ سنة		من ١٥ إلى أقل من ١٨ سنة		الجملة
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
عدد المتهمين	١٤٢	٢٢	٣٣٧	٤٢	١٠٢١	١٠٣	٢٨٧٧	١٧٧	٧٤٤٥	٣٨٨	٣٣٥٤	٥٥٩	٢٥١٧٧
١٢٩١													

أقسام الأحداث والغائبون والضالون خلال عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥
جدول رقم (٤)

المحافظات	استخدام الأحداث وتدريبهم على : استخدام الأحداث والغائبون والضالون														
	الغائبون (١) الذين كف البحث عنهم		الجملة		التشرد		البغاء		أعراضهم هتك		السوق ولاستخدامهم فيها		تجارة المخدرات		
٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	٩٤	٩٣	القاهرة	
٢٠٤	٢٤٥	٢٥٢	٢٥٥	٣٤	٥	٣٥	٥	-	-	-	-	-	-		
٦٥	١٠٧	٣٥١	٤٣٤	١٨٨	٢٧٠	١٨٨	٢٧٠	-	-	-	-	-	-		الإسكندرية
-	-	٦	١٧	٦	٢٢	٥	١٩	-	-	-	-	-	٢		بور سعيد
-	٢	٣٨	٣٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		الإسماعيلية
٢٦	٦	٢٠	٢٠	٥	-	٣	-	-	-	-	٢	-	-	السويس	

تابع جدول رقم (٤)
أقسام الأحداث والغائبين والضالون خلال عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤

الضالون	الغائبون (١) الذين كف البحث عنهم	استخدام الأحداث وتدريبهم على :						المحافظات	
		الجلسة	التشرد	البقاء	هتك أوضاعهم	السرقه واستخدام م فيها	تجارة مخدرات		
-	٦٥	٢٨	-	-	-	-	-	أسوان	-
-	-	٢	-	-	-	-	-	البحر احمر	-
-	١١	-	-	-	-	-	-	مطروح	-
-	٢	٤	-	-	-	-	-	لواوى اجيد	-
-	١١	-	-	-	-	-	-	شمال سيناء	-
-	-	-	-	-	-	-	-	جنوب سيناء	-
٣١١	١٣٩١	١٦٣٥	٣٦١	٣١٨	٣٥٤	١	٢	١	٤
٤١٠									

تابع جدول رقم (٤)
أقسام الأحداث والغائبين والضالون خلال عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤

الضالون	الغائبون (١) الذين كف البحث عنهم	استخدام الأحداث وتدريبهم على :						المحافظات	
			الجملة	التشرد	البغاء	هناك أعراضهم	المسروقة والمستخدمة م فيها	تجارة مخدرات	
-	-	٦	١٥	-	-	-	-	-	دمياط
١	٢	٧٣	١٦	١٦	-	-	-	-	القليوبية
-	١٢	١٤٣	٦	٨	-	-	-	-	الدقهلية
٣	٢	٢٧	-	-	-	-	-	-	الشرقية
-	٥	٣٨	-	-	-	-	-	-	البحيرة
٢	٢	١٢٩	١٥	١٥	-	-	-	-	اغربية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	كفر الشيخ
-	-	-	١٧٥	-	-	-	-	-	المنوفية
١	٢٦	١٤٣	٣٤	٣١	١	٢	-	-	النجيزة
١	-	-	-	-	-	-	-	-	بنى سويف
-	-	٢٦	١٦	-	-	-	-	-	فيوم
-	-	٢٢	٢٢	-	-	-	-	-	المنيا
-	-	٢٨	٢٨	-	-	-	-	-	السيوط
-	١	-	١٥	-	-	-	-	-	سوهاج
-	-	-	٣	-	-	-	-	-	قنا

جدول رقم (٥)
بيان إحصائي بفئات سن الأحداث المتهمين في الجنايات خلا عام ١٩٩٤

الجملة		من ١٥ إلى ١٨ سنة		من ١٣ إلى أقل من ١٥ سنة		من ١١ إلى أقل من ١٣ سنة		من ٩ إلى أقل من ١١ سنة		من ٧ إلى أقل من ٩ سنوات		أقل من ٧ سنوات		فئات السن البيان
أنث	ذكور	أنث	ذكور	أنث	ذكور	أنث	ذكور	أنث	ذكور	أنث	ذكور	أنث	ذكور	
١٠	٣٠٥	٩	٢٦٩	-	٢٨	١	٦	-	٢	-	-	-	-	١٩
														المتهمين

جهود الكفحة .. الصالحة والطالحة

* فى جدول الأسلحة المضبوطة (أول الحديث عن جهود المكافحة) تذهلنا الأرقام أيضا : ١٨٢ مدفع و ١٣٥٨ آلى و ٦٩٣ بنادق مششخنة و ١٠٣١٨ بنادق غير مششخنة ، و ٢٧٧٧ مسدس ، والاجمالى ١٥٣٢٨ . سوهاج هنا هى الأولى عامة وبامتياز (٢٩٤٠) تليها أسيوط ٢٠٢٩ قطعة ، والمنيا ١٩٧٦ قطعة وقتنا ١٣٣٩ قطعة (مفهوم وجود سياسة مقاوله التسليم السنوية التى يتبعها ضباط البوليس مع العائلات للتغاضى عما لديهم وغير ذلك) . لكن بعد رباعى العنف تأتى القليوبية ٩٧٩ قطعة ثم القاهرة ٧٩٨ فبنى سويف ٧٣٢ (أفقر محافظات مصر !).

لكن قراءة محافظة / نوع تقدم ظللا هامة للصورة السلاحية فى مصر . فأكبر عدد مدافع جاء من سوهاج (٥٦) تليها شمال سيناء ٤٤ فقنا ٣٢ فأسيوط ١٧ . وواضح أن ثنائى الإرهاب فى الصعيد والمخدرات فى شبه الجزيرة له علاقة بالأمر . فى الآلى أسيوط الأولى ٦٠٤ تليها سوهاج ٢٤٤ فقنا ١٩٠ فالقليوبية ٧٤ . والتفاوت فى الآلى داخل رباعى العنف هنا غامض . أيضا فأن العدد من شمال سيناء (٩) لا يتناسب مع كمية المدافع المضبوطة هناك . فى البنادق غير المششخنة فأن أكبر الاعداد جاءت من سوهاج ١٨٨ ، ثم الشرقية (١١٠) (٩) فأسيوط ١٠٩ فقنا ٩٢ ، ثم المنيا ٦٤ . فى غير المششخنة هناك أو لا رباعى العنف بعده القليوبية ثم القاهرة . ومن إجمالى ٥٠٣ سلاح مضبوط من المنوفية يوجد ٤٤٨ بندقية غير مششخنة (هناك ورش فى هذا البلد الفقير تصنع البنادق والمسدسات العمولة وهى تكثر أيضا فى محافظة القليوبية بالذات !). ويصل

التباين في المسدسات أعلى مداه فالمضبوط في سوهاج وحدها يفوق نصف المضبوط في كل محافظات مصر بعدها أسيوط ١٩٨ ثم المنيا ١٧٩ وقنا ١٣٤ . فإذا كانت سوهاج أقل محافظات الرباعي من جهة ما سجلته من حوادث إرهابية فإن المرء ليتساءل عن سر تكديسها بالسلاح هكذا ، وأقترح من جهتي دراسة حيازة السلاح في سوهاج في ارتباطها بتنافس العائلات ذات الحيازات الكبيرة داخل فروع "الهوارة" خاصة في مركز أولاد طوق شرق . والطريف أن القاهرة ستعود إلى المقدمة في الجدول التالي مباشرة ، وهو جدول الذخيرة والمفرقات حيث ضببت بها أكبر كميات من T . N . T والقنابل ومفجرات القنابل (وجود شركات المحاجر والجباسات في طره ذو علاقة) .

بينما احتلت المنيا المقدمة في المضبوط من البارود الأسود ، بعدها شمال سيناء ثم بنى سويف ثم الإسماعيلية ، فالسويس .

* لا أعول كثيرا - وأدعو الكثيرين إلى ذلك - على ما عقدته الداخلية من مصالحات . الرقم يقول ١٣١ مصالحة مقابل ١٢٦ عام ١٩٩٣ ، وأن حوالى نصف المصالحات (٥٩) تمت في بنى سويف وحدها . أن المرء يعلم أن مثل هذا العمل محسوط بالكثير من الشكليات والتتبع الإدارى والشرطى . وقد كان

* من غير كسوف ينبغى القول ان الكثير مما يسمى ضبطيات سلاح هو بالأصل تسليمات ... بمعنى ان رئيس المباحث يطلب من فرد محدد (أو عاقلة) تسليم كذا حقة سلاح وإلا ... وأحيانا يحدث ان يلعب رئيس المباحث فى المسألة لصالحه بطريقة : خذ يا هذا الغفير بع لنا ذلك الآلى الخطير واشتر بدلا منه الى قديم لاثباته فى المحضر . معروف أيضا أن بعض الاسلحة المضبوطة كانت محلا للتجار وقد حوكم بسبب ذلك ضباط كبار .

يمكن ان تكتسب الأرقام مصداقية لو أن الداخلية كشفت مثلا المصالحات الفاشلة أى التى أرتكب فيها أى من الطرفين أو كليهما جرائم بعد اتفاق الصلح . وعموما ليست صدفة أن عدد المصالحات ٣ فى سوهاج وواحدة فى قنا و ١٢ فى أسيوط و ١٣ فى المنيا . إن عقد مصالحة فى بيئة كهذه يحتاج إلى خبرة اثربولوجية عميقة ، ونفوذ قبلى كبير ، وإدارة واعية لأزمة الصراع الاجتماعى فى البيئات التقليدية .

* رقمان مذهلان وردا فى جدول المحكوم عليهم فى جنايات الهاربين هما عدد الهاربين وهو ٢٩٦٣٧ والمضبوطين وهو ١٣٧٣١ . العجيب أن القاهرة وحدها تستأثر بـ ١٠٢٩٤ هارب بعدها القليوبية ٤٣٦٠ ، ثم الجيزة ٣٤٤٤ فالأسكندرية ٢٠٧٥ المهم هل يمكن لأحد أن يفسر هذا الأمر وعلى من تقع مسئولية الهروب ؟ وهل فى الأمر خدعة ما مقصود بها بيان الانجازات فى الضبط العام القادم .. أقول هذا لأن عدد المتهمين فى جنايات الهاربين هو ١٢ فقط فلماذا يقفز الهروب إلى الفى ضعف ونصف بعد صدور الأحكام ؟ .

- بلغ عدد قضايا التشرد ١٦٤٥٠ حازت منه القاهرة ٨٤١٦ قضية والإسكندرية ٥٧٦٣ ثم بورسعيد ٧١٧ . وبالطبع يتوزع العدد الكلى بعد ذلك على أحكام البراءة والأنداز والمراقبة (٣٦٢٠) ، واستمرار النظر فى النيابة والمحاكم . وقد بلغ عدد العائدين للتشرد ٢٥٩٣ حالة منهم ١٦٧٢ من الاسكندرية و ٧٢٤ من القاهرة فما هى مسئولية مؤسسات الأحداث ، ومسئولية الشرطة يا ترى عن هذا العود ؟ .

* * *

أخيرا : أن وثيقة الشرف التى تضم شهداء الشرطة (الرتبة - الاسم - الجهة - تاريخ الاستشهاد) لهى من الأهمية

بالفعل ، غير أن الواجب المعلوماتى يقتضى إيراد أعداد الذين يمكن أن تضمهم وثيقة مناقضة (الكتاب الأسود مثلا) لتشمل من تمت إحالتهم إلى المحاكم العسكرية والمدنية من رجال الشرطة وصدرت ضدهم أحكام جنائية أم تأديبية أو عقوبات إدارية جزاء أعمال "غير مشرفة" ارتكبوها فى حق العمل أو الوطن والمواطنين . غير أن ذلك كله لن يحدث إلا اذا اقتنعت الداخلية بأهمية تضمين تقرير الأمن العام بابا عن الأمن السياسى ما دامت تحدثت عن الجنائى والاقتصادى والاجتماعى ؛ باب يتناول جرائم الارهاب والعنف السياسى وجهود المباحث واخفاقاتها بل وجرائمها ؛ من زوايا تتمتع بحد أدنى من الشفافية حيليق بدولة تريد أن تدخل القرن الواحد والعشرين متعافية . ولا تنسوا أنها دولة اسمها مصر .. مصر يا جماعة ! .

أيضا فان قوائم "شهداء" الشرطة يجب ان توضح أسباب قرار منح لقب شهيد ، الذى تترتب عليه ميزات تأمينية ومادية مقررة طبقا للقانون ، وأسباب عدم اعتبار بعض الضحايا من رجال الشرطة شهداء ، ومواقع الوفاة أو الاستشهاد بالضبط وأسبابها ، ومسئولية القصور الشرطوى نفسه عن حدوث الاستشهاد ، بمعنى دفع أفراد إلى مهمة - فى الجبل مثلا - دون دراسة طبوغرافية كافية ، أو دون معلومات أو تجهيزات ملائمة، أو فى ظل ردود أفعال غير محسوبة ، كالضغط على الوزارة للقبض على مجرمين (ارهابيين) ما فى واقعة اثارته اهتمام الرأى العام الخ ، من كل قلبى ، وبالاتابة عن قلوب القراء ، اتمنى ان نعرف أكثر لنتمكن أولا من الاقلال من الضحايا من الشرطة ، وأيضا من الضحايا الذين تقتلهم الشرطة بلا جريرة ، أو عشوائيا ، وثانيا لنضع الشهداء ، بعد تبرئة كل ما يعلق بدوافع واسباب الاستشهاد ، فى المصاف الاجتماعى الذى يستحقونه ، باعتبارهم قد قدموا أثمن وأعلى تضحية -

بالحياة - فى سبيل الحق والواجب والوطن ، وساعاتها سيكون
قسم بدء العمل "أقسم بالله العظيم أن ...إلخ) عنوانا على الحقيقة
وليس مجرد عمل روتينى .

الفصل السادس

الحلم القومى الأمنى !

(١٩٩٦ الذى يغطى ١٩٩٥)

١٩٩٦ الذى يغطى ١٩٩٥

الانطباع الأول الذى يخرج به المرء بعد مطالعة تقرير الأمن العام عن جرائم ١٩٩٥ هو : "فرحة ما تمت خدّها الغرب وطار .." ويرجع ذلك إلى سببين :

الأول : أن التقرير الذى ظهر مبكرا نسبيا هذا العام - بعد إدمان تأخيرہ لسنوات طوال ، والذى تمت إزاحة بعض حواجز التعقيم عليه ، التى تراكمت أيضا على مر السنين .. (وكان التقرير يقدم إلى الراى العام فى مؤتمر صحفى بنهاية مارس كل سنة) - هذا التقرير خرج إلى النور وقد حمل كل ما حذرت منه "الأهالى" على مدار سنوات فى متابعتها المتفردة له .. حمل معالم عملية "تشفية" متقنة من كل ما هو ذو معنى محدد ودلالة ومنتج للرمز وكاشف للاتجاهات . وكانت عملية "التشفية" قد بدأت من فترة وتأكدت ملامحها العام الماضى ، واستقرت هذا العام بتوالى إلغاء الملخص الأجنبى ، وإلغاء جداول الحالات الاجتماعية والمهنية والتعليمية للمجنى عليهم ، والكثير من جداول الجناة ، وإلغاء البيانات عن جرائم قتل الأطفال مجهولى النسب ، والتغيب الكامل للإشارات عن معدل الجريمة (نسبتها لكل ١٠٠ ألف من السكان) ، وبيانات عدد قوات الحراسة نسبة إلى عدد السكان فى كل محافظة . كل ذلك مع ثبات تصنيفات الجرائم والوسائل والمتهمين والدوافع لعشرات السنين ، واختصار ثلاثين سنة من الجدولين العاميين عن أعداد الجنايات المختلفة والجنح المختلفة ، ومع غياب معلومات لم توجد فى التقرير منذ انتظام صدوره فى الأربعينيات عن الجزاءات الموقعة على رجال الشرطة (بما أن التقرير يقدم قائمة شرف بالشهداء كل سنة) وجرائم الصفوة ، وجرائم الظل التى يبلغ عنها و يهمل رجال الشرطة قيدها ومتابعتها ... إلخ .

وتقتضى الأمانة القول إن التقرير ظل حتى قبل منتصف السبعينات ينبض بالحياة والقدرة على البوح فى بعض مواقع، ولكنه الآن أصبح جثة بياناتية شبه هامة .

ثانى عوامل عدم الفرح : يتلخص فى أن الشواهد التى ظهرت فى حياتنا للدلالة على انحسار جرائم الإرهاب غير موجودة فى التقرير على أى صورة ، اللهم إلا من علمنا بأن عدد شهداء الشرطة بسبب وأثناء الخدمة انخفض فى ١٩٩٥ إلى ٨ ضباط (من بينهم لواء) ، و ٤٧ من الأمناء والمساعدين ، و ٢٨ خفيرا ، بعد ١٦ ضابطا (من بينهم لواء) ، و ٨٨ من (الأمناء والصف والجنود، منهم ٣٧ جنديا) ، و ٢٥ خفيرا .

بل أن المرء ليتحدى أن يعرف القارئ لتقرير الأمن العام - فى أى من السنوات التى دوى فيها الإرهاب - إن كانت هذه أوضاع البلد التى فيها إرهاب أم بلد أخرى ، حيث لا إشارة عن هذا الحدث المدوى سوى تلك التى فى قائمة الشرف على قصور بياناتها .

إلى ذلك، فقد زادت الجنايات من ٢٣٨٧ بعد ٢٣٦٦ عام ١٩٩٤ ، وقفز القتل العمد إلى ٨٤٣ بعد ٧٩٧ ، وجنايات الحريق العمد إلى ١٦٠ بعد ١١٧ ، ومقاومة سلطات إلى ٣٤ جناية بعد ١٧ ، وتراجعت نسبة ضبط المتهمين فى عدة جنايات مهمة ، منها التهديد ، حيث أصبحت ٣٣٪ بعد ٨٠٪ ، وتزوير أوراق مالية ٧٣٪ بعد ٩٤٪ ، وتعريض وسائل النقل للخطر أو تعطيلها من ١٠٠٪ إلى ٦٧٪ ، وجنح سرقات النشل من ٦٦٪ إلى ٥٩٪ ، وسرقات الأسلاك من ٦١٪ إلى ٤٧٪ .

كل ذلك بالطبع لا يدعو إلى الفرح .

وبطبيعة الحال ، وبعيدا عن أى "دوجما" أو تبسيط أو نفاق ، فإننا نقدر الجهود التى يبذلها الآلاف من ضباط الأمن الشرفاء والصف ، والأعباء التى فوق الطاقة الملقاة عليهم ، وما

أضيف إليها مثل تنفيذ الأمر العسكرى بهد المباني المخالفة ، وإعادة الأراضي المنهوبة ، ومكافحة التجريف ، ومطاردة بائعى الخبز المكشوف .. إلخ .

تلك الجهود تستحق كلمة حق ، غير أن المرء حين يتحدث عن مؤسسة فيها نحو ١٦٠٠ من حاملى الدكتوراه والماجستير ، وتحدث ليل نهار عن الصحوة الإعلامية والثورة التكنولوجية التى أدخلتها ، لا يمكن أن يقبل منها تقصيرا فى وثيقة تهم كل مصر .. مصر الشغيلة أو " رجال البزنس " والمال .. المهنيين أو الحرفيين .. المؤسسات الأهلية أو الرسمية (مثل الأمن العام) .. لذا ندعو الوزير للمرة الكذا إلى عقد مؤتمر قومى لتطوير الإحصاءات الأمنية ، وأن يطالع بنفسه تقارير من الحقبة الليبرالية قبل ١٩٥٢ ، ومن الحقبة الناصرية ، وبالذات فى فترة تولى زكريا محيى الدين ، ليعرف كيف تدهور حال تقرير الأمن العام ، دون أى دواع ، اللهم إلا الكسل والخوف من أى نقد أو تحليل أو تقييم .

عرض نقدى ومعلومات

عادت إلى صدر تقرير هذا العام الآية الكريمة "فليعبدوا رب هذا البيت ، الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" ، وكانت سنوات المد الإرهابى قد أثرت - ضمن ما أثرت فيه - فى اختيار آية الافتتاح ، وكانت على سبيل المثال عام ١٩٩٤ : "يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين" . بعد ذلك يسير التقرير على ما درج عليه ، فيبدأ بمقدمة لمدير المصلحة (اللواء نصار زاهر) ، ثم جهود الإدارات المختلفة فى مصلحة الأمن العام ، وهى : إدارة المتابعة الجنائية ، وإدارة المعلومات الجنائية ، وإدارة الإحصاء الجنائى ، وقسم المصالحات (قسم جديد) ، وإدارة الرخص ،

وإدارة الشرطة الدولية والعربية (تم تحويلها إلى إدارة مؤخرًا فقط) ، وإدارة البحوث الفنية ، وإدارة الشؤون الإدارية . بعد ذلك عرض للجنايات وعرض للجناح ، ثم عرض للجرائم الاقتصادية . ومن المعلومات المفروحة - القليلة - أن لجنة إعادة فحص مبررات تراخيص السلاح ألغت ١٨٣٢٧ رخصة ، علاوة على سحب تراخيص الآلى والنصف آلى ، بقرار وزارى ، ولم يذكر التقرير أعدادها . ارتباطا بذلك ، انخفض عدد الأسلحة المضبوطة إلى ١٣٥٠٤ قطعة بعد ١٥٣٢٨ قطعة عام ١٩٩٤ ، وهى ظاهرة لها بعد ايجابى ، إلا إذا كان سبب الانخفاض هو القصور فى الضبط . وفى قلب ذلك ، تراجع المضبوط من الآلى إلى ١٢٠٥ بندقية بعد ١٣٥٨ ، والمدافع إلى ١٠٩ بعد ١٨٢ ، ومن مادة "تى . إن . تى" الشديدة الانفجار إلى ٧٤٨,٨ كجم بعد ٢٦٢٠ كجم . وعلى الرغم من أن مقدمة مدير المصلحة لحقها "الشطف" هى الأخرى ، حيث قلت المعلومات فيها عن العام الماضى عددا ونوعا ، إلا أنه قدم لنا معلومة جريئة ، تعود إلى التقرير لأول مرة بعد غياب طويل ، حيث ذكر أنه تم ضبط ٨٣٧٤٥ مجندا هاربا من الجيش والشرطة ، كما أوضح اللواء نصار بعض ملامح المستقبل المرتبطة بمراجعة تشريعات حيازة المفرقات وإقامة الأجانب والتسجيل الجنائى ، واهتمام الأمن بالمشاركة فى الهم الاقتصادى الاجتماعى للبلد وتطوير التعاون الجنائى العربى والدولى واستمرار العمل على تأكيد واحترام حقوق وحرىات الإنسان .. (التزام لابس به) .

عن القتل والمدافع والأسايطه

يعرض التقرير ، عادة ، جدولا للجنايات عبر عدة سنوات (من ٨٦ إلى ١٩٩٥) ثم يتناولها مجتمعة موزعة على

شهور السنة ، والمحافظات ، وأوضاع المتهمين ، ثم يعطى بعض بيانات عن كل جناية على حدة ، ومما لفت النظر هنا :
- زادت جنايات القتل كما قلنا ، غير أن السرقة بالإكراه نقصت من ٣٧٥ إلى ٣٦٧ ، وزادت جنايات الخطف إلى ١٨ بعد ١٦ . المهم من جنايات القتل العمد وقوع ٢٧٥ فى أسبوط وحدها ، و ٥٩ فى سوهاج التالية لها ، ثم قلنا ٥٩ ، والقاهرة ٤٦ ، والإسكندرية ٤٥ ، واللافت أيضا أنه من بين ١٢٥ جناية قتل بدافع الثأر يوجد ٧٦ فى أسبوط وحدها . لذا ، ولأن أسبوط "متفوقة" فى جرائم كثيرة "ياما قلنا يا ناس ادرسوا الجريمة التقليدية فى أسبوط حتى لا يخطرش الإرهاب على حقائق هناك" .

- تم شطف جداول أعمال المتهمين ، فضلا عن كل ما يتعلق بالمجنى عليهم ، وشطف جداول ساعات وقوع الجريمة (ليلا أو نهارا) ، لكن - عموما - لا تظهر الصفة الدينية مسلم ومسيحي ويهودى وأخرى إلا فى جداول محددة عن أوضاع المتهمين ، مثلا : المتهمون فى الجنايات ٤٠٢٥ مسلما و ٩٧ مسيحيا و ٤ يهود و ٣ ديانات أخرى ، لكن التقرير كشط جداول مستقلة كانت تأتى حتى الخمسينات عن جرائم غير الوطنيين وأحوال مرتكبيها ، فلم نعد نعرف كم من المسلمين والمسيحيين واليهود المتهمين من غير المصريين ، حيث ذكر أنه يوجد ٢٥ متهما غير مصرى إجمالا، وفى ظل هذا ، يصعب الحكم على ما إذا كان هناك أثر للمغايرة الدينية على الوضع الإجرامى أم لا ؟

- ملاحظة مستمرة منذ أن وجد التقرير : ارتفاع نسبة عدد مرتكبي الجرائم من فئة عاطل + بدون عمل + أثنى غير عاملة فى كل جريمة ترد بيانات فيها ، بما فى ذلك جريمة

الانتحار، مثلاً : فى الجنايات يوجد ٦٠٧ متهمين عاطلين ، و ٢١٢ بدون عمل ، و ١٣٧ أنثى غير عاملة .

- هناك جرائم تمتلىء فيها كل خانات الوظيفة ، حتى أنثى أسميتها جرائم كل "القوى الوطنية" حيث نجد فى الأغلب الأعم مساهمات لرجال قوات مسلحة ، ورجال شرطة ، وجنود من المؤسسات (تم فصلهم جنود ق . س وحدهم هذا العام لأول مرة) . وطب وتمرير ورجال تعليم وموظفى حكومة ، وموظفى عمالة ق . ع وصيادى مراكب ، ومراقب أمن وحراسة ، وعاطلين بأنواعهم ، وطلبة .. إلخ حتى فى جريمة مثل سرقة الماشية وسرقة السيارات .

- جنايات الحريق العمد موزعة على الشهور ، يبين منها أنها لا تحدث حول أول يوليو فقط ، فمثلاً كان العدد ١٧ فى يونيو ، و ١٦ فى يوليو و ٢١ فى أغسطس (بعد الجرد) ، و ١٨ فى أكتوبر و ١٩ فى مايو ، و ٢٢ فى إبريل . ولعل ذلك يصدم رسامى الكاريكاتير فى مصدر عزيز لديهم . بل إن مكان وقوع هذه الجناية يقدم "كبسة" أخرى ، حيث من ١٦٠ موقعا وقع ٥٠ حريقا فى مسكن و ٣ فى شركة أو مصنع و ٨ فى مبنى حكومى أو مدرسة . وتقديرى الشخصى أن سبل الانتقام أو النهب الذى يتم تحت ستار تخريب قد صارت أكثر حداثة ، لكن التقرير - عموما - لا يزال يتحدث وكأننا فى بلد زراعى محدود التطور ، حيث الجرائم تقليدية ، وأدواتها وموضوعاتها بسيطة محددة .

- هناك ما هو محير فى جنايات هتك العرض والاغتصاب ، وقد بلغ هذا النوع ١٧٩ جناية موزعة على ثلاثة أصناف : اغتصاب أنثى ، هتك عرض إنسان !! وهتك عرض صبى أو صبية ، فالمجنى عليهم - وعددهم ١٨٥ - منهم ٥٤ ذكرا و ١٣١ أنثى ، وكان الرقمان عام ١٩٩٤ هما ٧٨ و ١٣١ .

والمحير أن عدد الذكور كبير ومنهم الأعزب والأرمل والمتزوج، ويزيد الأمر غموضاً أن التقرير قال إن الجنايات تمت باستخدام ١٧١ وسيلة ، منها ما هو متكرر طبعاً ، غير أنه ذكر وسيلة واحدة في جناية واحدة ، وهى اليد ، ووضع الباقي تحت الخانة المعتمدة التى يستعملها كثيراً : وأخرى (هل هو مكسوف ؟) .

- نسبة الضبط فى جنايات مقاومة السلطات عالية ، حيث قيدت جنايتان فقط من ٣٤ ضد مجهول ، بينما توجد ١٠٥ جنايات قتل ضد مجهول ، و ٦٠ حريقاً عمداً (من ١٦٠ جناية أصلاً) فهل المسألة أن الأمن السياسى له خاطر والباقى لا خاطر له .. أو مثيل ؟ أيضاً عند الانتقال إلى الجناح سنجد ٢٢٩٢ جنحة سرقات من مساكن مقيدة ضد مجهول .. وهذه جريمة تؤثر اجتماعياً ربما أكثر من القتل .. و ١٢٤٥ جنحة سرقة سيارات ضد مجهول من ١٨٠٨ صحيح أن طابع الجرائم هذه يسمح ، لكن أين قاعدة المعلومات الأمنية هنا ؟

- هناك اتجاه للنعومة فى استخدام الجرائم أحياناً ، فمثلاً : القتل بالحرق نقص من ١٨ إلى ٧ جنايات ، والسرقات من مساكن خلصة زادت إلى ١٠١٨ بعد ٨٥٨ ، وأعلى مساهمة لإناث فى جنح هى مساهمتهم فى النصب .. وأعلى عدد متهمين مسيحيين فى جنح هو فى سرقات المساكن ، وزادت مساهمة فئة موظف وعامل حكومى فى ارتكاب جنح النصب ، حيث احتلوا المرتبة الثانية بعد العاطلين ، مما يدعو للاستنتاج بأنه نصب أرقى وأقل خشونة .. فكرية !!

وبسرعة

- قفزت حوادث الانتحار إلى ٦٠ ، والشروع فيه إلى ١٥ ، بعد ٥٧ و ٩ عام ١٩٩٤ ، و ٥١ و ٦ عام ١٩٩٣ .

والمنتحرون والشارعون منهم ٤٥ ذكورا و ٣٠ إناثا . ويحيرنى أنه فى كل سنة يوجد عدد مريب من المنتحرين من رجال الشرطة (٤ هذا العام + امجد).

- نقصت جنايات الاختلاس والرشوة .. وهى جنايات فى النهاية لا تمت لحجم الفساد فى القطاع الحكومى والعام بصلة، والأرقام هزيلة (١٦٨ اختلاسا و ٦١ رشوة) ، وزادت جنايات سرقة الكابلات إلى ١١٢ بعد ٩٩ . المثير أن الأولى هى بنى سويف بـ ٣٤ جناية تليها المنوفية ٢٠ جناية . أسيوط كانت الأولى عام ١٩٩٤ .

- فى مضبوطات شرطة المصنفات نجد ٤٣٧٨٨ شريط فيديو مقلد ، منها ستة عليها مواد دينية غير مصرح بها ، وتستخدم لبث الفتن و؛ شرائط مخلة بالأداب ، منها واحد للمطربة الإسرائيلية سعيدة سلطان . وتم ضبط ١٨٨٦ نسخة لمؤلفات أدبية وعلمية ودينية مزورة ، وهو رقم هزيل يقول بلسان فصيح : لا عزاء للمؤلفين .

- فى قضايا التمويل زادت قضايا المجمعات من ٢٤٣٩ إلى ٣٢٩٣ ، وإذا قلنا إن تلك بصمات انضباط د . جويلى يفاجئنا الغش بالنقص من ١٠٠٥٣ قضية إلى ٩٩٥٣ .

- فتحت هيئة البريد طردا واحدا للاشتباه السياسى بعد ٨ طرود فى العام الماضى . أما مباحث المواصلات السلوكية واللاسلكية فتابعنا ١١٨ برقية واتصالا للاشتباه السياسى بعد ١٨ فقط العام السابق . بالمناسبة ، أورد التقرير جدولا جديدا عن الجرائم فى مترو الانفاق ، تحدث فيه عن المخالفات السيئة، ومنها نكتشف ضبط ٤١٤٨ حالة ركوب فى عربات السيدات (تعنت شويه.. مش كده؟) و ٨ قضايا وجود عجز وزيادة فى العهدة ، وأظن أن "الفكة" هى السبب .

- زاد الأفيون المضبوط إلى ٨٢ كيلو بعد ٢٨ ، وزاد الحشيش المضبوط بالشجرة من ٨٠١ ألف إلى ٤٦ مليون (حملات الجيش والشرطة فى سيناء) .

ولا جديد يذكر بصفة عامة فى مكافحة المخدرات وجرائم الآداب والأحداث (المفرغة) غير ما ذكرته الصحف وأشرنا إليه فى أعوام مضت ، وكذا فى الأموال العامة والضرائب والجمارك والسياحة وشرطة الكهرباء ، وعلى ساحة المصالحات (٢٦٨ خصومة تم رصدها، وجرى صلح فى ١٥٨ فقط) ، غير أن - المرء بضمير سليم ، ومن معاشة سنين لغاوى مثلى مع التقرير - أنصح إلى جانب ما جاء فى المقدمة ب :

- الاستفادة من الوضع التنافسى فى الاقتصاد ، والأخذ بالظهور فى مجال الأمن من خلال الشركات الخاصة ، إذ مهما قيل من أن أغلب هذه الشركات "أى كلام واستر زاق" ، إلا أن فكرة التعاقد (لدى صور من العقود) على الخدمة ، والأسعار التى تقدم بها ، وهى بالمناسبة أقل من أسعار الداخلية المماثلة حين تقدم خدمات مدفوعة لجهات مثل البنوك ، والحقوق التى للعميل حتى فى تحديد قدرات ومهارات ومواصفات الفرد (لا يقل الطول مثلا عن كذا) واستخدام تكنولوجيا حديثة ، كل ذلك لا بد أن تدرسه الشرطة لتعرف كيف تكون فى موقع الذى تعاقد معه الرأى العام على أداء خدمة يدفع فى سبيلها مئات الملايين من الجنيهات الشرعية سنويا ، ويريد الحصول على مردود من الأمان .

ولهذا السبب نلح على تطوير التقرير السنوى ليشمل حتى بيانات عن أشكال الإخلال بالواجب الشرطى ، وتطوير التكنولوجيا ، وأدوات تقييم الأقسام والمراكز (وضع زكريا محيى الدين درجات لكل عمل ونشر طريقة الحساب) .

ومع كل هذا لابد أن تقبل الداخلية رقابة البرلمان ولجنة الأمن والدفاع فيه ، على أعمالها وأموالها وأفرعها ، بما فى ذلك مباحث أمن الدولة ، وتتشتر الخلاصة ، ليراقبها الرأى العام أيضا . وإلى جانب ذلك نشير إلى ما يلى :

- نقترح عمل دراسة لدور العوامل الاجتماعية فى حفظ الأمن .. فمصر بلد آمن حتى هذه اللحظة ، لكن لا يمكن لأحد أن يدعى أن الفضل فى ذلك للأمن وحده .. ومن ثم سنستفيد لو درسنا مثلا حالة اللاجرمة فى أنواع معينة بمحافظات معينة ، واللامتهمين فى مهن معينة فى جرائم معينة، ودور القيادات الطبيعية فى مسائل مثل المصالحات ، وحوارى ومربعات اللاجرمة إن وجدت ، والأعمار التى تنعدم فيها الجريمة إن وجدت ، والفئات الاجتماعية .. إلخ .

- نقترح أيضا عمل تقرير عن جرائم الإرهاب ، على أن يكون مستقلا ، أسوة بالمتبع فى كل دول العالم ، وعمل قسم منفصل عن جرائم الأجانب ، والجرائم المشتركة ، خاصة ونحن على أبواب تزايد لهذا النوع مع زيادة الاتصال الاقتصادى الاجتماعى فى هذين المجالين .

- إذا كان الأمن العام يعرض مسيرا يوميا بأهم الجرائم على الوزير ، وكذلك أجهزة الأمن السياسى كالمباحث ، وهذا بدوره يعرضه على القيادة السياسية ، فمن حقنا أن نأمل فى معرفة يومية ، نحن العامة ، فقد يعيننا ذلك أكثر من أسعار الأسهم والعملات - على أساس أن حالة التضبيب الأمنى تخلق طلبا مهولا على بضائع التأمين والإنذار وعلى الترابيس والكوالين والحقائب المؤمنة والأسلحة والعصى المكهربة .. فهى تكلف الكثير .

- تقول المقدمة ان الإدارة العامة للمباحث الجنائية تلقت عدد ٤٨ ألف اخطار فى وقائع وقضايا هامة ومتابعتها وقامت

بعمل مسير يومى لعرضه على السيد الوزير بها ومتابعة التوصيات بشأنها . ان معنى هذا الكلام ان وزير الداخلية يتابع يوميا فى هذا الجانب فقط نحو ١٣٠ واقعة أو قضية ، حتى فى أيام الجمع ؛ وهو أمر مرهق للغاية ، وقد لا يستقيم أو يكون مفيدا . ونقترح هنا أن ينظر فى العمل بالنظام الأمريكى فى الضرائب .. نظام الفحص العشوائى بمعنى أن الوزارة تضع الأسس والقواعد للعمل ، ثم بدلا عن هذا المسير المزدحم ، أو معه ، يقوم الوزير بفحص دقيق لعدة قضايا ووقائع محدودة عشوائية ، مستخدما سلطاته فى الإثابة والمعاقبة .

- ثمة ظاهرة لافتة - وهى موضع بحث الآن ، ضمن إحدى شعب أكاديمية البحث العلمى - ألا وهى : ظاهرة تركيز حالات الوفاة بسبب وأثناء العمل الشرطى جغرافيا وتخصصيا فى السنوات الخمس الأخيرة . بمعنى أن تحليل حالات الوفاة عبر ما يناهز أربعين عاما ، أى منذ أن بدأ تقرير الأمن العام فى تسجيلها ، يبين بوضوح أن الوفيات التى كانت موزعة على أغلب المحافظات المصرية ، وعلى مواقع شتى فى المواجهات بين الشرطة وصنوف المجرمين والحوادث [كأعمال الدفاع المدنى - ومكافحة الحريق - ومجابهة أخطار الكوارث الطبيعية] ، أضحت تقع فى مجال واحد هو مقاومة الإرهاب وفى محافظات بعينها هى مدن رباعى العنف ، وبصفة خاصة المنيا وأسيوط [يكفى العلم أنه من بين ٢٨ خفيرا من الضحايا سقط ١٨ منهم فى المنيا] . فإذا كنا اليوم نتحدث عن تراجع جرائم الإرهاب ، فإن الشرطة المصرية مطالبة بأن تؤهل نفسها للعودة إلى نشر التضحيات على المعمور الاجتماعى والجغرافى ، خلال عملها ، مرة أخرى ، والصعب هنا ليس فيما يتطلبه ذلك من إعادة تشكيل شرطوى ، معنوى وتوزيعى وتدريبى ، ولكن أيضا فى أن التضحيات العادية - فى مواجهة مع مجرم أو فى حادث

عابر - لا يتم تسليط الأضواء المعنوية عليها عادة ، ولا تحظى بالاهتمام السياسى والمادى بالقدر الذى تحظى به التوضيحات على ساحة الإرهاب . أيضا فإن على الشرطة المصرية أن تتوقع - طبقا لخبراء عديدين - مواجهات صعبة مع إجرام ذات طابع مافياوى ، باتت احتمالات حدوثها أكبر بعد تسارع معدلات الاندماج فى الحركة الكوكبية الاقتصادية والاجتماعية ، ومعروف أن مواجهات من هذا النوع تكون أصعب أحيانا من المواجهة مع الإرهاب ، كما أن عناصر إرهابية من النوع "المصقول" قد بدأت بالفعل فى التخلّى عن الرداء الدينى ، والتزنى بمسوح أخرى لتمارس الجرائم المالية والمصرفية الحديثة ، والقاتحة للشهوات .

- فى عصر المنظمات الشبكية الصغيرة وتغير دور الدولة المركزية حتى فى دول الاقتصاد الحر العتيدة ، فإن على الأمن المصرى أن يفكر من الآن انه سيأتى يوم يتعين عليه فيه اصدار تقرير أمن عام سنوى لكل قسم من الأقسام بل ولكل مركز ، إلى جانب التقرير القومى ، حتى تتعرف الدائرة المحيطة بالأوضاع فى داخل النطاق الذى تعيش فيه وتحكم على القائمين على العمل . يجب إذن أن نسارع فى التهيئة لاصدار تقارير كتلك وعرضها للناس ولو بالبيع . وعلى فكرة ان الاشادة بدور أى مأمور أو ضابط وترقيتهما أو نقلهما لمكان أفضل أو أسواء ، ستكون تحت رقابة رأى العام ساعتئذ ، لأنه سيقول : ازاي نقولوا على ده كده واحنا لامسين فى المربع السكنى أنه ليس كذلك ، ويؤيدنا التقرير الأمنى عن نشاط المركز (أو القسم).

- لقد ضحكت دون سخرية من الجمل التى تتحدث فى مقدمة التقرير عن "مشاركة الفعالة فى حل مشاكل المجتمع الاجتماعية والاقتصادية" وعن : الاسلوب العلمى - الحواسب -

تحديث وتطوير - المستجدات الاقليمية والدولية والأمنية -
المشاركة الشعبية - تأكيد واحترام حقوق وحرريات الإنسان -
الطمأنينة في ربوع الوطن - ونعاهدكم على استمرار مسيرة
العطاء - إلخ ، ذلك لأن وزارة الداخلية عند المواطن هي في
حقيقة الأمر قسم الشرطة ، وما لم تبذل الجهود لتغيير هذا الكيان
شكلا ومضمونا (تذكر ذات الدكك حتى في قسم مدينة نصر ،
والقلم الجاف الذي يتم شحته ، والخشب المسوس الذي منه تقوم
أبواب دورات المياه ، وسين وجيم ووقع أمامنا إلخ) وما لم تلتفت
الداخلية إلى الجهاز المعاون - الرهيب - الذي يقوم بالوان
معتقة من العبث والارتشاء وتعطيل العباد ، وما لم تنتبه إلى
حتمية تطوير الوظائف غير المرتبطة بالأمن ، التي تؤديها
الأقسام مثل استخراج شهادات ومحرمات للدواوين الصحية
والاسكانية والتنفيذية المختلفة ، ما لم يتم ذلك كله ، فلا معنى
لأى كلام كبير مهما عظم الجهد الحقيقي الذي وراءه .

- ان الارقام المفزعة للمضبوط من الأسلحة ، وهو لا
يمثل بالطبع سوى نسبة صغيرة من الموجود بالفعل ، تدعونا إلى
إعادة النظر في مسألة منح تراخيص الأسلحة من ذاتها ، والتي
نعتقد انها ستتعكس على غير المرخص بها . وما أطرحه هنا ،
وهو ليد نقاش مع خبراء متخصصين فنيا وأمنيا ، هو تنمية
الاستعانة بتكنولوجيا بديلة ، بحيث يسمح للأفراد بحيازة ما
يلتزم منها بديلا عن الأسلحة . تكنولوجيا مثل الرصاصات
المطاطية التي تصيب بالاعماء ولا تقتل ، البخاخات ، عصي
الصدومات ، كلاب الحراسة الolf والعادية ، أجهزة الانذار
بالاشعة فوق البنفسجية ، أو تلك التي تعمل عند حدوث أى
تضاغط وتخلخل في الهواء (نتيجة فتح باب الشقة أو العربية) ،
جهاز الانذار الصوتى . وكلها أجهزة رخيصة وتمنح في النهاية
اذ اجازتها الداخلية أو أجرت تعديلات عليها لجعلها تناسب

وضعنا المصري ويمكن ان تنتج فيه . كلها يمكن ان تغنى عن السلاح ومناهته المافياوية والسياسية وما يمكن ان يلهبه فى ظل الوضع القيمى المتفجر والتوتر الاجتماعى الراهن . ونقترح على وزارة الداخلية ابتداء ان تدرس التوزيع الجغرافى الحالى لتراخيص السلاح ، خصوصا فى علاقته بالملكية العقارية وغير العقارية التى يقال أنها المبرر الأساسى للرخصة ، وان تقارن بين المربعات السكنية التى بها رخص سلاح والتى ليس بها وتستنتج الدروس . ان خصوصية مصر فعلا تتجلى فيما لو استطاعت ان تعيش بدون سلاح للحراسة الشخصية أسنا بلد النيل والنخيل والقرآن والانجيل .. والفاس والازميل ؟

- يتساءل رأى العام عن تكلفة تأمين الأمن .. أى حراسة الشخصيات الأمنية وعما اذا كانت تمثل عبئا على ميزانية الداخلية وامكانيات تقليلها لتوجيه الفائض من مادة وطاقة لخدمة الأمن . وقد حررنا تقرير الأمن العام حتى من ارقام توزيع القوات المختلفة على المحافظات ، ولا نأمل أن يمدنا بالمعلومات عن أفراد حرساة الأفراد .. الكبار ، ولكن نتمنى ان تقدم تقارير الأمن العام معلومات عن افراد الحراسة والتأمين القائمين بالعمل الفعلى فى الشوارع على اتساع المعمور المصرى لنعرف ايدينا من أرجلنا ولن نسألهم ساعتها وأين يعمل الباقون . ان نسبة فرد أمن إلى مواطن لا تزال عالية ، ومع ذلك يتزايد افتقاد الناس إلى الأمن فما هى الحكاية ؟ .

* أخيرا . أو قبل أخيرا يقول تقرير الأمن العام أنه تم ضبط ١٨٢٣ تشكيل عصابى تضم ٥٤٠٧ متهم اعترفوا بارتكاب ٥٣٣٠ حادث . وحقيقة الأمر ان تقارير الأمن العام ضئيلة للغاية فى هذا الصدد ، ولا تقدم كل عام سوى تلك المعلومة أما عن الاعمار والمهن والمستوى الاجتماعى لأفراد التشكيلات ، ووسائلهم وقيمة ما سرقوه وقيمة ما تم رده والمدى

الزمنى للرد كل ذلك غائب .. عن عمد فيما يبدو ، مع ان الشواهد تقول ان نمط التشكيل هو المرشح لاحتلال "المقعد الفردي" لجرائم السرقات الخطيرة وجرائم أخرى .

* أخيرا .. وتحميلا على تقرير ١٩٩٥ هذا نتمنى ان تشيع الداخلية بين مواطنينا ، وان تغذى وتنمى ، ثقافة حق الدفاع الشرعى عن الغير انه ليس فقط حقا مقرر بالقانون ولكن يعبر عن طبيعة البناء الاجتماعى المصرى أو فى تعبير ... الآن لا أحد يدافع عن غيره الا قليلا والأسباب معروفة غالبا ، لكن يجب ألا نياس ، وعلى تقارير الأمن العام أن تفرد مساحات لبيانات تخدم هذه القيمة وتوضح طبيعة مشاركة الأفراد المباشرة فى التصدى لحالات معينة من الإجرام .

* * *

لقد تمكنا من إعداد توقعات على الكمبيوتر لدى صاحبى عقيد (معاش) (حرس حدود ومظلات) الذى يدير الآن شركة أمن خاصة للجرائم فى ١٩٩٦ ونأمل أن تخيب الاحصاءات توقعاتنا ، وأكثر من هذا ان يخيب التغيير فى طريقة اداء الداخلية توقعاتنا التى ترجمناها برسوم وأرقام . ان ١٩٩٧ يطل وفى دماغ كل ضابط شرطة - أو الأغلب - سؤال محورى : ما هى مصادر قوتى فى مواجهة مجتمع يتعاضم نفوذ كبار المالى والتجارى والسياسى ويتعاضم دعم الاتجاه إلى الكوكبية الاقتصادية لهم ؟ ان الاجابة التى ستقدمها الداخلية ستكون عوننا آخر لاحباط توقعاتنا عن ارقام الجرائم فى ١٩٩٧ والتى نعد لها من الآن !

- ان ما تفتقده الداخلية المصرية بشكل خاص ، هو الحلم بصورة وطنية للأمان ، ولذلك فإنه حتى الشرفاء الذين يبذلون كامل جهدهم ، ويقدمون كل التضحيات لاداء الواجب ،

يبدون وكأنهم يفعلون ذلك فقط ارضاء لضمائرهم ، أو ترييحا لأنفسهم من أى تأنيب ، أو وفاء للتربية التى رباهم عليها اهلوهم .. لكن لا حلم عام لديهم بصورة للأمان المنشود للإنسان وللوطن .

ان ما يؤيد غياب الحلم (زى غياب الحلم القومى كده) هو الضعف الشديد للتعبير الفنى والثقافى الصادر عن رجال الشرطة ، وان طرأت عليه تغيرات .. فوقيّة فقط .. تتمثل فى ارتفاع مستوى الحفلات السنوية لاعياد الشرطة ولذلك فان على مصلحة الأمن العام ان تهتم بايلاء هذا العنصر ، عند العمل على تطوير معايير قدرات ومهارات الفرد ، ما يستحقه . ستظل مصر بلا أمان ، طالما غاب الحلم بالأمان عن الضباط وأفراد الشرطة ، وحتى لو انخفضت معدلات الجريمة بطريقة ملموسة .

الفصل السابع
علم الضرورة
(١٩٩٣)

جنگ وجنايات ١٩٩٣ للمقارنة

حتى تتسع أبعاد الصورة الاحصائية ، نعرض هنا بعض احصاءات الجنايات والجنگ التي وقعت عام ١٩٩٣ ، عام ذروة العمليات الإرهابية ، والذي وقعت فيه محاولات اغتيال د. عاطف صدقي رئيس الوزراء وقتها ، والوزير صفوت الشريف وزير الإعلام ، واللواء حسن الألفي وزير الداخلية ، وتمام التوسع الشديد في الاحالة إلى المحاكم العسكرية ، واقامة دعوى للتفريق بين د. نصر أبو زيد وزوجته والاستفتاء على الرئاسة ودوخان البنات من "غاز" غامض الخ . وقد انتزعت الاحصائيات من دراسة بعنوان "الجريمة في مصر الآمنة" كان يفترض ان تنشر منذ عام ونصف ، لكن الناشر ، لا سامحه الله ، ولا أصدقائه ، لم يف بوعده حتى الآن ، وبطبيعة الحال لسنا في حاجة إلى عرض السياق التحليلي للدراسة التي وردت فيها الاحصاءات ، لكن يكفي القول أنها كانت تركز على محاولة خلق مقياس معيارى .. دقيق نسبيا للأمان في البلد ، ومحاولة معرفة دور الشرطة ، ودور المجتمع ، بقيمة الدينية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، في بنیان هذا المقياس ، لكن لابد من القول ان السياق الذي تم به تقديم تقريرى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ لهو كاف أيضا لاجتواء هذه المادة دون حاجة إلى تحليلات إضافية وتقديمات تنظيرية .

* * *

جنايات القتل العمد التي أبلغت كانت في سنة الأساس وهى ١٩٨٤ (٧٠٣) جناية بلغت في عام ١٩٩٣ عام التقرير ٨٤٣ بيدان أكبر زيادة حدثت كانت في تزوير أوراق مالية حيث

بلغت ١١١ بعد أن كانت جناية واحدة في ١٩٨٤ ، يليها الرقم المصمت (الملعون !) الذي يأتي في خاتمة جنايات أخرى ، حيث بلغ ٤٠ بعد ١١ ، بعده زادت السرقة من ١٧١ جناية إلى ٣٣٩ جناية وزاد الحريق العمد من ٣٩ إلى ١٠٩ والطريق ان قضايا الرشوة نقصت إلى ٣٩ بعد أن كانت ٦٩ وزادت جنايات مقاومة السلطات والتجمهر من ١٤ إلى ٢٥ . وعموما زادت جملة الجنايات المبلغ عنها من ١٨٠٨ عام ١٩٨٤ إلى ٢٣٥٤ عام ١٩٩٣ ، مع إشارة إلى أن الزيادة والنقصان فيما أهملناه من جنايات ليس له شأن ذو دلالة أو كاشف لاتجاهات . في الصفحتين التاليتين جدول للجنايات وبمقارنة بين ٩٢ و ٩٣ ، وموزعة على المحافظات . وليس من مفاجأة في أن أسيوط تحتل المقدمة برصيد ٣٨٩ جناية ، بينما القاهرة ٣٠٧ ، والمثيران المنيا ٨٥ فقط بينما الإسكندرية ٢٥٥ وسوهاج ١٧٥ وقنا ١٠٨ . وقد سجلت أسيوط ٢٨٤ جناية قتل عمد بينما القاهرة ٣٤ وسوهاج ٨٠ والمنيا ٤٩ وقنا ٦٦ ، والرقم اللافت هو تراجع الجنايات المبلغ عنها بسيناء الجنوبية إلى ٨ (بعد ٧٩) وسيناء الشمالية إلى ١٨ بعد ٤٩ بيدان المرء لا يستطيع هنا إلا أن يقرر أن الأمر مردود إلى عامل الصدفة ، إذ لم يحدث تحول اجتماعي اقتصادي أو أمني في أي من المحافظات يبرر هذا التغير . ومع أن التقرير يفصل دوافع كل جناية قتل والمجنى عليهم من حيث النوع والحالة المدنية والديانة والحالة التعليمية ، إلا أنه لم يذكر ولن بيانا هاما عن صلة القربى مثلا بين القاتل والمقتول ذلك أن مثل تلك البيانات ناطق بذاته بما آل إليه الحال وكلنا يذكر الحيرة المروعة التي سادت أوساط الرأي العام حيال جرائم قتل الآباء والأمهات والأبناء والاختوة التي تعاضمت في السنوات الأخيرة وتوحشت أدواتها ودوافعها . (لم تعد مجرد العرض أو الشقة بل وصلت إلى حد القتل على كلمة نابية أو

مصريون صغير). وتظهر في جداول معدل الجريمة في المحافظات (نسبة ما وقع منها منسوباً إلى كل مائة ألف من السكان) بعض المفاجآت (التعداد محسوب طبقاً لبيانات ١٩٩٢ بجهاز التعبئة والأحصاء) حيث تسجل سيناء الجنوبية أعلى معدل ٢٣,٥٣ على الرغم من صغر الرقم المطلق كما أوضحنا وتسجل أسيوط ١٤,٣ وبورسعيد ١٣,١٦١ والاسماعيلية ٨,٣٨ والسويس ٧,٩٧ وسوهاج ٥,٩٦ (مع أنها أكبر مورد في مصر لعناصر الإرهاب وأكبر مورد للمهاجرين إلى المحافظات الأخرى أو إلى الدول العربية بسبب الفقر والزحام) وبلغ المعدل في القاهرة ٤,٥٢ والاسكندرية ٧,٦١ ومطروح ١١,٩٣ لكن الأهم من ذلك أن يكتب التقرير - وهو لن يفعل أيضاً - بعض معدلات الجريمة في محافظات (أقاليم) ذات ظروف متشابهة أو قريبة، في دول متباعدة مستوى النمو والتحضر، لنعرف موقعنا . ويثير "الغيط" أيضاً جدول وسائل ارتكاب الجنايات، إذ نجده يضع تحت بند وأخرى ٣٠٨ جنائية، ويوزع بقية الـ ٢٣٥٤ على ١٢ وسيلة تقليدية أهمها بالطبع الأسلحة النارية (٦١٩ جنائية) والآلات الحادة (٥٧١ جنائية) لكنك لا تدري أين نضع مثلاً جنايات تحطيم الشعب المرجانية ووسائلها، وجنايات التفجير عن بعد ومنها محاولة اغتيال رئيس الوزراء نفسه وجنايات الشروع التي قيل أنه كان من بينها يوماً الشروع في جرائم سياسية باستخدام الأر . بي . جي !!! ، وثمة رقم مدمج آخر في جدول جديد عن نوع المتهمين وجنسياتهم وديانتهم ولاحالتهم المدنية والتعليمية، ذلكم هو عدد المتهمين من غير المصريين والذي بلغ ٥٦ متهما منهم ٤٧ في جنايات تزوير أوراق بنكنوت وحدها . أما المجنى عليهم فمنهم ١١ غير مصري فيهم ٦ في جنايات سرقة و٢ قتل عمد و٢ هتك عرض واغتصاب واللافت أنه يوجد ٢ يهود كمتهمين، ولا يوجد مجنى

عليهم من اليهود أما عدد المسحيين المتهمين فهو ١٠٩ والمسلمين ٣٨١٣ ، والمجنى عليهم ٢٢١٤ مسلم و ١٣٧ مسيحي بيد أنه يوجد ٣٤ مسيحي متهم في جنايات قتل عمد و ١٤ ضرب أفضى إلى موت و ٢٢ تزوير أوراق رسمية وتقليد أختام ، لكن يوجد ٧٤ مسيحي مجنى عليه في القتل العمد و ١١ في ضرب أفضى إلى موت و ٢٧ في السرقة . ولا تقدم الحالة التعليمية للجنة والمجنى عليهم جديدا ، من حيث وضوح دلالاتها على ارتباط مستوى التعليم بعدد الجرائم عكسيا . باستثناء ان جرائم حملة الابتدائي والاعدادي ، والمجنى عليهم من ذات المستوى التعليمي أقل في الحالتين من المستوى التعليمي الأعلى . لكن تبقى الأمية هي الخلفية الرئيسية .

لكن المفاجآت تظهر في مهن المتهمين فهناك ١٠٥٧ مزارع (أى قروى يسمى هنا مزارع كما اسلفنا) و ١٧٠ تاجر و ٢٣٢ موظف وعامل حكومة و ٢١ من القوات المسلحة و ٤٥ من رجال الشرطة !! و ٩٠ من رجال التعليم و ١١ في خانة طب وتمريض (أنظر التقسيم !!) و ٣٥ صياد ومراكبي و ١٧٩ سائقا و ٦٣٣ عامل عادي وحرفي و ١٢٠ أنثى غير عاملة و ٢٤٠ بدون عمل و ٨٤ موظف وعامل ق . ع و ٥١٨ عاطل ، وواضح بالطبع التمويه على أثر البطالة على الجريمة بتفتيت التصنيف و ٣١ مجند بالشرطة و ٢٤٧ طلبة و ١٩٤ من مهنة أخرى من جملة ٣٩٢٧ . كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن ٢٤٠ جنائية لازالت مقيدة ضد مجهول ولا يقدم عنها أية معلومات . ومن الجلى أن الجنايات التي ترتبط بشخصيات مؤثرة أو بعوامل سياسية ، يبحث لها عن فاعل بأى طريقة وبسرعة وواقعة اكتشاف مرتكبي حادثي الأستاذ مكرم محمد أحمد واللواء حسن أبو باشا ، ثم اكتشاف أن الاكتشاف الأول كان خطأ معروفة . أذن كم في "ضد مجهول" ما هو مرتبط بالصغار وكم بالكبار

خاصة وان فيهم ٢٧ سرقة و ٤٢ حريق عمد و ١٢٠ قتل عمد و ٣ فقط مقاومة سلطات وتجمهر . وكما كان الأمر فى سنوات سابقة فأن الفئة العمرية ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة هى أكثر الفئات ارتكابا للجرائم (١٣٦٣ متهم ذكر و ٣٩ أنثى) تليها مباشرة وبفارق بسيط فئة من ٣٠ إلى أقل من اربعين عاما (١٠٩١ ذكر و ٥٤ أنثى) لكن الغريب أن يذكر التقرير أنه لم يتم التعرف على عمر ١١٠ متهما ، والذي يفهم من ذلك مباشرة هو أن كاتبى البلاغات لم يدونوا هذه المعلومة ، ربما ظنا منهم أنها ليست هامة ، حتى فى حالات القتل (٦٢ متهم) والسرقه (١٧) على الرغم من الصورة السينمائية المألوفة اسمك يامتهم وسنك وعملك . ومن المحير أيضا إن عدد المتهمين فوق ٦٠ سنة كبير اذ يبلغ ١١١ متهم ذكر و ٣ إناث ، واللغز الأكبر يأتى حين استعراض التصرفات القضائية فى الجنايات ، فيضع التقرير علامة (-) تحت خانة المحاكمة العسكرية فى كل الجنايات مع أننا نعلم ان قضايا احييت إلى المحاكم العسكرية كما أسلفنا ومع حوادث الإرهاب التى عرضناها . ولا نستطيع أن نخمن هل التقرير قد اسقط ذلك عمدا أم لا ، كما لا يمكن ان نقول أنه ركن تلك الأمور إلى تقرير آخر غير منظور ، ذلك أننى بالسؤال عرفت أن كل شئ يدون هنا ولكن تحت مسميات مختلفة ، ولولا ذلك ما أورد التقرير أسماء شهداء الإرهاب فى نهايته ، من رجال الشرطة ، ولا خانة المحاكمة العسكرية ، من أصله (لاحظ أن هذه الخانة أختفت فى ١٩٩٤) . وهناك احتمال ان يكون المقصود هو المحاكمات العسكرية لرجال الشرطة أنفسهم .

تفاصيل ما هو جنائى

ثم ينتقل التقرير بعد ذلك إلى تقديم بيانات عن كل جنائية على حدة ، وبذات المنهج المتبع منذ عشرات السنين ، حتى فى دوافع القتل العمد ، فأولا هى ذات الدوافع ، ولعله يضع أى جديد يلخمه فى بند "وأخرى" ، أو يعتمد ، ثم أنه لا بيانات هنا للمقارنة مع السنوات السابقة ، مع أنها فى هذا الجانب هامة ومظهرة لكوامن ما تحت السطح الاجتماعى . على كل فهناك ١٣٤ جنائية قتل للشار ، و ٩٤ للانتقام و ٦٣ لدفع العار و ٢٢ للطمع فى الميراث و ٣ للدفاع عن النفس و ٦٥ للحصول على مال و ٥٩ نزاع على أرض ، و ٥٥ نزاع عائلى و ١٣ بسبب التخلص من مطاردة السلطات و ١٥٠ فى مشاجرة و ٧ للتخلص من منافس فى العمل وواحدة لارضاء النازع الجنسى و ١٧١ قصد آخر . ومع ان مصر دخلت فى الشبكة الدولية للجريمة - حتى التقليدية منها - بسبب "تمتين" روابط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد الرأسمالى ، ومعطياته . لكن أين هى تلك الجرائم التى تقع لدوافع مركبة (الإخوة كارمازوف) فى هذا التقرير ، وهى بالفعل تحدث أمام أعيننا ، وبأساليب ليست واردة من الخارج الغربى فى الفورم فحسب ، بل ومن النفطى التابع (مثلنا) وفى جريمة الفتاة التى قتلت أمها بالمعادى ، بأمر الجان ، حيث خنقتها فى الحمام ، ما يكفى ويزيد .

ومن الجنايات المستحدثة ، والبشعة ، جنائيات قتل الأطفال مجهولى النسب (كانوا يوضعون أمام المساجد من قبل ... ومع أن المساجد أكثر هذه الأيام والصياح الإسلاموى أعلى صوتا) . وقد زادت هذه الجنايات من ٢١ عام ١٩٩٢ إلى ٣٠ عام ١٩٩٣ ، ولا يقدم التقرير أى معلومات سوى توزيع العدد على المحافظات (مثلا ٨ فى القاهرة و ٧ فى بورسعيد) أى أن

مصلحة الأمن العام انحازت إلى العرف العام بالستر على
الفضيحة ، دون اعتبار لمتطلبات البحث العلمى الاجتماعى
والجنائى ولأهمية تحليل الظروف والملابسات أننا نتوقع ان
يتزايد العدد فى هذه الجناية وبمعدلات لن يقلح معدو التقرير فى
ضبطها مع معدل زيادة السكان بحال (يبدو أن العين صابت هذا
البيان فلم يرد فى تقرير جرائم ١٩٩٤ وكذا ١٩٩٥) .

وفى جنايات السرقة . لا جديد . سوى أن القاهرة والإسكندرية
تبادلتا المواقع عامى ٩٢ و ١٩٩٣ حيث أصبحت الاسكندرية
الأولى (٦٤) ثم القاهرة ٥٨ وفى العامين كانت الغربية الثالثة
بواقع ٣٠ جناية فى ٩٢ و ٣٦ فى ١٩٩٣ وربما كان لمولدى
المرسى أبو العباس والسيد البدوى دور فى هذا الترتيب ، وكذا
موالد الحسين والسيدة .

واللافت فى جنايات الخطف (١١) أن اثنتين منها فقط
لأرضاء النازع الجنسى مع أنثى والباقى لدوافع مختلفة منها
أربعة للانتقام وخلافا للمتوقع تتوزع جنايات الحريق العمد على
كافة شهور السنة كالتالى من أول يناير : ١٢ ، ٨ ، ٨ ، ١٥ ،
١٠ ، ١٦ ، ٨ ، ٨ ، ١١ ، ٦ ، ٥ ، ٢ . أى أن اختزال المسألة
فى حرائق الميزانية والجرد لم يعد مقبولا ، كما أن بقاء ٤٢
متهما مجهولين من بين ١٠٩ يسترعى الانتباه خاصة مع جسامة
جريمة كتلك (بالمناسبة عرض تقرير العام الماضى الخسائر
الناجمة عنها) وضيق المجال الذى يتعين ان يبحث فيه الأمن عن
الفاعلين ، هذا فضلا عن الأمن يلجأ إلى تقليل العدد من الأصل
بتحايلات فنية تجعل محضر الحريق العمد يدون كسادارى .
ويلاحظ أيضا أن ٨٩ جناية حريق عمد وقعت فى أثاث وبضائع
و ٨ فقط فى محاصيل زراعية وليس تحت بند و"أخرى" هنا
سوى جناية واحدة مما يعنى ان الادمج والتعتيم هنا حدثا فى
مسمى "اثاث وبضائع" . ولئن كانت جناية هتك العرض

والاغتصاب قد شغلت الرأى العام لفترة (تذكر الستة الذين اغتصبوا فتاة فى المعادى) فإن تشديد العقوبة على هذه الجريمة إلى حد الأعدام ، قد حد من ارتكابها ، مع عوامل أخرى . وقد وقع من هذا النوع ١٦٢ جناية منها ٢٥ فى محافظة الغربية (٢) يليها الاسكندرية (٢١) والقاهرة (١٥) وبورسعيد (١٣) والمنوفية (١٢) . وأخشى ان تكون الموالد فى المدن الثلاث الأولى وراء ما جرى فيها (مثل السرقة) على أن الأمر فى بورسعيد قد يرتبط بأوضاع الانقسام الحادة فى المدينة الحرة ، وبالزحام والفقر فى المنوفية . وإذا قيل ولماذا لا يحدث الأمر ذاته فى قنا حيث مولد "سيدى" إبراهيم القنائى ، قلنا ان جرائم هتك العرض فى التقرير قليلة فى محافظات الصعيد بصفة عامة ، فضلا عن أنها من النوع الذى لا يبلغ عنه ، اكتفاء بقتل الفتاة !! ، حتى أن قطاع طرق ليليين فى إحدى قرى قنا ، خرجوا لجماعة سائرة على الطريق ، فقال لهم افرادها أنهم ذاهبون لمسح عارهم وقتل ودفن الفتاة التى لطختهم فما كان من اللصوص إلا أن عاونوهم على مهمتهم ، وقد دفنت الفتاة وهى مازالت تتنفس (حدث هذا عام ١٩٩١ وعلمته من أهل البلد) . ومثل هؤلاء الفتيات هن بالأصل ، كغيرهن كثيرات ، غير مقيدات كمواليد فى السجلات الرسمية ولا يعنى بأمرهن أحد . وعلى كل أبلغ عن ٨ جنایات هتك فى أسيوط و ٤ فى سوهاج و ٤ فى قنا ، ولو كانت لدينا بيانات عن الوضع الاجتماعى ومحل الإقامة (لقرى الجبل وضع خاص) وهل الفتاة وافدة أم مقيمة ، وكم عدد اللواتى هربن بجريمتهن إلى المتاهة القاهرية سواء مع الإبلاغ أم بعده ؟ لتمكنا من معرفة شئ هام . والمثير أن من بين ١٦٥ مجنى عليهم هناك ١٦٠ مسلما و ٥ مسيحيين ، و ٥٧ ذكرا و ١٠٨ أنثى و ٢٩ متزوج و ٢ أرمل و ١٣٤ اعزب وهناك اثنان غير مصريين وبشأن الحالة التعليمية فهناك ٧٥

أمى و ٦٣ يقرأ ويكتب و ١٠ ابتدائى و ٧ اعدادى و ١٠ ثانوى .
غير ان التقرير لم يوضح كل تلك الصفات فيما يخص الجناة ،
وكأنه يتستر عليهم أو يخشى عليهم من الفضيحة (ترى ماذا
كانت أعمال بعضهم ؟) ويكتفى بسرد فئاتهم العمرية .

وبشأن الـ ٢٥ جنائية مقاومة السلطات ، فإنه لا يذكر
بطبيعة الحال أى كلمة عن الدوافع ، أو عن مهن المتهمين (هل
فيهم رجال شرطة شأن بعض الجنايات ؟) ولا طبيعة أدوات
المقاومة والمعلومة الملفتة هنا هى أن جميع المتهمين الـ ٤١ من
الذكور ومنهم ١٤ فى فئة العمر من ٢٠ - ٣٠ سنة ، و ٢٠ من
٣٠ - ٤٠ سنة .

ولعلنا حين يصدر تقرير ١٩٩٦ نشاهد انعكاسات تنامي
مشاركة السيدات فى "مقاومة السلطات" وهى المشاركة التى
برزت بقوة فى مراكز وقرى كفر الشيخ مثلا خلال الانتخابات
النيابية الأخيرة ، بل أن الأقرب للصواب القول أن السيدات هن
اللواتى قدن "حركات المقاومة" احتجاجا على التزوير وعنف
الشرطة وبلطجة قيادات الحزب الوطنى وانصارهم .. وحيانا
كانت تحركات السيدات العنيفة لمناصرة مرشح بعينه . ولو
خارج إطار اللوائح الانتخابية ! . عموما إن كاتب هذا الكتاب
يعتقد ان الرجال فى مصر قد أفلسوا تاريخيا بعد كل الفرص
التى اتاحت لهم وأنه قد جاء الدور على "الستات" - من دون أى
هزار - لمقاومة أوضاع التخلف والجمود والقهر ومقاومة
المسئولين عنها . ، فأهلا بهن ضيوفا على جنايات مقاومة
السلطات فى بعدها الإيجابى ...

الجنح بصفة عامة

زادت كل الجنح فى مجال سرقة المساكن - المتاجر -
الماشية - السيارات - السرقة بالنشل - سرقات أخرى -
النصب من ٨١ إلى ١٩٩٣ زيادة كبيرة تشي بما يدور فى هذا
البلد المعذب بالفقر والاستبداد ، والامن ! فسرقات المساكن
زادت من ٢٢٤٣ إلى ٥٣١٥ ، والمتاجر من ١٠٠٧ إلى ٢٢٤١
والماشية من ١٤٩ إلى ٥٢٩ والنشل من ١٧٧٥ إلى ٢٦٧٢
وأخرى من ٩٨٠٨ إلى ٢٠,٢ ألف ، والنصب من ١٩١٥ إلى
٢٥٨٩ . مع التذكير بما يحدث من اسقاط واستبعاد الآلاف من
البلاغات . وأود هنا كفلاح ان اشير إلى سرقة نفست فى الريف
منذ سنوات قصار ولا يهتم بها التقرير ، شأن اهتمامه بسرقة
السيارات ، ألا وهى سرقة ماكينات الري وخراطيم سحب المياه
الضخمة والدراسات والحصادات من الأحواش ومن على رؤوس
الحقول باستخدام سيارات النقل الخفيف ، وعنوة أحيانا ، وفى
الترتيب فأن الاسكندرية هى الأولى تليها القاهرة ، غير ان
العجيب ان عدد الجنح المقيدة ضد مجهول هنا ، فى مجال
السرقات الهامة بالنصب ، بلغ ١٤٦٠ من ٢٥٨٩ . ومن بين
المتهمين فى المقيدة ضد متهمين ٧ غير مصرى و٩٨٣ متزوج
(جملة المتهمين ١٢٩٥) وفى الديانة ١٢٦٢ مسلم و٢٧ مسيحى،
غير ان الحالة التعليمية فيها اختلاف ، فالأميون ٢٣٣ ، بينما من
يقرأ ويكتب ٦٣٦ وحاملى الابتدائية ١٢٢ والثانوى ١٧٥ والعال
٨١ . والعجيب أيضا أن من بين المتهمين فى جنح سرقات
المساكن وعددهم ٤٦٤٩ يوجد ١١٠ موظف حكومة و ١٠ من
القوات المسلحة و ٨ من الشرطة و ٣٩ مجند و ٢٩ مراقب أمن
وحراسة !! ، و ١٩٢ بدون عمل و ٢١٢٠ عاطل و ١٢٣ - أنثى
غير عاملة و ١٥٠ طلبة . واطن ان فى الـ ١٣٤ مهن "أخرى" ،

ناس يحرص التقرير أيضا على اخفاء وضعيتهم الاجتماعية . ألم يسقط أحد أساتذة جامعة الأزهر المساعدين بعد ارتكاب العديد من سرقات المساكن عام ١٩٩٤ [استضافة مفيد فوزى فى حديث المدينة بالتلفاز فأذهلنا بغموضه وأعجابه بذاته كمجرم متقف وظهر أنه عمل فى الجزائر فترة ويساعد أسر المسجونين بحصيلة ما يسرق !] وعموما سنجد الأمر يتكرر فى جنح السرقات الأخرى التى ذكر التقرير مهن مرتكبيها مع تفاوت فى الأعداد والنسب حتى فى جنح النصب وسرقات الماشية مع تفوق ساحق لصنف "عاطل" فى كل الحالات . (يستخدم فى سرقات الماشية النقل الخفيف والإكراه والتخدير فى الريف حاليا ولم يتعرض التقرير لذلك) .

ومن المأسى التراجيدية ان تبلغ حالات جنح القتل الخطأ ٥٩٢٥ حالة منها ٧٥ من أعيرة طائشة و ١١٤ من سقوط أبنية و ٤٦٤١ من حوادث المرور و ١٠٩٥ لأسباب أخرى ، هذا عدا ٣٦,٩ الف جنحة أصابة خطأ موزعة على نفس الأسباب . ويتحرك الفضول من تلك الجنح إلى حوادث القتل بالسيارات التى تدمج خطأ فى "حوادث المرور" لأن بعضها يرتكبه أولاد ذوات من بينهم فنانون وفنانات ، ومن بينهم حالة عاينتها فى طنطا لابن محامية وبرلمانية وتم تليس القضية لمواطن غلبان تحت ضغوط العصا وبعض الجزر . وهناك حادثة ارتكبها ابن محافظ واصيب فيها مواطنون وتم تليسها أيضا لجندى مجند فقير وغيرها مما تشير إليه الصحف أحيانا أو لا تجرأ أو لا تعلم . وهنا فأن مهن مرتكبي الحوادث ، وملابساتها ، غائبة ، وعموما فقد بلغ عدد القتلى فى جملة جنح القتل الخطأ ٧٠١٤ منهم ٥٤٨ فى المرور وحده وبلغ عدد المصابين ٤١,٩ ألف نسمة .

وإذا كان التقرير قد تجاهل قيمة الخسائر في جنايات الحريق العمد فإنه يورد القيمة في حالات الحريق باهمال لنكتشف أنها لا تتجاوز ٨٤٣ ألف جنيه في ٩٢٨ قضية وتشير القيمة بوضوح إلى مكان ومرتكبي الجنحة دون كبير عناء .

غير أن نوبة كرم تهب على استعراض وقائع الانتحار والشروع فيه (٥٧ حالة) فنعلم ان وقائع الانتحار ٥١ والشروع ٦ وسجل شهر يوليو أعلى رقم (١٧) أى خلافا لمن يظنون ان الربيع ، فصل الحب والفشل العاطفى هو موسم تلك العمليات ويظهر من الدوافع ان للانفعالات النفسية اليد الطولى (٢٠ ذكر و ١٥ أنثى وأن كنا نحشى ان يكون الوصف قد استخدم ستارا للتعمية على مالا يراد كشفه) وتحتل المنازعات العائلية ثانيا بواقع ٣ ذكور و ٣ أناث ثم التخلص من مرض (٤ و ١) والضيق المالى (٣ و ٠) والهروب من الخدمة العسكرية ٢ ، وسوء المعاملة (٢ - ٠) والتخلص من مطاردة السلطات (١ و ١) وعدم الانجاب (١ - ٠) ومثله عدم تعاطى مخدرات . وكانت أكثر الوسائل استخداما الاسلحة النارية (٨ ذكور و ٢ أناث) والقاء من علو (٧ و ٢) والغرق (٢ و ٧ ؟!) والشنق (٧ و ٠) وقبل كل ذلك الحرق (٦ و ٧) وتناول مادة سامة (٢ و ١) وتناول أقراص (٣ ذكور) وفي الديانة ٣٥ مسلم و ٢٠ مسيحى وواحد يهودى وظاهر ان نسبة المسيحيين عالية على نحو لم يتكرر فى أى جريمة أخرى ، حيث وردت نسبتهم غالبا بما يكافئ نسبتهم فى المجتمع إلى اجمالى عدد السكان ، بما يشير إلى ان المغايرة الدينية ، لا دور لها فى الجرائم العادية ، وهذا طبيعى فى بلد لازال نسيجه الاجتماعى على قدر من التماسك رغم الضربات التى يتلقاها من قوى الدم والغباء والسلطة والرأسمال والنفط والقوى البرانية . لكن فى الانتحار فالأمر يحتاج بحثا عاجلا . وكان هناك ١٩ متزوج و ١٤ زوجة و ١٦ ذكر أعزب و ٥ أناث

وتعادل الفريقان في الأرامل ١ : ١ . وقد وقع من إجمالى الـ ٧٥ جنحة ٢٢ في الإسكندرية وحدها وارتكب الجريمة فى حق أنفسهم ١٢ أميا (٦ و ٦) و ٢٥ يقرأ ويكتب (١٥ + ١٠) و ٩ ثانوى (٣ + ١) ومثلهم مؤهلات عليا لكن ٨ منهم ذكور وواحدة وواحد من حملة الاعدادية وواحد غير مبين . وفى المهن خذ عندك ١٦ أنثى غير عاملة (لم يعد أحد يطبق قاعدة البيت) و ٣ رجال شرطة و ٦ موظف حكومة (٥ + ١) وسيدة من سلك التعليم ١ و ٤ بدون عمل و ٣ عاطل و ٩ عامل حرفى و ٣ طلبة وعموما يمكننا القول أن البطالة هي بطل هذه الجريمة القاسية الواقع على القلم والقلب والضمير .

وألقت النظر هنا إلى وجود جمعية فى مصر تعمل منذ عام ١٩٩٢ ، وهى فى الأصل فرع لجمعية انجليزية تأسست فى ١٩٥٤ ، لمساعدة الذين تتاوشهم فكرة الانتحار ، وقد ذكرت المسئولة البريطانية لفرع القاهرة (يرأس مجلس الإدارة مصرى ويضم المجلس مصريين وانجليز) أنهم يتلقون أكثر من ألف مكالمة فى الشهر ومن كافة محافظات مصر . وقد اعتبر البعض ان عمل الجمعية ذو صبغة سياسية ، لأنها تستطيع من هذا المدخل معرفة كل دخائل وجوانيات وباطنيات البلد ، وبالطبع نفى المسئولون عنها ذلك . يبقى ان أشير إلى أن عدد المنتحرين قبل ١٩٥٢ كان يشارف الاربعمائة (٤٠٠) وكان عدد من يشرعون فى الانتحار عادة أكبر من الذين "تفدوا بجذ" ، أو "حالفهم الحظ" فى التنفيذ ! وماتوا فعلا ، غير انه لوحظ ان الاعداد أخذت فى التناقص بشدة واصبحت الغلبة الفائقة لرقم المنتحرين .. كل ذلك مع ان الانتحار جريمة حضرية ، وان البلد كلها تقريبا قد أصبحت حضرا .. "وكم ان مشوها"، والظروف أصبحت مثل الخروب .. سوداء فهل هناك مؤامرة من المجتمع والشرطة معا على اخفاء الحقائق بشأن هذه الجناية ؟ .

ملحق للاعتبار والذكرى !

(١)

مقدمة مدير عام إدارة عموم الأمن العام صابر الطنطاوى للتقرير الذى يغطى جرائم عام ١٩٤٧

مقدمة

إن حالة الأمن العام فى البلاد تسير دائما الحالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فيها . وقد يكون من المناسب قبل أن نعرض لحالة الأمن فى عام ١٩٤٧ القضائى أن نلم الماما موجزا بتطوراتته منذ أن بزغ فجر الحياة النيابية فى مصر سنة ١٩٢٤ .

ولا شك أن الفقر والجهل من أهم أسباب ارتكاب الجرائم كما أن الازدهار الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة . من أقوى دعائم مكافحة الجريمة .

وغير خاف أن الحياة السياسية فى مصر قد بدأت طورا جديدا فى سنة ١٩٢٤ بإجراء انتخابات مجلسى البرلمان فكان ذلك إيذانا ببدء التناحر السياسى والتنافس الحزبى . ومثار بعث العدوات القديمة الكامنة بين العائلات مما كان له أثره الواضح فى حالة الأمن .

على أن وقوع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من هلع استولى على النفوس وما أحدثته من تقتيل وتدمير كان عاملا هاما يقل شأننا عن سابقه .

ولقد تمخضت هذه الحرب عن عدم الاستقرار الاقتصادى . وعن نقص فى قيمة الأموال . وفى الأفوات وضرورات الحياة . وانحراف خطير فى الأفكار والعقائد من سياسية واجتماعية . كما اتخذ هذا التطور الفكرى والنفسى

أشكالا وأوضاعا قد تبعث بعض الآمال الخالصة الكاذبة بين بعض البيئات المصرية .

ولقد كان لهذا كله أثره السيئ فى نفوس الجهلة وأشباههم كما حمل البعض منهم على التمرد على النظام مما كان له أثره على حالة الأمن .

وليس من شك فى أن الإصلاح الاجتماعى الشامل لجميع الطبقات أصبح ضرورة لازمة لسلامة ولحياة المجتمع المصرى الأمر الذى تعمل له جاهدة حكومتنا الرشيدة .

ولا يفوتنا أن ننوه بما كان للحرب من أثر فى تسرب الأسلحة الخطرة إلى أيدي المجرمين فى أنحاء البلاد نتيجة تهريبها عليهم من المحاربين والمتاجرين فى السوق السوداء - ولم ينته هذا الخطر بانتهاء القتال بل لازال وسيظل قائما ما بقى فى الصحراء الغربية سلاح يجلبه الأشرار إلى دخيلة البلاد .

ولقد ترتب على تسرب هذه الأسلحة إلى أيدي المجرمين والأشرار عدم تكافؤ ما بأيدي رجال المن من أسلحة مع هذا النوع الخطر من أسلحة الحروب الحديثة التى يجمعها أعداؤه - الأمر الذى دعا الحكومة أخيرا على تزويد رجالها بالكثير من هذا النوع من الأسلحة السريعة الطلقات البعيدة المرمى .

ويكفى للتدليل على صحة ما ذكرنا أن نثبت هنا أن جملة الجنايات فى سنة ١٩٢٤ بلغت (٧٠٠١) واستمرت صعيدا وهبوطا إلى سنة ١٩٤٤ حيث بلغت (٨٣٦٦) وكانت أحسن سنواتها سنة ١٩٢٩ إذ بلغت الجنايات فيها (٦٧١٤) .

وكانت تسير من سيئ إلى أسوأ من سنة ١٩٣٥ إلى سنة ١٩٣٨ إذ بلغت (٧٤١٥) فى سنة ١٩٣٥ و(٧٨٤٨) فى سنة ١٩٣٦ و(٧٩٧٦) وفى سنة ١٩٣٧ ثم بلغت القمة فى سنة ١٩٣٨ حيث بلغت (٨٦٣٨) .

ثم أخذت الحالة في التحسن فاستمرت ثلاث سنوات متوالية فكانت (٨٢٣٢) في سنة ١٩٣٩ و (٧٤٧٥) في سنة ١٩٤٠ و (٧١٧٥) في سنة ١٩٤١ ثم عادت موجة الاجرام إلى الارتفاع مرة أخرى فبلغت (٧٦٦٨) في سنة ١٩٤٢ و (٧٩٤٠) في سنة ١٩٤٣ و (٨٣٦٦) في سنة ١٩٤٤ و (٨٤٠٠) في سنة ١٩٤٥ و (٩٣٧٣) في سنة ١٩٤٦ و (٩٣٧٨) في سنة ١٩٤٧ .

ويتضح من ذلك أن أسباب الزيادة المضطردة في الجرائم من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٨ (إذا استثنينا سنة ١٩٢٥ التي هبطت فيها الجرائم بمقدار (١١١) جناية عما كانت عليه في سنة ١٩٢٤) إنما يعود إلى الحالة الاقتصادية وما منيت به البلاد في تلك السنوات من تدهور أسعار الحاصلات الزراعية وبخاصة القطن وقلة تداول النقود في أيدي الناس فامتدت أيديهم إلى الحرام مندفعة في تيار الاجرام ، وأثارت هذه الحالة حنق الفلاحين من مستاجري الأراضي الزراعية لفداحة الايجارات حتى اضطروا إلى بيع ما في حيازتهم من حاصلات وحيوان ، واصبحوا لا يرون حرجا في الانتقام من أصحاب الأراضي باتلاف حاصلاتهم أو الاضرار بمواشيهم أو حرق سواقيهم أو الاعتداء عليهم بالقتل أو السرقة ، أو نحو ذلك ز

أما سبب هبوط الجرائم في سنة ١٩٢٩ فلان الحكومة وقد شعرت بالخطر قد ضربت على أيدي العابثين بيد من حديد - وونقت في عهد (المغفور له محمد محمود باشا) إلى إنشاء بلوكات الخفر في الأقاليم المر الذي أدى إلى زيادة تضافر رجال الأمن على مكافحة الجريمة .

أما السنوات من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٨ وهي السنوات التي زادت فيها الجرائم زيادة متتالية فسيبها أن الأزمة المالية كانت قد بلغت أشدها وعانت البلاد من هذا الظرف الاقتصادي ما عانت مما اضطرت الحكومة إلى وقف بعض

المشروعات فزادت البطالة واشتدت وطأتها على العمال ،
يضاف إلى ذلك ان حركة الانتخابات لمجلس النواب فى سنة
١٩٣٨ كانت من أشد ما عرفتة مصر لما كانت عليه من
المنافسات القوية والدعايات الحربية وكثرة تغيير العمدة ، وزيادة
على ذلك ما ألقى على عواتق رجال الأمن من السهر على درء
خطر فيضان النيل العالى .

ثم حدث أن اضطلع (المغفور له محمود فهمى النقراشى
باشا) بالأمر فى وزارة الداخلية فاتخذ من تدابير الإصلاح ما
امتدت أثره إلى مرافق الأمن فشعرت البلاد بالطمأنينة وكان من
أثر ذلك نقص الجنايات فى سنة ١٩٣٩ بمقدار (٤٠٦) جناية
عن نظيرها فى سنة ١٩٣٨ وشمل النقص فيها جل الجرائم
الخطيرة وامتد التحسن إلى سنة ١٩٤١ وقد ساعد على ذلك
إعلان الأحكام العرفية وإرسال عدد كبير من المجرمين إلى
معتقل الطور الذى أدى إلى كبح جماحهم وتقييد حرياتهم
وردد غيرهم .

ولعل الحرب وما يتصل بها من الأسباب التى ذكرناها
قد أغرت المجرمين على ارتكاب كثير من الجرائم فأخذت بعد
ذلك فى الزيادة من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٧ .
على أن إطراد الزيادة فى عدد السكان له أثره فى
ارتفاع نسبة الجرائم .

أما حالة الأمن العام فى (عام ١٩٤٧ القضائى فإن جملة
الجنايات فيه قد زادت زيادة تافهة قدرها خمسة حوادث عن
مثلها فى سنة ١٩٤٦ .

ومما يدعو إلى الغبطة نقص جنایات القتل العمد بمقدار
(٣٨) جناية (٣١٥٨ مقابل ٣١٩٦) وينعموا بعهد استقرار
واطمئنان فى ظل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم
فاروق الأول حفظه الله .

المحرر : قارن هذا بمقدمة لن تراها كتبها اللواء حلمى الفقى (يعمل كمحام الآن بعد أن خرج من الوزارة ابان مشكلة المسماة لوسى ارتين) مدير مصلحة الأمن العام السابق ، فى تقرير جرائم عام ١٩٩١ ، والتي يصف فيها الوزير عبد الحليم موسى ، بصفات منها : القائد والمعلم والأخ والصديق .. والذي قدره أن يتولى الأمانة فى سنوات حاسمة ، والذي جمع بين القوة والحسم والرحمة والعدل .. الخ .

ثم قارن هذا بأى مقدمة يكتبها أى مسئول كبير لأى تقرير رسمى فى مصر الآن .

وتذكر ان المدير لم يتوجه بخطابه إلى الكبير أو الصغير وإنما دخل إلى موضوعه مباشرة ، وأننى لأتحدى ان يستطيع وزير فى الحكومة المصرية الآن - التى يقال أنها ستقودنا إلى القرن الواحد والعشرين - ان يقدم صورة للقطاع الذى يتولاه فى ضوء نظرة كلية كما فعل المدير فى العهد السابق على ١٩٥٢ ، والذي لا ننكر اختلافنا مع توجهاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد اللواء / حسن محمد الألفي
وزير الداخلية

تحية من عند الله طيبه - مباركة . . .

يشرفني وأسرة مصلحة الأمن العام أن نعرض لسيادتكم
"تقرير الأمن العام" عن عام ١٩٩٤ موضحا البيانات
والإحصاءات التي تحدد الموقف الجنائي ومؤشرات حركة
الجريمة وجهود مكافحتها منعا وكشفا . .

لقد تحقق بفضل من الله وجهد رجالكم المخلصين وتحت
قيادتكم الحكيمة - اداء أمنيا طابق ما سبق وأن عبرتم عنه -
وبحق عندما توليتم تلك المسؤولية المقدسة أمن
الوطن والمواطن .

"أن الشرطة قادرة على مواجهة جرائم الإرهاب
وشروره ومحاولاته المستميتة لضرب الوطن واستقراره والتأثير
على مسيرته الناجحة ."

وإذا كان عام ١٩٩٣ قد شهد ما سبق وأن اشترتم إليه
بالمواجهة الحاسمة مع العناصر الإرهابية - وتجسد ذلك باقتحام
معقلها وأوكارها وكشف مخططاتها . . . ومصادر تمويلها
.. وضبط قادتها - مما أجاز أن يطلق عليه عام المواجهة .

إن ما تحقق خلال عام ١٩٩٤ من تنفيذ لتوجيهاتكم
الرشيدة بتطبيق استراتيجيات أمنية تقوم على تضافر جهود كافة
أجهزة الشرطة وتبادل للمعلومات فيما بينها - على نحو يكفل
الوفاء بكل متطلبات الأمن السياسي - ويمكن من السيطرة على
كل رموز التطرف وقياداته ومتابعة فلوله الهاربة . . . كان له

أثره الأوفى فى إعادة مناخ الاستقرار للوطن - الأمر الذى شهدت به أعرق الدول المتقدمة فى مجالات العمل الشرطى والتي دفعت العديد من وفودها للوقوف على التجربة المصرية الناجحة ودراساتها وتطبيقها - مما أدى على تدفق وفود وأبناء الدول الجنبية خلال المؤتمر الدولى للسكان واوبرا عايدة ... مما أجاز أن يطلق على هذا العام وبحق "عام السيطرة الأمنية".

* * *

المحرر : الصفحة الأولى من مقدمة اللواء زاهر نصار فى التقرير الذى عرضناه ، وهى رصينة إلى حد ، إذا ما قورنت بمقدمات الفقى ومن على شاكلته .. لكن يمكن للقارئ ان يستنتج منها معان لها مغزى عند مقارنتها بما سبق .

* * *

(٣)

عدد الجنايات التى وقعت داخل وخارج السكن ليلا ونهارا خلال الفترة :
١٩٤٠ - ١٩٥٢

داخل السكن

العام	محافظات حضرية ليلا	محافظات حضرية نهارا	وجه بحرى ليلا	وجه بحرى نهارا	وجه قبلى ليلا	وجه قبلى نهارا	المجموع العام - ليلا	المجموع العام - نهارا
١٩٤٠	٣٩٠	١١٨٦	٥٧٢	٦٧٨	٥٩٨	٦٦٠	١٥٦٠	٢٥٢٤
١٩٤١	٤٦٣	٩٧٦	٥١٢	٦١٤	٥٦٩	٦٢٨	١٤٩٤	٢٢١٨
١٩٤٢	٥٩٧	١٠٧٣	٥٦٢	٧٧٥	٥٣٢	٧١٩	١٦٩١	٢٥٦٧
١٩٤٣	٧٩٩	١١٨٤	٦٥٨	٦٤٠	٥٢٦	٥٣٠	١٩٨٢	٢٣٥٤
١٩٤٤	٩٥٧	١٣١١	٥٩٠	٦٢٠	٥١٣	٤٩١	٢٠٦٠	٢٤٤٢
							٢	
١٩٤٧	٦٢٣	٢١٦٧	٦٦٩	٧٨٦	٦١٢	٦٣٣	١٩٠٤	٣٥٨٦
١٩٤٨	٦٥٨	١٧١٦	٥٩٢	٦٦٢	٤٧٥	٥٠٦	١٧٢٥	٢٨٨٤
١٩٤٩	٤٨٦	١٤٤٥	٥١١	٦٧٧	٣٨٧	٤٤٥	١٢٨٤	٥٢٦٧
١٩٥٠	٤٥٤	١٢٧٠	٤٦٢	٥١٦	٣٨٧	٤٥١	١٢٠٤	٢٢٣٧
١٩٥١	٣٠٦	١٣٤٦	٤٠٥	٤٨٢	٣٦٦	٤٢٠	١٠٧٧	٢٢٥٩
١٩٥٢	٣١١	١٦٢٦	٤٤٢	٤٨٣	٤٤٦	٤٤١	١١٩٩	٢٥٥٠

خارج السكن

العام	محافظات حضرية ليلا	محافظات ضربية نهارا	وجه بحرى ليلا	وجه بحرى هارا	وجه قبلى ليلا	وجه قبلى نهارا	المجموع العام ليلا - نهارا
١٩٤٠	٤٦	٤٩	٨٤٩	٥٢٨	١٠٦٧	٨٥٢	١٩٦٢
١٩٤١	٥٦	٧٥	٧٩٣	٥٣٤	١١٧٤	٨٣١	٢٠٢٣
١٩٤٢	١١٧	٩٥	٩٢٠	٥٠٩	١٠٣٨	٧٣١	٢٠٧٥
١٩٤٣	١٤٢	٩٥	١٠٥٢	٥٠٣	١٠١٤	٧٩٧	٢٢٠٨
١٩٤٤	١٥٦	٨٩	١١٩٩	٥٦٣	١١١٩	٧٥٨	٢٤٧٤
١٩٤٧	١٣٠	٩٢	١١١٩	٥٣٢	١٠٨٧	٩٢٧	٢٣٣٦
١٩٤٨	١٠٥	١٠٠	٨٣٤	٤٩٨	٨٩٣	٧٩٥	١٨٣٢
١٩٤٩	٤٥	٦٦	٦٥٣	٤١٩	٦٨٣	٦١٣	١٣٨١
١٩٥٠	٤٥	٨٨	٧٦٧	٤٦٠	٦٨٧	٦٤٩	١٤٩٩
١٩٥١	٦٢	٣٦	٦٥٥	٤٨١	٦٠٦	٥٨٦	١٣١٣
١٩٥٢	٤٠	٥٦	٦٤٦	٤١٧	٦٦٣	٥٩٦	١٣٤٩

* المحافظات الحضرية هي التي ليس لها حيز زراعى أو رعى مثل القاهرة والسويس والإسكندرية

* لاحظ أن الإحصاءات تبدأ منذ عام ١٩٤٠ أى مع الصدور المنظم لتقرير الأمين العام

* كنا نظن أن غريبات الهيونداى "الشيك" وآلاف التيوتات التي اشترتها الشرطة ستعدل موازين ارتكابات الجنايات ليلا ونهارا وداخل وخارج السكن ، بسبب زيادة قدرة الشرطة على التجول المؤمن لكن لا يظهر لذلك أثر حتى وقتنا هذا في ١٩٩٦.

الكاتب فى سطور

مصباح قطب

- مواليد ١٦ مارس ١٩٥٥ بعزبة مجاهد مركز قطور - الغربية - لأب فلاح توفى فى ١٩٨٣ .
- يعمل فى جريدة الأهالى منذ عام ٨٣ ، وشغل لفترة رئيس القسم الداخلى (الأخبار + التحقيقات) ، كما رأس قسمى الأخبار والتحقيقات فى فترات مختلفة . انتخب عضوا بمجلس إدارة الأهالى دورة ٨٩ - ١٩٩٣ . اعتبره الأستاذ أحمد بهاء الدين أفضل محقق صحفى عام ١٩٨٧ .
- كتب فى صحف ومجلات مصرية وعربية عديدة ، ويكتب فيها بحسب الأحوال ونادرا .. جدا بحسب الأموال ! ، ويكتب فى مجلتى اليسار وأدب ونقد بصفة أساسية .
- له تحت الطبع كتابان الأول بعنوان "مشروع للتأليف القومى !" ، والثانى بعنوان "المبهجون أو زمن الدكتور عاطف عبيد" ؛ وفوق الطبع نص أدبى لم يكتمل بعنوان "قصص من الكبد واللؤلؤ" .
- يتولى الآن مسئولية التحرير الاقتصادى والعسكرى فى جريدة "الأهالى" .
- متزوج وله ثلاثة أبناء .. ابنتان توأم هما رنيم ونيرة ، وولد عمر شهره بعدد ملازم هذا الكتاب واسمه يوسف .

أى نسخة من هذا الكتاب لا تحمل
توقيع المؤلف تعتبر مزورة ومقلدة
وتعرض مقتنيها أو موزعها للمسألة
القانونية .

توقيع المؤلف

مصطفى قطيب

تحت دائرة الضوء

البلد في ٩٣ - ٩٤ - ١٩٩٥

تقرير الأمن العام من أهم وثائق الدولة المصرية و أكثرها قدرة على الإفصاح عن أحوال الناس و البلد وقد دأبت وزارة الداخلية منذ سنوات على التعتيم على هذا التقرير، وتضييق نطاق توزيعه ، وشطف البيانات الهامة التي فيه و "تضليم" مدلولاتها .

وضمن غاية للكاتب بأن يرتفع مستوى الإتاحة المعلوماتية للبشر في بلادنا ، فإنه يقدم هنا عرضا تحليليا لثلاثة من تقارير الأمن تغطي اعوام ٩٣ و ٩٤ و ١٩٩٥ ، أي ذروة اعوام التوتر الأمني ، والمد الإرهابي إن من حق المواطن قبل أن يعرف اسعار الأسهم أن يعرف معدلات و حالة الجريمة " صباحي " لهذا ندعو الى رفع الحجب فليس من المعقول ان يظل حتى ٩٨ ٪ من ضباط الداخلية أنفسهم غير مطلعين على مثل هذا أعطونا المعلومات وارمونا في البحر نعبره.

Bibliotheca Alexandrina



0638021

